سلسلة كنوز التراث المخطوط (٩)

الإعراب عن عوامل الإعراب

وشرحه

تأليف الإمام العلامة

عبد الملك بن جمال الدين العصامي الإسفراييني

الشهير بملا عصام

المتوفى ١٠٣٧هـ

تحقيق ودراسة

د/ أحمد رجب أبو سالم

المدرس بكلية اللغة العربية بالمنوفية

وعضو المكتب الفني بمجمع البحوث الإسلامية

دار الكتب العلمية

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

DKI

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان

Est. by Mohamad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon

Etablie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

سلسلة كنوز التراث المخطوط (٩)

الإعراب عن عوامل الإعراب
وشرحه

تأليف الإمام العلامة
عبد الملك بن جمال الدين العصامي الإسفراييني
الشهير بملا عصام
المتوفى ١٠٣٧هـ سنة

تحقيق ودراسة
د/ أحمد رجب أبو سالم
المدرس بكلية اللغة العربية بالمنوفية
وعضو المكتب الفني بمجمع البحوث الإسلامية

دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKi
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

(سلسلة كنوز التراث المخطوط ⑨)

الكتاب : الإعراب عن عوامل الإعراب وشرحه
Title : AL-'I'RĀB 'AN 'AWĀMIL AL-'I'RĀB WA ŠARḤUH

التصنيف : نحو
Classification: Syntax

المؤلف : العلامة عبدالملك بن جمال الدين العصامي الإسفراييني (ت ١٠٣٧ هـ)
Author : Al-Alama Abdulmalek ben Jamaluddin Al-Issamy Al-Esfarayini (D. 1037 H.)

المحقق : د. أحمد رجب أبو سالم
Editor : Dr. Ahmad Rajab Abu Salem

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت
Publisher: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

Pages	192	عدد الصفحات
Size	17×24 cm	قياس الصفحات
Year	2018 A.D. - 1439 H.	سنة الطباعة
Printed in	Lebanon لبنان	بلد الطباعة
Edition	1st	الطبعة الأولى

http://www.al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
sales@al-ilmiyah.com

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: ٨١٠/١١/١٢ ٨٠٤ ٥ ٩٦١+
فاكس: ٨٠٤٨١٣ ٥ ٩٦١+
ص.ب: ٩٤٢٤-١١ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

ISBN-13: 978-2-7451-9004-8
ISBN-10: 2-7451-9004-0

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمدُ لله على نِعَمِهِ وَإفضالِهِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيدنا محمدٍ النَّبيِّ الأُمِّيِّ وآلِهِ.

وبعدُ:

للعامل في النحو العربي مكانة مرموقة بين النحاة، ولهذا احتفى العلماء به من لدن «الخليل بن أحمد» إلى النحويين في عصرنا هذا، إلا دعوة نادرة أطلقها ابن مضاء القرطبي فنادى بإلغائه[1]، وتبعه في ذلك بعض معاصريه، وقد أبطل دعوته مَنْ جاء بعده من النحويين، وتصدى بعض النحويين أيضا في عصرنا لِمَنْ راقت عنده صيحة ابن مضاء، فنادى بترديدها، وليس للبحث حاجةٌ إلى اللَّجاجة والخوض في مناقشة هذا البُعد النحوي كنظرية، إذ لا يتسع المجال لذلك.

---

(١) في كتابه - الرَّد على النحاة- وراجع مقدمة تحقيقه للدكتور: محمد البنا.

وقد ظهر أثر هذا الاحتفاء بالعوامل عن النحاة، فجاءت مؤلفاتهم تترى فيها، فاستهلها الخليل بالتأليف من قِبَل البصريين، ثم الكسائي من قِبَل الكوفيين -كما ستقفُ-، وأوَّل المؤلفات وصولاً إلينا في هذا الميدان -حتى الآن-، كتاب (العوامل المائة) للإمام عبد القاهر الجرجاني، ولعل الزمان يجود علينا بمؤلف شيخه: أبي علي الفارسي، فيتصدر هذه المؤلفات وصولاً، ثم وَلِيَهُ: العوامل للشريف الجرجاني، ثم عوامل البركوي، وكلٌّ قد سار في ركاب الإمام عبد القاهر في تأليفه.

وكان ممن أَلَّف في هذا الميدان -أيضًا- ، وضرب فيه بسهمٍ وافرٍ العلامة «الملا عصام الإسفراييني»، فألف عوامله المسماة: (الإعراب عن عوامل الإعراب)، ثم شرحها شرحًا وافيًا، وهذا لم يتوفر لمن أَلَّف قبله في هذا الباب أن يشرح كتابه، وقد ظهرت فيه شخصيته العلمية بارزة، فكان أوسع تقسيماً للعوامل من الكتب الثلاثة التي سبقته-كما سيتضح-.

ولأهمية هذا التأليف تعلَّق به تلميذه العلامة ابن علان الصديقي الشافعي نظمًا ثم شرحًا، -كما بُيِّن في موضعه-، ولهذا استخرتُ الله عَزَّوَجَلَّ في تحقيقه والتعليق عليه، وأفردتُ متنَ العوامل في آخر التحقيق مُستقلاً؛ تعميمًا للإفادة، وتسهيلاً على من أراد مقارنته بنص كتب العوامل الأخرى.

وقد قدمتُ بين يدي الكتاب بتمهيدٍ يشتمل على أهمِّ الكتب المؤلفة في هذا الباب، وما وصل منها إلينا، وما فُقِد، مُقَارِنًا بين ما وصل منها بكتابنا؛ لبيان مدى أثر التأثير والتأثر بينها، ولإبراز أهمية كتابنا من بينها.

ثم أتبعتُ ذلك بالحديثِ عن المؤلِّف وكتابه، والمنهج المتبع في تحقيقه.

ثم أردفتُ ذلك بالنص المحقق، منتهجًا فيه المنهج الأمثل المتعارف عليه لدى

المحققين الأثبات، ثم أعقبته بالفهارس العامة التي تُعِين الباحث على إنشاد بغيته، فأرجو أن أكون قد وُفِّقتُ في ذلك، وأن يكون هذا العمل إضافة للمكتبة العربية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين

كتبه

أبو محمد

د. أحمد رجب أبو سالم

١/ ١٠/ ٢٠١٦م.

كفر ميت أبو الكوم - تلا- منوفية-جمهورية مصر العربية

تمهيد

أهم الكتب المؤلفة في العوامل ومنزلة مؤلَّف العلامة (الملا عصام) بينها

العامل النحوي من الأسس المهمة التي قامت عليها الدراسة النحوية، وشغلت جزءًا كبيرًا من تفكير النحاة العوامل النحوية، وقد عُرفت العوامل النحوية منذ فجر هذه الدراسة، والقارئ لكتاب سيبويه يلمس بوضوح أن «الخليل بن أحمد» هو الذي ثبَّت أصول نظرية العامل، ومدّ فروعها، وأحكمها إحكامًا بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مر العصور(١).

وقد سار نحاة البصرة على منهج الخليل يفتنُّون في العوامل، وينوعون فيها، ويعطونها قوة المؤثر الحسي، ولا يتصورون وجود الشكل الإعرابي بدونها.

وليس للبحث حاجةٌ إلى اللَّجاجة والخوض في مناقشة هذا البُعد النحوي كنظرية، وإنما هي مدخل لإبراز أهمية التأليف في هذا الموضوع، والوقوف على مؤلفات العلماء في هذا الشأن، وحصرها وبيان الموجود منها والمفقود، وأهمية كتاب صاحبنا -المُلا عصام- بين هذه المؤلفات.

---

(١) انظر: الخلاف بين النحويين ص١٧٩، ومدرسة الكوفة ص٣٤٤.

وفيما يلي حصر لأهم المؤلفات في العوامل النحوية:

١. العوامل، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)[١].

٢. منظومة رائية في العوامل للكسائي (١٨٩هـ)، وهي أربعة وثلاثون بيتا، أولها:

(أيَا طالبَ الإعـرابِ دونـكَ جملةً   مـن أحـرفٍ ألفتها لـك في شـعري)[٢]

٣. مختصر عوامل الإعراب، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)[٣]. وقد نقل عنه ابن الشجري في أماليه، فقال: «قال أبو عليّ في كتاب العوامل: وعلى هذا قوله: «أو ظنين في ولاء»، والصواب: «أو ظنينا» هكذا هو منصوب...»[٤]. **وقد وقفت على نسخته الخطية بفضل الله.**

٤. تقسيمات العوامل وعللها، لأبي قاسم سعيد بن سعد الفاروقي (ت ٣٩١ هـ)[٥].

٥. العوامل المائة، لعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، اعتنى به: أنور بن أبي زيد الشيخي، وطبع في دار المنهاج بجدة، ط ١-٢٠٠٩م، وله طبعات أخرى. وعليه أكثر من شرح ونظمٍ.

٦. العوامل والهوامل في النحو، لعلي بن فضال المجاشعي القيرواني (ت٤٧٩هـ)[٦].

---

(١) انظر: إنباه الرواة ١/ ٣٨١، ووفيات الأعيان ٢/ ٢٤٦.

(٢) انظر: كشف الظنون ٢/ ١١٧٩.

(٣) انظر: الفهرست ص٨٨، ومعجم الأدباء ٢/ ٤١٧، والوافي بالوفيات١١/ ٢٩٢.

(٤) أمالي ابن الشجري ١/ ٢٢٨.

(٥) انظر: معجم الأدباء ٣/ ٣٧٨، وبغية الطلب في تاريخ حلب ٩/ ٤٣٠١، وبغية الوعاة ١/ ٥٨٤، وكشف الظنون ١/ ٤٦٦، والأعلام ٢/ ٩٥.

(٦) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٣٠٠، وبغية الوعاة ٢/ ١٨٣، وهدية العارفين ١/ ٦٩٣، وكشف الظنون ٢/ ١١٧٩.

٧. تَلْقيح الألباب في عوامل الإعراب، لمحمد بن عبد الملك الشنتريني (٥٥٠هـ)، طبع بتحقيق د. معيض بن مساعد العوفي، دار المدني، جدة، ط ١- ١٤١٠هـ، هو كتاب لم يختص بالعوامل فحسب، بل اتّسع فشمل جلّ أبواب النحو.

٨. عُمْـدَة الْكَامِـل فِـي ضبـط العوامـل، لمُحَمَّد بـن مكي بـن مُحَمَّد بـن عبد الله الأنصاري الأزدي المالكي النَّحْوِيّ (ت ٥٦٥هـ)[١].

٩. الإغراب في ضبـط عوامل الإعراب، لإبراهيم بـن أحمد بن محمد الأنصاري الخزرجي الجزري (ت٧٠٩هـ)[٢]، وقد وقفت على نسخةٍ خطية له.

١٠. العوامل، للشـريف علي بن محمد الجرجاني (٨١٦هـ)، طبع بتحقيق: إلياس قبلان، ضمن شروح العوامل، في دار الكتب العلمية -ط ١-٢٠١٠م.

١١. العوامـل، لمحمـد البركوي الرومـي (٩٨١هـ)، طبع بتحقيـق: إلياس قبلان، ضمـن كتاب شـروح العوامل، فـي دار الكتـب الغلميـة -ط ١-٢٠١٠م، وعليه أكثر من شرح.

١٢. خريدة العوامل الجديدة (منظومة)، عبد الفتاح المحمودي (١٣٢١هـ)[٣].

١٣. فواضل العوامل، للسيد محمد عارف الدمشقي[٤].... وغيرها.

وقد طبع من هذه المؤلفات المختصة بذلك: (العوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني، والعوامل للشريف الجرجاني، وللبركوي).

---

(١) انظر: بغية الوعاة ١/ ٢٤٨، وهدية العارفين ٢/ ٩٦.

(٢) انظر: بغية الوعاة ١/ ٤٠٦، وهدية العارفين ١/ ١٨، وكشف الظنون ١/ ٨١.

(٣) انظر: الأعلام ٤/ ٣٦.

(٤) انظر: إيضاح المكنون ٤/ ٢٠٢.

وبمقارنة كتابنا: «الإعراب في عوامل الإعراب» بهذه الثلاثة تلخص الآتي:

- **أولاً: العوامل المائة، والإعراب عن عوامل الإعراب:**

المتأمل للكتابين يدرك أن الإمام عبد القاهر حصر العوامل السماعية في ثلاثة عشر نوعًا، وأما العلامة الملا عصام فقد زاد عليه وحصرها في عشرين نوعًا.

وأما العوامل القياسية، فقد حصرها عبد القاهر في سبعة عوامل، بينما حصرها الملا عصام في ستة عشر نوعًا، بزيادة أمثلة المبالغة، واسم التفضيل، واسم الفعل، والمبتدأ الذي له خبر، وغيرها. واتفقا على العاملين المعنويين.

- **ثانيًا: عوامل الشريف الجرجاني، والإعراب عن عوامل الإعراب:**

المتصفح للكتابين يدرك أن الشريف الجرجاني حصر العوامل السماعية في ثلاثة عشر نوعًا -كما فعل عبد القاهر-، وأما العلامة الملا عصام فقد زاد عليه وحصرها في عشرين نوعًا.

وأما العوامل القياسية، فقد حصرها الشريف الجرجاني في سبعة عوامل-شأنه شأن عبد القاهر-، بينما حصرها الملا عصام في ستة عشر نوعًا، بزيادة أمثلة المبالغة، واسم التفضيل، واسم الفعل، والمبتدأ الذي له خبر، وغيرها. واتفقا على العاملين المعنويين.

- **ثالثًا: عوامل البركوي، والإعراب عن عوامل الإعراب:**

الناظر في الكتابين يدرك أن العلامة البركوي حصر العوامل السماعية في خمسة أنواع، وأما العلامة الملا عصام فقد زاد عليه وحصرها في عشرين نوعًا.

وأما العوامل القياسية، فقد حصرها البركوي في تسعة عوامل، بينما حصرها الملا عصام في ستة عشر نوعًا، بزيادة: أمثلة المبالغة، وكُلُّ ضَمِيرٍ مُبْهَمٍ هُوَ فَاعِلٌ لِنَحْوِ: (نِعْمَ)

أَوْ (بِئْسَ)، وكُلُّ ضَمِيرٍ مُبْهَمٍ مَجْرُورٍ بِـ«رُبَّ»، وكُلُّ ضَمِيرٍ مُبْهَمٍ مَذْكُورٍ لِلتَّعَجُّبِ، واسْمُ الإِشَارَةِ فِي نَحْوِ: حَبَّذَا رَجُلاً زَيْدٌ. واتفقا على العاملين المعنويين.

وعليه فالمتأمل من خلال العرض السابق للكتب الثلاثة يدرك أن أوسع الكتب تقسيمًا للعوامل هو كتاب صاحبنا العلامة «الملا عصام».

الفصل الأول

الملا عصام وكتابه

الإعراب عن قواعد الإعراب

وشرحه

المبحث الأول

الملا عصام حياته وآثاره

أولاً: حياته[1]

- **اسمه ولقبه:**

هو العلامة عبد الملك بن جمال الدين بن إسماعيل العصامي الإسفراييني[2]

---

(١) انظر في ترجمته: سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي لحفيده: عبد الملك بن حسين العصامي ٤/ ٤٢٨، وخلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي ٣/ ٨٧-٨٨، ونفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة للمحبي ٤/ ٥٤، وريحانة الألبَّا وزهرة الحياة الدنيا لشهاب الدين الخفاجي ١/ ٤١٧ - ٤٢٤، وخبايا الزوايا فيما في الرجال من البقايا لشهاب الدين الخفاجي، لوحة: ٦٣ - مخطوط مكتبة كيرل وميتودي - بلغاريا، رقم (١٣٠١)، وديوان الإسلام لشمس الدين الغزي ٣/ ٣٠٨، وسلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر ١/ ٢٢٤، وكشف الظنون ١/ ٤٠٤، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول لحاجي خليفة ٢/ ٣٦٧، وإيضاح المكنون ٣/ ٢٨٨، وهدية العارفين ١/ ٦٢٨، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني ١/ ٤٠٣، والمختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة للشيخ عبد الله أبو الخير ص ٣٢٥، والأعلام للزركلي ٤/ ١٥٧، ومعجم المؤلفين ٦/ ١٨١، ومقدمات التحقيق لكتبه المطبوعة.

(٢) نسبة إلى مدينة أَسْفَرَايين - بفتح الهمزة وكسرها -: بليدة بخراسان من نواحي نيسابور، على منتصف الطريق من جرجان، سميت بـ(مِهْرَجان) قديمًا؛ لخضرتها ونضرتها. انظر: =

الشافعي المكي[(١)].

وهو: «حفيد العصام الإسفرايني، رحمه الله رحمةً تُبْرِدُ ضريحَهُ، وتقدّس رُوحَهُ ورَيحَهُ، المُتَّصِف بصفاته، الجاري على نهجه في مصنفاته، رسا أصله في الثَّرَى، ورافق عَزْمُهُ النَّجمَ في السُّرى، فلا مجد إلا إليه انتسابه، ولا جودَ إلا إليه انسيابه، وهو والفضل روحٌ وشخصٌ، وكل وصفٍ من أوصافه الكمال به مختص، عفُّ السريرة طاهرُ الأثواب، مُقَسَّم الآنات بين الطاعة ونَيْل الثَّواب...»[(٢)].

وقد لُقِّب بعدة ألقاب: بخاتمة المحققين، وإمام العلوم العقلية والنقلية، وخاتمة علماء العلوم الأدبية. وعلم الأئمة الأعلام[(٣)].

واشتهر: بالعصاميّ، وبـ«الملَّا عصام»[(٤)].

• مولده ونشأته:

ولد الملا عصام بمكة المكرمة بين تِهامة ونجد، سنة ثمان وسبعين وتسعمائة، وبها نشأ، في بيت علمٍ وأدبٍ، فنشأ منذ طفولته مُحِبًّا للعلم وأهله، مشغوفًا بالإقبال على طلبه، مُجِدًّا في السَّعي والوصول إليه، آخذًا إياه عن أهل بيته والده[(٥)].

وقد نعت الشهاب الخفاجي البيت الذي نشأ فيه الملا عصام بقوله: «والبيت

= معجم البلدان ١/ ١٧٧، والأنساب للسمعاني ٥/ ٤١٤.

(١) انظر: سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨، والبدر الطالع ١/ ٤٠٣.

(٢) نفحة الريحانة ٤/ ٥٤.

(٣) كما ذكر حفيده في سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨.

(٤) انظر: خلاصة الأثر ٣/ ٨٧، والأعلام للزركلي ٤/ ١٥٧.

(٥) انظر: سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨، وخلاصة الأثر ٣/ ٨٧، وريحانة الألبا ١/ ٤١٧، والبدر الطالع ١/ ٤٠٣، وهدية العارفين ١/ ٦٢٨، والمختصر من كتاب نشر النور والزهر ص٣٢٥.

العصامي بأم القرى؛ سامي الأساس شامخ الذرى»[١].

وممَّا ساعده على ذلك ما وهبه الله من ذكاء نادر، وحسٍّ مرهف، وزيادة ورعٍ وتواضعٍ، حتى غدا كما قال عنه المحبي: «هو إمام العربية وعلامها، والمنشورة به في الخافقين أعلامها، والسَّالك أوضح مسالكها، والمالك لأزمَّتها»[٢].

ولا غرو في ذلك فقد تربَّى في حجر المعالي والمجد، ففاق طبعُه رقَّةً وطيبًا نسيمَ النرجس والورد، وخلعت عليه الأيامُ جمالها، وأفاض الله عليه من فضلها وإفضالها، فهو في الفضل عصامي عريق، وله عذبُ مشربٍ نشأ بين العُذَيب والعَقِيق[٣].

وقال عنه الشهاب الخفاجي: «وأنا وإن لم أره فقد صاحبت أخاه عليًّا ورَأَيْتُهُ، وقد رفعه الله مكانًا عليًّا، ففزت بصحبته، وقد طافت وفود الآمال حول كعبته»[٤].

• شيوخه:

تلقى (الملّا عصام) العلم عن جماعة من مشايخ عصره، كان لهم الأثر العظيم في تكوين شخصيته العلمية، ومن بينهم:

- أحمد بن عوَّاد المصري[٥].
- جمال الدين بن إسماعيل، والد المؤلف[٦].

---

(١) سلم الوصول إلى طبقات الفحول ٥/ ١٤٠، وخبايا الزوايا فيما في الرجال من البقايا، لوحة (٦٣) - مخطوط.

(٢) خلاصة الأثر ٣/ ٨٧.

(٣) انظر: ريحانة الألبا ١/ ٤١٧، وخبايا الزوايا لوحة ٦٣. والعذيب والعقيق: واديان، أولهما لبني تميم، والثاني لبني كلاب. انظر: معجم البلدان ٤/ ٩٢، ١٣٩.

(٤) ريحانة الألبَّا ١/ ٤١٧.

(٥) انظر: سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨.

(٦) انظر: سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨، وخلاصة الأثر ٣/ ٨٧.

- الشهاب أحمد بن قاسم العَبَّادي[١].
- عبد الرؤوف المكي[٢].
- عبد الرحمن بن الخطيب الشِّربيني، وأجازه بمروياته بإجازة بخطه سنة تسعٍ بعد الألف[٣].
- عبد الكَرِيم بن محب الدّين القُطْبي[٤].
- علي بن صدر الدّين الشهير بالحفيد القاضي (عمّه)[٥].
- مُحَمَّد الشهير بمير بادشاه[٦].... وغيرهم.

○ تلاميذه:

تلمذ للملا عصام عدد من التلاميذ النابهين، أصبحوا منارات للعلم خلفًا له؛ وذلك لمكانته التي تسنمها في مختلف العلوم، فرحل إليه طلاب العلم من كلِّ صوبٍ وحدبٍ، ولا عجب في ذلك، فقد قال المحبي فيه: «ولازم الإقراء والتدريس حتى فاق واشتهر، وبلغ في التحقيق مبلغًا عاليًا، وانعقد عليه الإجماع، وتفرَّد بصنوف الفضل، فبهر النواظر والأسماع، فما من قول إلا وله فيه القدح المعلّى، والمورد العذب المحلّى..... حتى قال فيه بعض علماء عصره:

---

(١) انظر: سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨.

(٢) انظر: سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨، وخلاصة الأثر ٣/ ٨٧، والمختصر من كتاب نشر النور والزهر ص٣٢٥.

(٣) انظر: سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨.

(٤) انظر: خلاصة الأثر ٣/ ٨٧.

(٥) انظر: خلاصة الأثر ٣/ ٨٧، والمختصر من كتاب نشر النور والزهر ص٣٢٥.

(٦) انظر: خلاصة الأثر ٣/ ٨٧.

لـم تَــرَ عَـيْـنِـي عَـالـمًـا   تــحـــتَ أديــــمِ الـفـلـك
مــثــلَ إمـــامِ الــحـرمــيــ   ـــن: الشـيـخ عبد الملك[١]

ومن بين مَنْ نهل من منبعه، وتلقى العلم من مصدره، واغترف من بحره:

- رَضِي الدّين بن عبد الرَّحْمَن بن الشـهَاب أَحْمد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَليّ بن حجر الهيثمي (ت١٠٤١هـ)[٢].

- أَحْمد بن مُحَمَّد الْهَادِي بن عبد الرَّحْمَن بن شهَاب الدّين أَحْمد بن عبد الرَّحْمَن ابْن الشَّيْخ عَليّ اليمني (ت١٠٤٥هـ)[٣].

- مُحَمَّد بن عبد الْمُنعم الطائفي الْفَقِيه الشافعي (١٠٥٢هـ)[٤].

- أَبُـو بكر بن أَحْمد بن أبي بكر بن عبد الله بن أبي بكر بن علوي (١٠٥٣هـ)[٥].

- محمد بن محمد بن إبراهيم بن علان الصديقي المكي (ت١٠٥٧هـ)[٦].

- أَبُــو السُّـعُود بن الشّـرف يحيى بن أَحْمد بن أبي السُّـعُود بن تَـاج الدّين بن أبي السُّعُود الكازروني الْمدنِي (١٠٥٨هـ)[٧].

---

(١) خلاصة الأثر ٣/ ٨٧.

(٢) انظر: خلاصة الأثر ٢/ ١٦٦.

(٣) انظر: خلاصة الأثر ١/ ٣١٦.

(٤) انظر: سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨.

(٥) انظر: خلاصة الأثر ١/ ٧١.

(٦) مشـيخة أبو المواهب الحنبلي ص٨٢، وسـمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨، وخلاصة الأثر ٣/ ٨٧، ٤/ ١٨٥.

(٧) انظر: خلاصة الأثر ١/ ١٢٥.

- محمد بن أحمد الأسدي (١٠٦٠هـ)[١].

- تاج الدين أحمد بن إبراهيم بن تاج الدين بن محمد بن محمد بن تاج الدين عبد الله المدني، ثم المكي، ويعرف بابن يعقوب (ت١٠٦٦هـ)[٢].

- حنيف الدين بن عبد الرحمن بن عيسى المرشدي (ت١٠٦٧)[٣] .

- مُحَمَّد كبريت ابْن عبد الله بن مُحَمَّد بن شمس الدّين بن أَحْمد بن قَاسم (ت١٠٧٠هـ)[٤].

- علي بن أبي بكر بن علي بن الجمال الأنصاري المصري (ت١٠٧٢هـ)[٥].

- يحيى بن عبد الملك العصامي -ابن المؤلف- الأديب الشاعر (ت١٠٧٤هـ).

- عبد الله بن سعيد بن عبد الله بن أَبي بكر باقشير المكي (ت١٠٧٦هـ)[٦].

- فضل بن عبد الله الطبري (١٠٨٤هـ)[٧].

- أَحْمد بن عبد الله بن أبي اللطف البريّ الحَنَفِيّ الْخَطِيب المدنِي (١٠٩٢هـ)[٨].

---

(١) انظر: خلاصة الأثر ٣/ ٣٨٣، والمختصر من كتاب نشر النور والزهر ص٣٢٦.

(٢) انظر: سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨، وخلاصة الأثر ١/ ٤٥٨، ٣/ ٨٧، وشجرة النور الزكية ص٤٣٩، ومعجم المؤلفين ٣/ ٨٧.

(٣) انظر: المختصر من كتاب نشر النور والزهر ص٣٢٦.

(٤) انظر: خلاصة الأثر ٤/ ٢٨.

(٥) انظر: سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨، وخلاصة الأثر ٣/ ٨٧، ١٢٩، وإمتاع الفضلاء بتراجم القراء ٢/ ٢٢٦.

(٦) انظر: سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨، وخلاصة الأثر ٣/ ٤٢، ٨٧، والمختصر من كتاب نشر النور والزهر ص٣٢٥.

(٧) انظر: المختصر من كتاب نشر النور والزهر ص٣٢٦.

(٨) انظر: سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨، وخلاصة الأثر ١/ ٢٣٠، ٣/ ٨٧.

- صادق بادشاه حفيد أمير شاه (ت١٠٩٩ هـ)[١].
- زين العابدين الطبري[٢].... وغيرهم.

• ثناء العلماء عليه:

لمكانة (الملّا عصام) العلمية لهجت الألسنة بالثناء عليه، وإرجاع الفضل في عصره إليه، فقال فيه حفيده: «علامة البشر في القرن الحادي عشر، والرحلة التى ضربت إليه أكباد الإبل، والقبلة التى فطر كل قلب على حبها وجبل، جمع فنون العلم فانعقد عليه الإجماع، وتفرد بصنوف الفضل فبهر النواظر والأسماع، فما من فن إلا وله فيه القدح المعلى، والمورد العذب المحلى، إن قال لم يدع مقالا لقائل، أو طال لم يأت غيره بطائل»[٣].

وأثنى عليه المحبي أيضًا بقوله: «وَعبد الْملك هَذَا إمام الْعُلُوم الْعَرَبيَّة وعلامها والمنشورة بِهِ في الْخَافِقين أعلامها والسالك أوضح مسالكها وَالْمَالِك لأزمَّتِهَا وَابْن مَالِكهَا... فلُقِّب بخاتمة الْمُحَقِّقين، وعد من أَرْبَاب الْفضل وَالْيَقِين»[٤].

وقال عنه أيضًا: «وهو والفضل روحٌ وشخصٌ، وكلُّ وصفٍ من أوصافه الكمال به مختصّ، عفُّ السَّريرة، طاهر الأثواب، مُقسِّم الآنات بين الطاعة ونيل الثواب»[٥].

وقال فيه كحالة أيضًا: «نحوي، مشارك في البلاغة والعروض والمنطق والأصول وغيرها»[٦].

---

(١) انظر: سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨.

(٢) انظر: المختصر من كتاب نشر النور والزهر ص٣٢٦.

(٣) سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٩.

(٤) خلاصة الأثر ٣/ ٨٧.

(٥) نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة ٤/ ١١٤.

(٦) معجم المؤلفين ٦/ ١٨١.

- **شعره:**

كان الملا عصام - رحمه الله تعالى - إلى جانب علمه الغزير في صنوف العلم السَّابقة أديبًا شاعرًا، ومن شعره قوله: (الكامل)

فِنْجانُ قهوةٍ ذا المليح وعينُه الـ ... ـكَحْلاءُ حارتْ فيهما الألبابُ
فسوادُهَا كسوادِهَا، وبياضُهَا ... كبياضِها، ودُخَانها الأهْدابُ[1]

وقوله أيضا: (مجزوء الكامل)

أهدي لمجلسه الكريـ ... ـم فرائدًا تُهْدَى إليه
كالبحر يمطره السَّحا ... ب وماله فضل عليه[2]

وغير ذلك.

- **مذهبه النَّحوي:**

جنح العلامة العصامي إلى المذهب البصري في اختياراته، شأنه في ذلك شأن كثيرٍ من النحويين المتأخرين، ولا سيما وأنه قد صرح إلى أخياره في صدر مؤلَّفه بقوله: «قصدت ضبط العوامل النحوية على الرأي المأثور، والمذهب المنصور»، ومن المسائل التي تدل على أنه وافق المحجة البصرية ما يأتي:

- ذهب إلى أنَّ «رُبَّ» حرف جرٍّ وفاقًا للبصريين، والكوفيون على أنها اسم، فقد أدرجها ضمن حروف الجرِّ، بقوله: «وسادسها: (رُبَّ)...».

- ذهب إلى أن المصدر هو أصل المشتقات، والفعل مأخوذ منه، وفاقًا للبصريين،

---

(١) ريحانة الألبا١/ ٤١٧.

(٢) نفحة الريحانة ٤/ ١١٥.

والكوفيون على أن الفعل أصل المشتقات، ويؤخذ ذلك من تعريفه للمصدر بقوله: «فَأَمَّا المَصْدَرُ: فَهُوَ اسْمُ الحَدَثِ الجَارِي عَلَى الفِعْلِ».

- ذهب إلى «كان» وأخواتها ترفع الاسم الأول ويُسَمَّى اسمها، وتنصب الثاني ويُسَمَّى خبرها، وفاقًا للبصريين، والكوفيون على أنها لم تعمل في الاسم ولا في الخبر، فقال: «الأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ تَرْفَعُ الاسْمَ وَتَنْصِبُ الخَبَرَ».

- ذهب إلى أن «نعم وبئس» فعلان، وفاقًا للبصريين، والكوفيون على أنهما اسمان، فقال: «... نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ، فَـ«نِعْمَ»: فِعْلٌ مَاضٍ..». إلى غير ذلك.

هذا بالإضافة إلى ما استقلت به شخصيته في كتابه مما ذُكر بصدد المقارنة بين كتابه وكتب هذا الشأن.

• موقفه من بعض أدلة الصناعة النحوية:

اهتم العلامة «الملا عصام» بأدلة الصناعة النحوية: (السماع، والقياس، والإجماع)[1]، وأولاها عناية فائقة في كتابه، وملامح ذلك تتجلى فيما يأتي:

١- عنايته بالسَّماع:

اهتم العلامة «الملا عصام» بالمسموع في هذا الأثر، ومصادر السماع فيه متنوعة على هذا النحو:

(أ) القرآن الكريم وقراءاته:

استشهد «الملا عصام» بالقرآن الكريم وقراءاته، وليس أدلّ على ذلك من كثرة الشواهد القرآنية التي استشهد بها في تمثيله، وفق ما ستقف عليه في (فهرس الآيات القرآنية).

---

(١) انظر: لمع الأدلة ص٨١، والاقتراح ص٧٢، وفيض نشر الانشراح ١/ ٢١٩.

كما استشهد أيضًا ببعض قراءاته، ومنه قوله: «وَرَابِعُهَا: (لَاتَ) - بِفَتْحِ التَّاءِ- عَلَى المَشْهُورِ-[وهي قراءة الجمهور]-، وَلَا يَخْتَصُّ عَمَلُهَا بِلُغَةٍ، بَلْ تَعْمَلُ فِي لُغَةِ جَمِيعِ العَرَبِ، مِثْلُ: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾».

(ب) كلام العرب:

لكون الشعر العربي هو سجل مفاخر العرب، وديوان مآثرهم، وهو المصدر الثالث من مصادر الاستشهاد[1]، فقد استشهد به العلامه «المُلّا عصام» في كتابه، فأورد أربعة أبيات مستشهدا بها على مسائل نحوية.

كما أورد بيتين مستشهدا بها على لغات بعض العرب؛ ومنها:

- قوله: «وَمُكْمِلُ العِشْرِينَ: (لَعَلَّ)، وَمَعْنَاهَا التَّرَجِّي، وَلَا تَكُونُ حَرْفَ خَفْضٍ إِلَّا فِي لُغَةِ (عُقَيْلٍ)، مِثْلُ قَوْلِ شَاعِرِهِمْ:

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً ... لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ»

- وقوله: «وَالحَادِي وَالعِشْرونَ: (مَتَى)، وَمَعْنَاهَا: ابتِدَاءُ الغَايَةِ، وَلَا تَكُونُ حَرْفَ خَفْضٍ إِلَّا فِي لُغَةِ «هُذَيْلٍ»، قَالَ شَاعِرُهُمْ:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ ... مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ»

٢- اهتمامه بالقياس وما يتصل به:

لم يُغْفِل «الملا عصام» القياس في كتابه، شأنه شأن كلِّ النحاة المتأخرين في الأخذ به لأهميته، فالنحو قياس يتّبع، ومن ثمَّ اهتم به كاهتمامه بالمسموع من كلام العرب الفصحاء؛ إذ العربية مبنية عليهما، ولا غنى للنحو عن أيٍّ منهما، وإن كان القياس أكثر

(١) انظر: لمع الأدلة ص٨١، وفي أصول النحو ص١٩، وفيض نشر الاقتراح ١/ ٥٢٦.

استعمالا في كلامهم؛ لأنه حمل الأشياء على نظائرها لضربٍ من الشَّبه، فهو معظم أدلة النحو والمعول في غالب مسائله عليه[١].

ومن أمثلة ذلك قوله: «وَتَحْقِيقُ ذَلِكَ أَنَّهُ يَجُوزُ قِيَاسًا مُطَّرِدًا اشْتِقَاقُ اسمِ الفِعْلِ مَجْعُولاً عَلَى وَزْنِ (فَعَالِ) المَذْكُور».

وقوله أيضًا: «(رَجُلاً) تَمْيِيزٌ لِهَذَا الضَّمِيرِ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِهِ، وَيُقَاسُ بِهِ مَا يَأْتِي...».... وغير ذلك.

ولكون العلة أحد أركان القياس على الرأي الراجح[٢]، فقد أخذ بها العلامة «الملا عصام»، ومن أمثلة ذلك:

قوله: «النَّوْعُ السَّابِعُ مِنَ الأَنْوَاعِ المَذْكُورَةِ: أَسْمَاءٌ عَمَلُهَا جَزْمُ فِعْلَيْنِ كَذَلِكَ -أَيْ مُضَارِعَيْنِ-، وَإِنَّمَا عَمِلَتْ هَذِهِ الأَسْمَاءُ هَذَا العَمَلَ، حَمْلاً لَهَا عَلَى (إِنْ) المَذْكُورَةِ مِنْ قَبْلُ؛ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَاهَا، وَهُوَ الشَّرْطُ».

وقوله: «...(أَعْلَمُ، وَأَرَى) بِمَعْنَى وَاحِدٍ، عَمَلُ كُلٍّ مِنْهُمَا بِالأَصَالَةِ، وَأَمَّا الخَمْسَةُ البَاقِيَةُ فَعَمَلُهَا بِالفَرْعِيَّةِ وَالحَمْلِ عَلَيهَا؛ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَاهُمَا».

وقوله: «...(إِذَنْ) بِالنُّونِ فِي آخِرِهَا، وَإِنَّمَا كُتِبَتْ بِالأَلِفِ؛ لِأَنَّ الكِتَابَةَ تَابِعَةٌ لِحَالَةِ الكَلِمَةِ عِنْدَ الوَقْفِ عَلَيهَا».... وغير ذلك.

٣- اعتداده بالإجماع:

الإجماع أصل من أصول النحو، ومن الأدلة المعتبرة، وإن لم يرقَ إلى مرتبة السماع

---

(١) انظر: لمع الأدلة ص٩٥، والإغراب في جدل الإعراب ص٤٥، والاقتراح ص١٥٢، وفيض نشر الانشراح ص٢/ ٧٣٩.

(٢) فصَّلت القول في ذلك في: معاني القرآن وإعرابه لثعلب ١/ ٢٤٩.

والقياس[١]، وقد أخذ به العلامة «الملا عصام» في كتابه، ومن أمثلته ذلك:

قوله: «...(لَاتَ) - بِفَتْحِ التَّاءِ- عَلَى المَشْهُورِ، وَلَا يَخْتَصُّ عَمَلُهَا بِلُغَةٍ، بَلْ تَعْمَلُ فِي لُغَةِ جَمِيعِ العَرَبِ».

وقوله: «وَهَذَا النَّوْعُ الَّذِي ذَكَرْتُهُ مِنْ أَنَّهَا حَرْفُ شَرْطٍ مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ».

وقوله: «لَمْ يَتَعَرَّضِ الجُمْهُورُ لِحَصْرِ هَذِهِ الأَسْمَاءِ، أَعْنِي أَسْمَاءَ الأَفْعَالِ السَّمَاعِيَّة».... وغير ذلك.

من خلال ما مضى يتضح عناية العلامة «الملا عصام» بالأدلة النحوية، ولم تشع في مؤلفه شيوعًا بارزًا، لكون مؤلَّفه مختصرًا، وقد فطن هو إلى نحو ذلك، ونبه عليه بقوله: «لَا يَلِيقُ بَيَانُهَا بِهَذَا المُخْتَصَرِ».

• وفاته:

اتفقت كلمة المترجمين على أن الملا عصام توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة (١٠٣٧هـ)، بالمدينة المنورة - على ساكنها أفضل الصلاة وأتم التسليم -، ودفن ببقيع الغرقد[٢].

---

(١) انظر: الاقتراح ص١٤٦، وفيض نشر الانشراح ٢/ ٦٩٩، والإصباح في شرح الاقتراح ص٢٧٧.

(٢) انظر: سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٩، وخلاصة الأثر ٣/ ٨٨، والبدر الطالع ١/ ٤٠٣، وديوان الإسلام ٣/ ٣٠٨، وهدية العارفين ١/ ٦٢٨.

ثانيًا: آثاره

خلَّف العلامة «المُلا عصام» للمكتبة العربية آثارًا نفيسة ومفيدة، ما بين علمٍ مفيدٍ، ومتنٍ سديدٍ، كما هي طبيعة عصره، ولأهميتها نعتها المحبي بقوله: «وله من الآثار ما لا تزال الرُّواة تَدْرسُه، والتواريخ على مدى الأيام تحرسُه»[١].

وقد كثرت مؤلفاته وتنوعت في عدَّة علوم وفنونٍ؛ في النحو والصرف، والعروض، والحديث، والمنطق، والأصول، وغيرها، حتى أربت على الستين مؤلفًا، وقد قرَّر ذلك حفيده بقوله: «ولازم الأمراء والتدريس في كل علمٍ نفيس، وجدد مغنى العلم الدريس، واشتغل بالتصنيف والتأليف، وتخلى عن كل أنيسٍ وأليفٍ، حتى بلغت مؤلفاته الستين؛ بين شرحٍ مفيدٍ، ومتنٍ متينٍ...»[٢].

ووصف الزركلي تآليفه بقوله: «وأكثرها شروح وحواشٍ»[٣].

ودونك حصرًا لبعض هذه المؤلفات، مرتبةً ترتيبًا هجائيًّا:

١. إرشاد الألبَّا لمعرفة كلام العرب العُربا- **تحت الطبع بتحقيقي**-.

٢. إسعاف الخليل بزبدة التسهيل، وهو مختصر كتابه (تسهيل العروض إلى علم العروض) -**تحت الطبع بتحقيقي**-.

٣. الإعراب عن عوامل الإعراب وشرحه[٤] -موضوع التحقيق-، **وسأخصه بحديث مستقل فيما يأتي.**

---

(١) نفحة الريحانة ٤/ ٥٤.

(٢) سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨-٤٢٩، وخلاصة الأثر ٣/ ٨٧.

(٣) الأعلام ٤/ ١٥٧.

(٤) انظر: المختصر من كتاب نشر النور والزهر ص٣٢٥.

٤. بلوغ الأرب من كلام العرب[١]- **تحت الطبع بتحقيقي**-.

٥. التُّحفة السَّنية في علم العربية[٢] - **تحت الطبع بتحقيقي**-.

٦. تسهيل العروض إلى علم العروض[٣].

٧. حاشية على شرح التحرير-أي: تحرير القواعد المنطقية في شرح الشَّمسية-[٤].

٨. حاشية على الشرح الجديد على (كافية ابن الحاجب)[٥].

٩. حاشية على شرح قواعد الشيخ خالد الأزهري[٦].

١٠. رسالة في تحريم الدخان[٧]، ومنه نسخة خطية بالمسجد النبوي الشريف تحت رقم (٨٠/ ١٦٨)، وثانية بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء تحت رقم (١٢٩٠، ٢٢٩٦).

١١. شـرح الأبيات التـي في الكلمات الـواردة اسـمًا، وفعلا، وحرفًـا، وتوجد منه نسخة خطية بمركز الملك فيصل بالرياض تحت رقم ٠١٦٦٢/ ١.

---

(١) انظر: خلاصة الأثر ٣/ ٨٧، وهدية العارفين ١/ ٦٢٨، وذكر فيه باسم: «شرح بلوغ الأرب»، وكلمة «شرح» زيادة لا معنى لها، ويؤيد ذلك حذفها من عنوان الكتاب في: المختصر من كتاب نشر النور والزهر ص٣٢٥، والأعلام ٤/ ١٥٧، ومعجم المؤلفين ٦/ ١٨١، وورد عنوانه في نسخته الخطية هكذا: «بلوغ الأرب في معرفة كلام العرب في النحو».

(٢) انظر: المختصر من كتاب نشر النور والزهر ص٣٢٥.

(٣) انظر: خلاصة الأثر ٣/ ٧٨، وكشف الظنون ١/ ٤٠٤، وإيضاح المكنون ٣/ ٢٨٨، وهدية العارفين ١/ ٦٢٨، والمختصر من كتاب نشر النور والزهر ص٣٢٥، والأعلام ٤/ ١٥٧.

(٤) انظر: سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٩.

(٥) انظر: خلاصة الأثر ٣/ ٨٧، وسلافة العصر ١/ ٢٢٤، والمختصر من كتاب نشر النور والزهر ص٣٢٥.

(٦) انظر: خلاصة الأثر ٣/ ٨٧.

(٧) انظر: الأعلام ٤/ ١٥٧.

١٢. شرح الآجرومية، وطبع بتحقيق وتعليق: أسامة بن مسلم الحازمي، في دار ابن حزم-بيروت-ط ١-٢٠١٤م.

١٣. شرح الإرشاد- أي: (إرشاد الهادي) للسعد التفتازاني-[1].

١٤. شرح ألفية ابن مالك، قال عنه حفيده: «لم يُتمّه»[2].

١٥. شرح إيساغوجي في المنطق[3]، ومنه نسخة خطية بالمكتبة الظاهرية بدمشق، برقم (٥٣٠١).

١٦. شرح التصريف للزنجاني[4].

١٧. شرح الخزرجية-في العروض-[5].

١٨. شرح استعارات السمرقندي (كبير وصغير)[6]. ويُسَمَّى: «بلوغ الأرب في تحقيق استعارات العرب»، ومنه نسخة خطية بمكتبة جامعة (برنستون) تحت رقم (١١٢٢)، وثانية بمركز الملك فيصل تحت رقم (١٤٥٧-فك).

١٩. شرح رسالة الوضع العضدية، ومنه نسخة خطية بالمسجد النبوي برقم (٤١٤/ ١٤).

---

(١) انظر: خلاصة الأثر ٣/ ٨٧، وهدية العارفين ١/ ٦٢٨، والمختصر من كتاب نشر النور والزهر ص٣٢٥.

(٢) انظر: سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٩، والبدر الطالع ١/ ٤٠٣.

(٣) انظر: سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٩، وإيضاح المكنون ٣/ ١٥٣، وهدية العارفين ١/ ٦٢٨، وديوان الإسلام ٣/ ٣٠٨، والمختصر من كتاب نشر النور والزهر ص٣٢٥، والأعلام ٤/ ١٥٧.

(٤) انظر: سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٩.

(٥) انظر: سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٩، وخلاصة الأثر ٣/ ٨٧، والمختصر من كتاب نشر النور والزهر ص٣٢٥.

(٦) انظر: سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٩، وخلاصة الأثر ٣/ ٨٧، وهدية العارفين ١/ ٦٢٨.

٢٠. شرح الشمائل للترمذي(١).

٢١. شرح قطر الندى، ويعرف بـ «بلوغ المرام من حل قطر ابن هشام»(٢).

٢٢. شرح منظومة الألغاز النحوية، وقد طبع بتحقيق د/ علي حسين البواب، وطبع في مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة - ط ١ -، وحققه أيضا أ. د/ عبد الحافظ العسيلي - أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية بالمنوفية، ونشره بحولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، ع ٢٨-م ٣، وله استدراكات وتعقيبات على النشرة الأولى.

٢٣. شرح منظومة الشمني -أي: نظم نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر-(٣).

٢٤. شفاء الصدور في شرح الشذور - أي شذور الذهب لابن هشام الأنصاري-(٤).

٢٥. الكافي الوافي بعلم القوافي، طبع بتحقيق: عدنان عمر الخطيب في دار التقوى بدمشق، ط ١-٢٠٠٩م.

إلى غير ذلك من مؤلفات قال عنها حفيده بعد ذكره بعضها: «وغير ذلك من المصنفات المشهورة تبلغ العدة المذكورة -أي الستين مُؤَلَّفًا-»(٥).

ويضاف إلى تراثه العلمي-سالف الذكر- مُكاتباته ومراسلاته العلمية، قال حفيده:

---

(١) انظر: سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٩، والبدر الطالع ١/ ٤٠٣.

(٢) انظر: سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٩، وقد حقق في رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، إعداد الباحث/ محمد سعيد صالح الغامدي ١٩٩٦م.

(٣) انظر: هدية العارفين ١/ ٦٢٨.

(٤) انظر: سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٩، وقد حُقِّقَ في رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة، إعداد الباحث: محمد سعيد أحمد قروصة - ١٩٨٥م ، ومنها نسخة مودعة بمكتبة كلية اللغة العربية (قسم الرسائل).

(٥) سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٩.

«... وبينه وبين علماء عصره مكاتبات كثيرة، وأسئلات سطر عليها أجوباته المنيرة»[١].

ومنها: أجوبته على القاضي تاج الدين المالكي (١٠٧٢هـ)، لما سأله عن: حكم تأنيث الدار، وحكم همزة ابن. فقال القاضي مُسَائلا[٢]: (البسيط)

مَاذَا يَقُوْلُ إِمَامُ العَصْرِ سَيِّدُنَا ... وَمنْ لَدَيْهِ يُرَى التَّحْقِيْقَ طَالِبُهُ؟
فِي الدَّارِ، هَلْ جَازَ تَذْكِيْر عَائِدِهَا ... فِي قَوْلِنَا مَثَلا: فِي الدَّار صَاحِبُهُ؟
وَفِي إِبَانَةِ هَمْزَة ابنٍ، أَرَادَ: فهَلْ ... يَكُوْنُ مَوْصُوفُهُ اسْمَا تُطالبُهُ؟
أَمْ كَوْنُهُ عَلَمًا كَافٍ ولَوْ لَقَبَا ... أَوْ كُنْيَةً إِنْ أَرَادَ الحَذْفَ كَاتِبُهُ
أفد فَمَا إِنْ رَأَيْنَا الحَقَّ مُنْخَفِضَا ... إِلَّا وَأَنْتَ عَلَى التَّحْقِيقِ نَاصِبُهُ

فأجابه العصامي بقوله:

يَا فَاضَلَا لَمْ يَزَلْ يهْدِي الفَرَائِدَ مِنْ ... عُلُومِهِ وَتَـرْوِيْـنَـا سَحَائِبُهُ
تَأْنِيْثُكَ الدَّارَ حَتْمٌ لَا سَبِيْلَ إِلى التَّـ ... ـذْكِيْرِ فَامْنَع إذاً فِي الدَّارِ صَاحِبُهُ
والابن مَوْصُوْفُهُ عَمِّمْ فَإِنْ لَقَبَا ... أَوْ كُنْيَةً فَارْتِكَابُ الحذْفِ وَاجِبُهُ
هَذَا جَوَابِي فَاعْذُر إِنْ تَجْد خَلَلا ... فَمَصْدَرُ العَجْزِ وَالتَّقْصِيْر كَاتِبُهُ
لَا زِلْتَ تَاجًا لهَامَاتِ العُلَى عَلَمَا ... فِي العِلْمِ يَحْوِي بِكَ التَّحقِيْق طَالِبُهُ

هـذا بعض مـا وقفت عليه من آثـارٍ للعلامة «المـلا عصام» تدل على سـعة اطلاعه وتفرّغه للعلم وتدريسـه -كما مرَّ-، وهي جديرة بأن يتعلـق بها الباحثون تحقيقًا وتعليقًا؛ لينتفع بها الناس، ولا سـيما وأن معظمها موجز مختصر يتماشى مع دعوة تيسر النحو في عصرنا.

---

(١) انظر: سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٩، وخلاصة الأثر ١/ ٤٦١.

(٢) انظر: سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٩، وخلاصة الأثر ٣/ ٨٧.

المبحث الثاني

كتاب

الإعراب عن عوامل الإعراب

وشرحه

مدار الحديث في هذا المبحث ينحصر فيما يأتي:

- **موضوع الكتاب، ومنهج مؤلفه فيه:**

العنوان يفصح عن مضمون الكتاب وموضوعه، وهو شرح لرسالته في العوامل النحوية، وبين الهدف من تأليفها بقوله: «قصدت فيها ضبط العوامل النحوية على الرأي المأثور، والمذهب المنصور»، واستهله بتعريف العوامل النحوية، ثم تعريف الإعراب مُفَرِّقًا بينه وبين البناء.

ثم انثنى لتقسيم العامل إلى قسمين: لفظي، ومعنوي، مُعَرِّفًا كلّ قسمٍ.

فبدأ بالعامل اللفظي، فعرَّفه، ثم قسمه قسمين: سماعي وقياسي.

ثم بدأ بالعوامل اللفظية القياسية، وحصرها في عشرين نوعًا، ثم ساق العشرين نوعًا مرتبة وفق الترتيب الذي ستقف عليه بمطالعتك إياه.

ثم انثنى للحديث عن العوامل اللفظية القياسية، وحصرها في ستة عشر عاملا، وبدأ في تفصيل كل نوعٍ. ثم خَتَم مؤلَّفه بالحديث عن العامل المعنوي، وحصره في عاملين.

• أثره فيمن بعده:

لأهمية هذا الكتاب، فقد نظمه تلميذه: محمد بن علان الصديقي الشافعي، وعزم على شرحه شرحًا وافيا، وصرح بذلك في كتابه: «شرح قلائد الجمان في نظم عوامل جرجان»- مخطوط المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة رقم (٢٦٨٠-مجموع) لوحة (٣٠-٣١) بقوله: «... وقد نبَّه على ذلك شيخنا.... في عوامله المسماة بـ: (الإعراب عن عوامل الإعراب)، وكنت نظمتها أيضًا سابقًا، ولعل الله أن يفتح بشرحها شرحًا يكون جامعًا للفوائد».

وصرَّح فيه أيضًا في موضع آخر لوحة (٢٥) بقوله: «وسأزيده -إن شاء الله- وضوحًا في شرح نظم عوامل شيخنا -رحمه الله تعالى-...».

• توثيق نسبة الكتاب لمؤلفه:

مما لا شك فيه أن نسبة هذا الكتاب لمؤلفه ثابتة للعلامة «الملا عصام» ، وشواهد ذلك تتجلى فيما يأتي:

١. ثبوتُ عنوان الكتاب واسم مؤلِّفه، على صفحة غُلاف النسختين.

٢. التَّصريحُ باسم المؤلِّف وعنوان الكتاب في صدر نُسخِه الخطية، فاستهلها

بقوله: «فَهَذِهِ فَوَائِدُ وَفِيَّةٌ، بِحَلِّ رِسَالَتِي فِي العَوامِلِ النَّحوِيَّة، المُسَمَّاةُ بِـ: «الإِعْرَابِ عَنْ عَوَامِلِ الإِعْرَابِ»....».

٣. إحالة المؤلف في هذا الكتاب إلى كتبه الأخرى الصحيحة النسبة إليه، كقوله: «وَتَحْقِيقُ ذَلِكَ أَنَّهُ يَجُوزُ قِيَاسًا مُطَّرِدًا اشتِقَاقُ اسمِ الفِعْلِ مَجْعُولاً عَلَى وَزْنِ (فَعَالِ) المَذْكُور، لَكِنْ بِشُرُوطٍ تُطْلَبُ مَعْرِفَتُهَا مِنْ غَيْرِ هَذَا الكِتَابِ المُخْتَصَرِ، وَقَدْ بَسَطْتُ الكَلامَ عَلَيهِ فِي «شَرْحِ الشُّذُورِ»، وهذا الشرح ثابت له، ومحقق في رسالة علمية -وفق ما مرَّ-.

٤. تصريح بعض تلامذة العلامة «الملا عصام» بنسبته إليه؛ فقال تلميذه محمد بن علان الصديقي الشافعي في كتابه «شرح قلائد الجمان في نظم عوامل جرجان»- مخطوط المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة رقم (٢٦٨٠-مجموع) لوحة (٣٠-٣١): «... وقد نبَّه على ذلك شيخنا وعدَّ الأول في العوامل القياسية، والثاني في العوامل السماعية في عوامله المسماه بـ: (الإعراب عن عوامل الإعراب)، وكنت نظمتها أيضًا سابقًا، ولعل الله أن يفتح بشرحها شرحًا يكون جامعًا للفوائد»، هذا بالإضافة لما ذكرته في «أثره فيمن بعده».

٥. نِسْبَةُ هذا الكتاب إليه في كُتُبِ التَّراجم المُخْتَصَّة بذلك، قال الشيخ عبد الله أبو الخير: «ومؤلفاته كثيرة شهيرة منها..... ورسالة الإعراب من عوامل الإعراب وشرحها»[1].

فكلُّ هذه الأدلة تقضي بثبوت نسبة هذا الكتاب للعلامة «الملا عصام».

❊ ❊ ❊

(١) المختصر من كتاب نشر النور والزهر ص٣٢٥.

• النسخ المعتمدة في تحقيقه:

اعتمدت في تحقيق هذا الأثر النفيس على نسختين خطيتين، لم أقف على غيرهما أثناء تتبعي فهارس المخطوطات، وهما:

النسخة الأولى:

نسخة مكتبة مكة المكرمة رقم (٢٢نحو)، وهي عبارة عن مجموع يشتمل على أربع رسائل للعلامة (الملا عصام)، ورسالتنا هي الرسالة الثالثة فيه، تستقل فيه من اللوحة (١٢) إلى اللوحة (٢٤)، وهي مكتوبة بخط تدويني جيد، ولفظ «عوامل الإعراب» مكتوب فيها بالحمرة؛ تمييزًا بينه وبين الشرح، وهي نسخة نفيسة كتبت في حياة المؤلف وفق ما ورد بخاتمتها، ولا أستبعد كونها نسخة المؤلف، وختامها: «تَمَّ، وَقَدِ اسْتَرَحَ القَلَمُ مِنْ تَحْرِيرِهِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ فِي المَدِينَةِ المُنَوَّرَةِ سَنَةَ ١٠٣٢هـ»، وملك هذه النسخة تلميذه: حنيف الدين المرشدي كما على صفحة عنوانها، وقد رمزت لها بالرمز (أ).

النسخة الثانية:

نسخة مكتبة جامعة الرياض رقم (٨٠٦)، وهي عبارة عن مجموع يحتوي على (٢٥) رسالة، وتستقل رسالتنا فيه في الصفحات من بين (١٩١-٢٤٩)، ومثبت على صفحة العنوان أنها ملك الفقير: حنيف الدين المرشدي - تلميذ المؤلف -كما سبق-، وهي مكتوبه بخط نسخي متداخل، كتبت في سلخ رجب الفرد سنة، وبقية التاريخ مطموس، وأرجح أنها كتبت في حياة المؤلف، ويؤكد ذلك أن رسالة المؤلف: «بلوغ الأرب في معرفة كلام العرب» التي تسبقها في المجموع نفسه، كتبت بنفس الخط الذي كتبت به رسالتنا، وورد في ختامها أنها كتبت سنة (١٠٣٥هـ)، وكانت ملك تلميذه: حنيف الدين المرشدي أيضًا، وقد رمزت لها بالرمز (ب).

***

- **منهج التحقيق:**

اتبعت في تحقيق هذا الأثر المنهج الأمثل المتعارف عليه لدى المحققين الأثبات، والذي يُسلم إلى إخراج المخطوط في الصورة المثلى التي يرتضيها مؤلفه، وهذا المنهج يتجلى فيما يأتي:

١. قُمْتُ بالمقابلة بين النسخ الخطية، واتخذتُ أَقْدمها أَصْلاً.

٢. حَـرَّرْتُ النـصَّ وفـق القواعـد الإملائيـة الحديثـة، دون التَّقيـد بمـا كُتـب به المخطوط.

٣. قُمْـتُ بتخريج الشـواهد الواردة في الكتـاب: من الآيات القرآنيـة، والأمثال، والأشعار والأرجاز، كلٌّ بحسب مظانه.

٤. وَثَّقْتُ أقوالَ العُلماءِ الواردةِ في الكتاب.

٥. أَشَرْتُ إلى الآراء التي أطلقها المؤلف، مُحدِّدًا أصحابها ومصادرها.

٦. عرَّفتُ بالأعلام الواردة في الكتاب.

٧. فَسَّرْتُ الألفاظ الغريبة الواردة في المتن من كتب المعاجم المختصَّة بذلك.

٨. ضَبَطْتُ النَّصَّ؛ ليسهل على القارئ مُطالعتهُ.

٩. عَرَّفتُ بالأماكن والقبائل الواردة في الكتاب.

١٠. خرجـت تعريفـات المؤلـف للمصطلحات مـن كتـب الحـدود والتعريفات المختصة بذلك.

١١. رَبَطْـتُ هـذا الكتاب بالكتب المؤلفة في هذا الشـأن؛ وذلك لإظهار أثر التأثير والتأثر بينها.

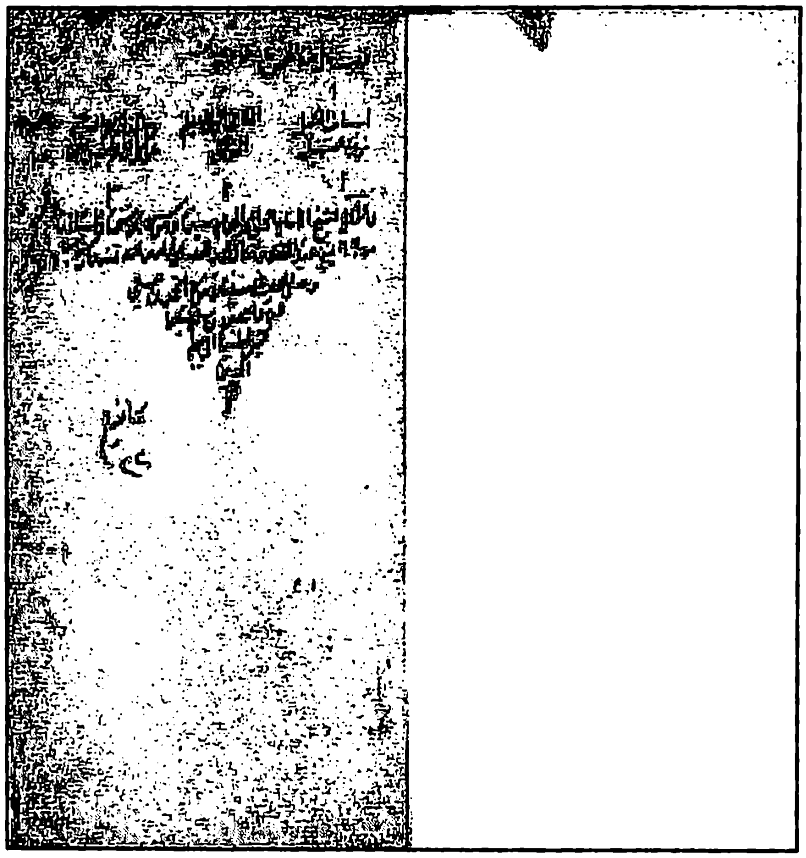
١٢. رَبَطْتُ هذا الكتابَ بكتب المؤلف الأخرى.

١٣. علَّقتُ على ما يحتاج لتعليقٍ في النَّصِّ المحقق، دون إسرافٍ أو تقتيرٍ.

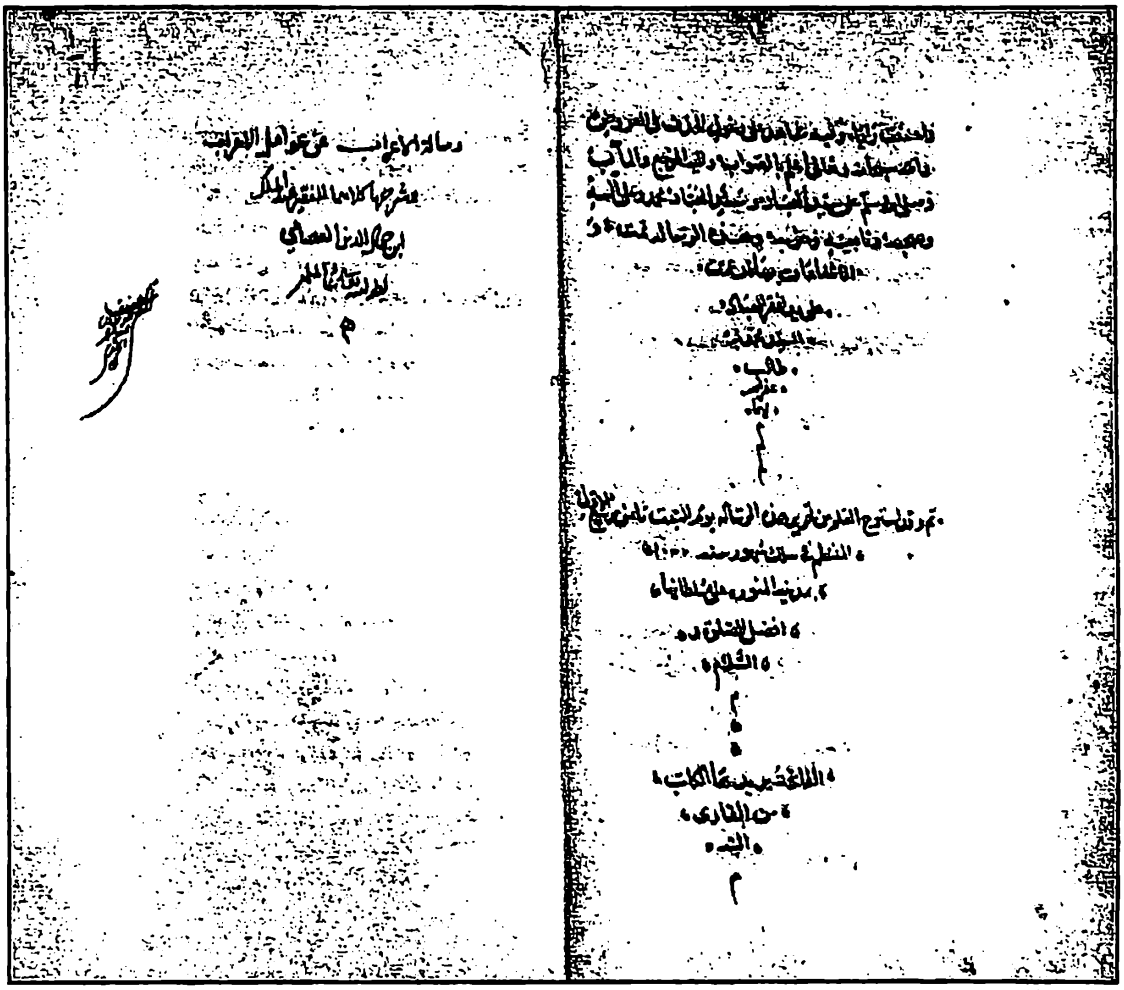
١٤. وضعتُ الحاصرتين -([ ])- المجردتين من رقم الحاشية؛ للدلالة على أن ما بينهما زيادة من المحقِّق.

١٥. أردفتُ النَّصَّ المحقَّقَ بفهارس فنيةٍ، تُعِين القارئ على إنشاد بغيته في يُسْرٍ وسُهولَةٍ.

نماذج مصورة من النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق



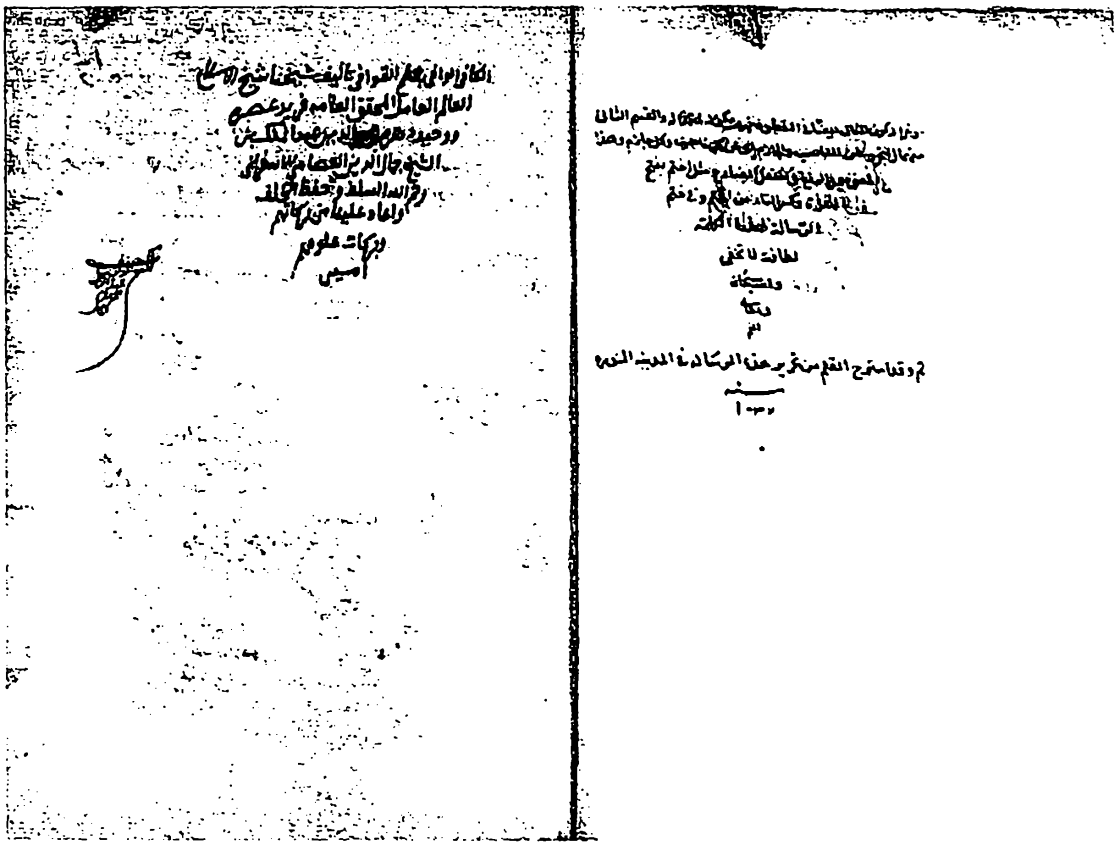
غلاف المجموع من النسخة (أ)



صفحة العنوان من النسخة (أ)



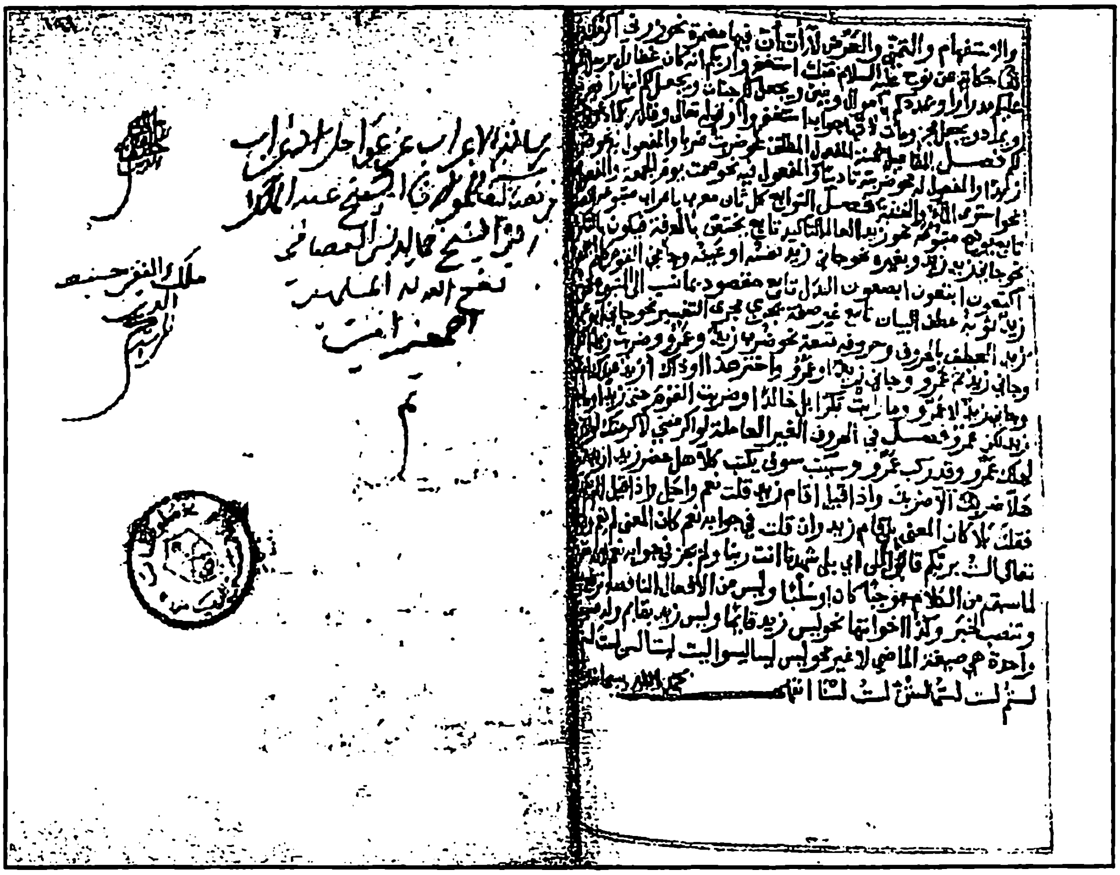
الصفحة الأولى من النسخة (أ)



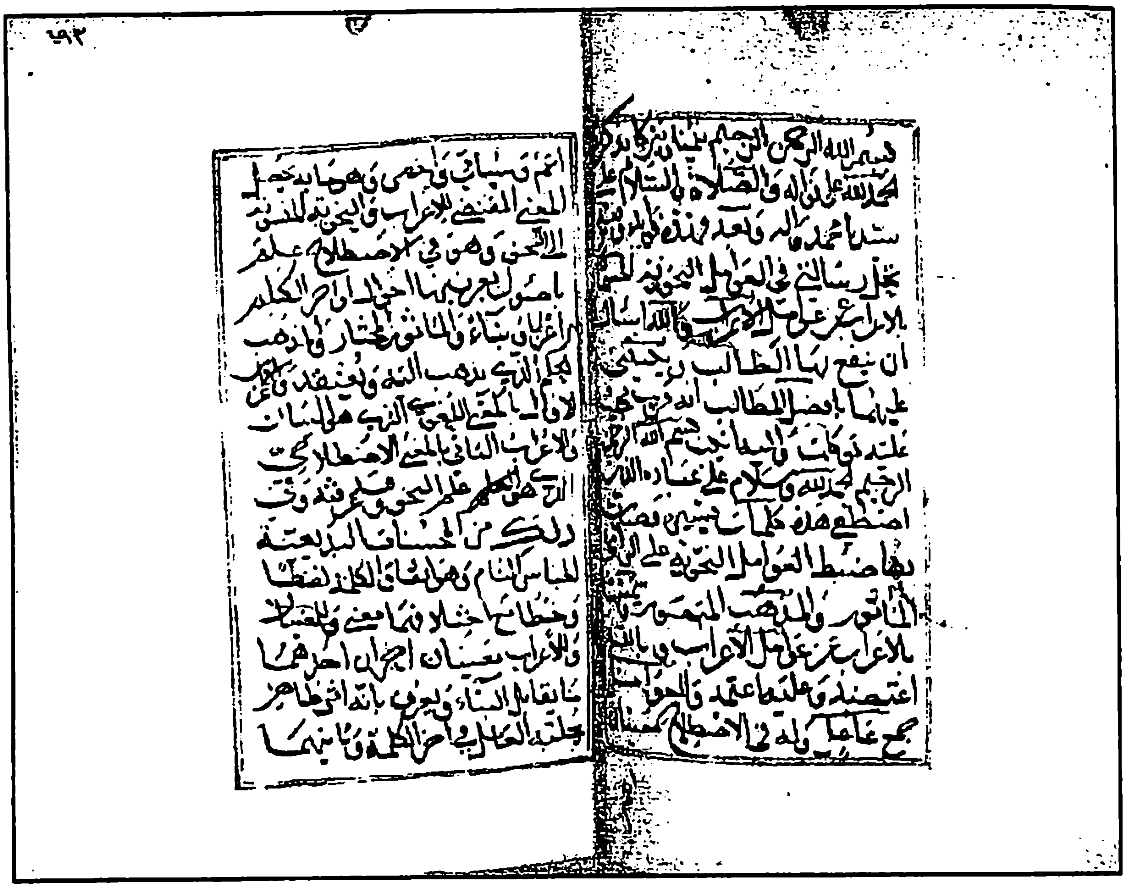
الصفحة الأخيرة من النسخة (أ)



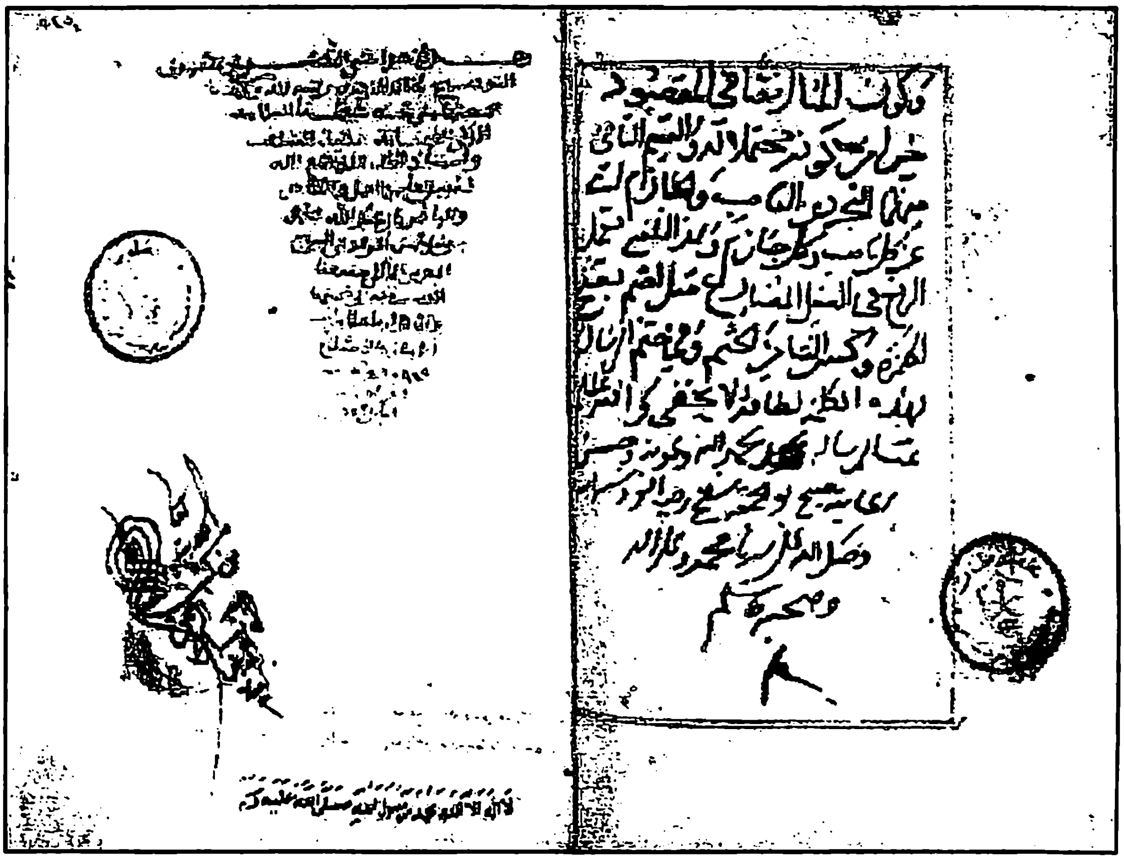
غلاف المجموع من النسخة (ب)



صفحة العنوان من النسخة (ب)



الصفحة الأولى من النسخة (ب)



الصفحة الأخيرة من النسخة (ب)

الفَصْلُ الثَّانِي

النَّصُّ المُحَقَّقُ

[١٢/ب] رِسَالَةُ
الإِعْرَابِ عَنْ عَوَامِلِ الإِعْرَابِ
وَشَرْحها

كِلاهُمَا

لِلفَقِيرِ: عَبْدِ المَلِكِ بنِ جَمَالِ الدِّين العِصَامِيِّ
لَطَفَ اللهُ تَعَالَى بِهِمَا وَالمُسْلِمِينَ(١)

(١) في (ب): من تصانيف مولانا الشيخ: عبد الملك ابن الشيخ جمال الدين العصامي - نفع الله به المسلمين أجمعين -، آمين.

[١٣/أ] بسم الله الرحمن الرحيم

صلَّى اللهُ على سيدنا محمد، وعلى آلِهِ وَصَحْبِهِ، وَسَلّمَ تَسلِيمًا[١].

الحَمْدُ للهِ -تَعَالَى[٢]- عَلَى نَـوَالِهِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى سَيدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ.

وَبَعْدُ:

فَهَذِهِ فَوَائِدُ وَفِيَّـةٌ، بِحَلِّ[٣] رِسَالَتِي فِي العَوامِلِ النَّحوِيَّـة، المُسَمَّاةُ بِـ: «**الإِعْرَابِ عَنْ عَوَامِلِ الإِعْرَابِ**»، واللهَ -تَعَالَى[٤]- أَسْـأَلُ أَنْ يَنْفَعَ بِهِمَا الطَّالِب، وَيُثِيبَنِـي عَلَيهِمَا بِأَفْضَلِ المَطَالِبِ، إِنَّهُ قريبٌ مُجِيبٌ، عَلَيهِ تَوَكَّلْتُ وإليهِ أُنِيبُ.

ص[٥]:

«بسـمِ الله الرحمَـنِ الرَّحِيـمِ: الحَمْـدُ للهِ، وَسـلامٌ على عبَـادِهِ الذينَ اصْطَـفَـى: هَذِهِ كَلِمَـاتٌ يَسِـيرَةٌ، قَصَـدْتُ بِهَا ضَبْـطَ العَوَامِـلِ النَّحْوِيَّـة عَلَى الـرَّأْيِ المَأْثُـورِ، وَالمَذْهَبِ المَنْصُورِ، وَسَمَّيْتُهَا بِـ: «الإِعْرَابِ عَنْ عَوَامِلِ الإِعْرَابِ»، وَبِاللهِ أَعْتَضِدُ، وَعَلَيهِ أَعْتَمِدُ».

---

(١) في (ب): تيمنًا وتبركًا بذكره.

(٢) سقط هذا الرمز من (ب) بكاملها.

(٣) في (ب): تحل.

(٤) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٥) سقطت هذه الرموز من النسخة (ب).

ش[١]:

فِي الإتيانِ بهذِهِ الآيَة الشَّرِيفَةِ[٢] مِنَ المُحَسِّنَاتِ البَدِيعِيَّة: الاقتبَاسُ[٣]؛ وَهُوَ أَنْ يُذْكَرَ فِي الكَلامِ شَيءٌ مِنَ القُرْآنِ أَوِ الحَدِيثِ لَا عَلَى أَنَّهُ مِنْهُ[٤].

وَالمُرَادُ بِقَولِهِم: «لَا عَلَى أَنَّهُ مِنْهُ»: أَنْ لَا يُذْكَرَ مَقْرُونًا بِمَا يُفِيدُ كَونهُ قُرآنًا، أو حَدِيثًا؛ كَـ: قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ، وَنَحْوِهِمَا، فَإِنْ قَرَنَ مَا ذَكَرَ مِنَ القُرآنِ أَوِ الحَدِيثِ بِمَا يُفِيدُ كَونهُ قُرْآنًا أَوْ حَدِيثًا لَمْ يَكُنِ اقتِبَاسًا[٥]، وَيُسَمَّى مَا وَقَعَ مِنْهُ فِي الشِّعْرِ «عقْدًا»[٦]؛ كَقَولِهِ[٧]:

---

(١) بداية سقط من (ب) إلى قوله: «والعوامل جمع....».

(٢) أي: آية البسملة، وهي آية على أرجح الآراء. وتحر تفصيل القول في ذلك في: الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة «بسم الله الرحمن الرحيم» في فاتحة الكتاب من الاختلاف لابن عبد البر ص١٥١، وما بعدها.

(٣) تحر تفصيل ذلك في: رفع الالتباس عن منكر الاقتباس، لشمس الدين محمد بن أبي اللطف، مخطوط المسجد النبوي رقم ٥٥/ ٨٠ .

(٤) هذا تعريفه في: الإيضاح للقزويني ص٣٨١، وبغية الإيضاح ٤/ ١١١.

(٥) قرَّر ذلك المعصومي بقوله: «الاقتباس في اللغة: مصدر اقتبس إذا أخذ من معظم النار شيئا، وذلك المأخوذ قبَسٌ بالتحريك، وفي الاصطلاح: هو تضمين النَّظم أو النثر بعض القرآن لا على أنه منه، بأن لا يقال فيه: قال الله ، أو نحوه، فإن ذلك حين إذا لا يكون اقتباسًا» أنوار الربيع في أنواع البديع ٢/ ٢١٧.

(٦) قال المعصومي: «العقد... هذا النوع عبارة عن: أن يعمد الشاعر إلى شيء من كلام الله، أو كلام رسوله، أو السلف الصالح من الصحابة ومن بعدهم، أو كلام الحكماء المشهورين، فينظمه بلفظه ومعناه، أو معظم اللفظ فيزيد فيه، وينقص منه؛ ليدخل في وزن الشعر، فإن نظم المعنى دون اللفظ لم يكن عقدا، بل نوعا من السرقة، خلافا لمن أدخله في العقد...» أنوار الربيع في أنواع البديع ٦/ ٢٩٦. وانظر: الإيضاح للخطيب القزويني ص٣٨٦.

(٧) هذا مثال العقد من القرآن، والبيتان للإمام أبي منصور عبد القاهر بن الطاهر التميمي البغدادي في: تبيين كذب المفترى ص٢٥٤، وطبقات الشافعية الكبرى٥/ ١٣٩، والعقد المذهب =

يَا مَنْ عَدَى، ثُمَّ اعْتَدَى، ثُمَّ اقْتَرف ثُمَّ انْتَهَى، ثُمَّ ارْعَوَى، ثُمَّ انْصَرَفْ
أَبْشِرْ بِقَوْلِ اللهِ فِي آيَاتِهِ: ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَر لَهُم مَا قَدْ سَلَفْ﴾[١]

وَكَقَوْلِهِ[٢]:

عُمْدَةُ الخَيْرِ عِنْدَنَا كَلِمَاتٌ أَرْبَعٌ قَالَهُنَّ خَيْرُ البَرِيَّةْ:
اِتَّقِ الشُّبُهَاتِ، وازْهَدْ وَدَعْ مَا لَيْسَ يَعْنِيكَ، وَاعْمَلَنْ بِنِيَّةْ[٣]

و«العَوَامِلُ»: جَمْعُ عَامِلٍ[٤].

وَلَهُ فِي الاصطِلاحِ مَعْنَيَانِ: أَعَمُّ - وَسَيَأْتِي -، وَأَخَصُّ؛ وَهُوَ مَا بِهِ يَحْصُلُ المَعْنَى المُقْتَضِي لِلإِعْرَابِ[٥].

و«النَّحوِيَّة» المَنْسُوبَةُ إلى النَّحْوِ، وَهُوَ فِي الاصطِلاحِ: عِلْمٌ بِأُصُولٍ[٦] يُعْرَفُ بِهَا

= في طبقات حملة المذهب ص٨٥، والإتقان ١/ ٢٩٧، والنور السافر ص٢٥٢، ووردا بلا نسبة في: الغنية للقاضي عياض ص١٥٧.

(١) سورة الأنفال، من الآية: ٣٨.

(٢) هذا مثال العقد من الحديث الشريف، كما نص الخطيب القزويني في: الإيضاح في علوم البلاغة ص٣٨٦، والمعصومي في: أنوار البديع ٦/ ٢٨٩ -٢٩٨، وفسّر البيتين بأن المراد بعقد قول النبي -صلى الله عليه وآله-: الحلال بين الحرام بين وبينهما أمور مشتبهات. وقوله: ازهد في الدنيا يحبك الله. وقوله: من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه. وقوله: إنما الأعمال بالنيات.

(٣) البيتان من الخفيف، للإمام الشافعي في: ديوانه ص ١٢٩، والإيضاح في علوم البلاغة ص ٣٨٦، ومرقاة المفاتيح ١/ ٩٧، ٩/ ٤٤، وورد بلا نسبة في: عمدة القاري ١/ ٢٢.

(٤) قال الشيخ خالد: «العوامل: جمع عامل، والعامل في اللغة: من يعمل على الدوام وإن قلَّ» شرح العوامل ص٧٣.

(٥) انظر: الكافية ص١١، وثمار الصناعة ص٢٤١، وشرح العوامل المائة للشيخ خالد الأزهري ص٧٣، وشرح عوامل البركوي لعصام الدين الإسفرايني ص٣٣٧.

(٦) مثبت بحاشية النسخة (أ)، وأُشير إلى موضعه.

أَحْوَالُ أَوَاخِرِ الكَلِمِ؛ إِعْرَابًا وَبِنَاءً[١].

وَ«المَأْثُورُ»: المُخْتَارُ.

وَ«المَذْهَبُ»: الحُكْمُ الذِي يَذْهَبُ إليهِ وَيَعْتَقِدُ[٢].

وَالإِعْرَابُ الأَوَّلُ بِالمَعْنَى اللغَوِيّ الذِي هُوَ البَيَانُ[٣].

وَالإِعْرَابُ الثَّانِي بِالمَعْنَي [١٣/ ب] الاصْطِلاحِيّ الذِي هُوَ عِلْمُ النَّحْوِ، وَقَدْ عَرَّفْتُهُ.

وَفِي ذَلِكَ مِنَ المُحَسِّنَاتِ البَدِيعِيَّـة: الجِنَاسُ التَّامُّ؛ وَهُوَ: اتِّفَاقُ الكَلِمَتَينِ لَفْظًا وَخَطًّا مَع اخْتِلافِهِمَا مَعْنًى[٤].

وَلِلإِعْرَابِ فِي الاصْطِلاحِ مَعْنَـيَانِ آخَرَانِ:

أَحَدُهُمَـا: مُقَابِـلُ[٥] البِنَـاءِ، وَيُعَرَّفُ بِأَنَّـهُ أَثَـرٌ [ظَاهِـرٌ][٦] يُجَلِّيهِ[٧] العَامِـلُ فِي آخِرِ الكَلِمَةِ[٨].

---

(١) انظـر: الحـدود للأبذي ص٥٠، وشـرحه لابـن قاسـم ص٤٩، والمقـرب ١/ ٤٥، والبديع لابن الأثير ١/ ٧، والتذييل والتكميل ١/ ١٤، وجمع فيه تعريفات النحويين له، وشرح العوامل للشيخ خالد ص٧٧.

وخرج بقوله «إعرابا وبناءً» علم التصريف.

(٢) انظر: الكليات ص٨٦٨، والتاج «ذ هـ ب».

(٣) قـال الزجاجـي: «الإعراب أصلـه البيان، يقـال: أعرب الرجل عـن حاجته؛ إذا أبـان عنها، ورجلٌ مُعْرِبٌ: مبينٌ عن نفسـه، ومنه الحديث: (الثَّيِّـبُ تعرب عن نفسـها)، هذا أصله....» الإيضاح في علل النحو ص٩١. وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣، والتذييل والتكميل ١/ ١١٥.

(٤) انظر: الإيضاح للخطيب ١/ ٣٥٤، والقول البديع في علم البديع لمرعي الكرمي ص٦٠.

(٥) في (ب): ما يقابل.

(٦) زيادة من (ب).

(٧) أي: يظهره.

(٨) انظـر: المقاصـد الشـافية للشـاطبي ١/ ٧١، وتلقيـح الألبـاب فـي عوامـل الإعـراب ص٤٧، =

وَثَانِيهِمَا: تَنْزِيلُ المُرَكَّبِ عَلَى القَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ، وَهَذَا هُوَ [المَعْنَى](١) المُرَاد من الإعْرَابِ فِي قَوْلِهِم مَثَلاً: هَذَا الكِتَابُ فِي(٢) إعْرَابِ القُرْآنِ.

***

ص:

«العَامِلُ: مَا أَوْجَبَ كَونَ آخِرِ الكَلِمَةِ عَلَى وَجْهٍ مَخْصُوصٍ(٣)».

ش:

هَذَا مَعْنَى العَامِلِ الأعَمّ، كمَا مَرَّتْ الإِشَارَةُ إِليهِ.

وَالمُرَادُ بِـ«الوَجْهِ المَخْصُوصِ»: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، والخَفْضُ، وَالجَزْمُ(٤)؛ كَـ: «جَاءَ زَيْدٌ»، وَ«رَأَيتُ زَيْدًا»، وَ«مَرَرْتُ بِزَيدٍ»، وَ«لَمْ يَقُمْ».

فَـ«جَاءَ» عَامِلٌ؛ لأَنَّهُ أَوْجَبَ كَونَ آخِرِ الكَلِمَةِ - وَهِيَ زَيْدٌ- عَلَى وَجْهٍ مَخْصُوصٍ؛ وَهُوَ الرَّفْعُ.

= وثمار الصناعة ص١٩١، والتذييل والتكميل ١/ ١١٦-١١٧.

(١) زيادة من (ب).

(٢) سقط هذا اللفظ من (ب)، وهي مثبتة بحاشية الأصل، وأُشير إلى موضعه.

(٣) انظر: شرح عوامل البركوي للعصام ص٣٣٧. وفي العامل تعريفات أخرى تحرها في: قواعد المطارحة لابن إياز ص٥٢، والكافية ص١١، وشرح حدود الأبذي لابن قاسم ص٧٠، وإعانة الإنسان على إحكام اللسان لابن جماعة ص٢٤، وغيرها.

(٤) وهذا التفصيل من المؤلف يتماشى مع تعريف ابن الخباز للعامل بقوله: «العامل: كلُّ ما أثَّر في كلمة: رفعًا، أو نصبًا، أو جرًّا، أو جزمًا» توجيه اللمع ص٦٦. وانظر: الجمل للزجاجي ص٢، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٤٤، وشرح قلائد الجمان في نظم عوامل جرجان لابن علان لوحة (١٧).

وَ«رَأَى» عَامِلٌ؛ لِأَنَّـهُ أَوجَبَ كَونَ آخِرِهَا عَلَى وَجْهٍ مَخْصُوصٍ؛ وَهُوَ(١) النَّصْبُ.

وَ«البَاءُ» عَامِلٌ؛ لأنَّـهُ أَوْجَبَ كَونَ آخِرِهَا عَلَى وَجْهٍ مَخْصُوصٍ؛ وَهُوَ الخَفْض.

وَ«لَـمْ» عَامِـلٌ؛ لِأَنَّـهُ أَوْجَـبَ كَـوْنَ آخِـرِ(٢) [الكَلِمَـةِ -وَهِيَ «تَقُـمْ»](٣) عَلَـى وَجْهٍ مَخْصُوصٍ؛ وَهُوَ الجَزْمُ. وَشَمِلَ التَّعْبِيرُ بِهَا العَامِلَ اللفظِيّ، كَمَا فِي هَذِهِ الأَمْثِلَةِ.

وَالعَامِلُ المَعْنَوِيُّ(٤)؛ كَـ«الابتِدَاءِ» فِي: زَيْدٌ قَائِمٌ، فَالابتِدَاءُ عَامِلٌ؛ لِأَنَّـهُ أَوْجَبَ كَوْنَ آخِرِ الكَلِمَةِ- [وَهُوَ(٥) «زَيْدٌ»](٦) عَلَى وَجْهٍ مَخْصُوصٍ، وَهُوَ الرَّفْعُ(٧).

ص:

«وَهُوَ لَفْظِيٌّ، وَمَعْنَوِيٌّ؛ فَاللفظِيُّ: سَمَاعِيٌّ، وَقِيَاسِيٌّ. فَالسَّمَاعِيُّ: عِشْرُونَ نَوْعًا».

ش:

العَامِلُ يَنْقَسِمُ إِلى قِسْمَينِ(٨):

---

(١) في (ب): هو. والقصد زيد مرفوع في المثال الأول على الفاعلية، ومنصوب في الثاني على المفعولية.

(٢) في (أ): آخرها.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٤) سيرد تفصيله في آخر العوامل.

(٥) في (ب): وهي.

(٦) ما بين المعقوفين مثبت بحاشية الأصل.

(٧) قال ابن عقيل: «مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ، فالعامل في المبتدأ معنوي، وهو كون الاسم مجردًا عن العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها.... وقيل: المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ. وقيل: ترافعا، ومعناه: أن الخبر رفع المبتدأ، وأن المبتدأ رفع الخبر، وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه» شرح الألفية ١/ ٢٠٠. وسيأتي تفصيل القول في هذه المسألة في موضعه.

(٨) انظر: العوامل المائة ص٤٠، وثمار الصناعة ص٢٤١، وما بعدها، وقواعد المطارحة ص٥٣.

أَحَدُهُمَا: يُسَمَّى لَفْظِيًّا[١]؛ لَأَنَّـهُ مِنْ قَبِيلِ اللفظِ[٢].

وَثَانِيهِمَا: يُسَمَّى مَعْنَوِيًّا؛ لأنَّـهُ مِنْ قَبِيلِ المَعْنَى[٣].

ثُمَّ اللفظِيُّ أيضًا يَنْقَسِمُ[٤] إلى قِسْمَينِ[٥]:

أَحَدُهُمَا: يُسَمَّى[٦] سَمَاعِيًّا؛ لأنَّـهُ مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ[٧].

وَثَانِيهِمَا: يُسَمَّى[٨] قِيَاسِيًّا؛ لَأنَّـهُ يَدْخُلُ فيه القِيَاسُ[٩].

وَأَمَّا العَامِلُ المَعْنَوِيُّ، فَلا يُسَمَّى سَمَاعِيًّا وَلَا قِيَاسِيًّا.

ثُمَّ العَامِلُ اللفظِيُّ السَّـمَاعِيُّ يَنْقَسِـمُ إِلى عِشْـرِينَ[١٠] نَوْعًا[١١]، تُذْكَـرُ عَلَى التَّفْصِيلِ شَيْئًا فَشَيْئًا.

---

(١) بدأ باللفظي؛ لكثرته، وقوته، وعدم الخلاف فيه. انظر: قواعد المطارحة ص٥٤.
وقال تاج الدين الإسفراييني: «واللفظي: إما فعل، أو حرف» لباب الإعراب ص٤١٥.

(٢) أي: ما تُعرف بالجَنَان، وتُتلفظ باللسان. انظر: شرح العوامل لشيخ خالد الأزهري ص٨٤.

(٣) أي: ما تُعرف بالجَنَان، ولا تُتلفظ باللسان. انظر: نتائج الأفكار في شرح الإظهار ص١٣١، وشرح عوامل البركوي للعصام ص٣٣٧.

(٤) سقط من (ب): ينقسم أيضا.

(٥) انظر: العوامل المائة ص٤٠، والعوامل للشريف الجرجاني ص٣١-ضمن شروح العوامل، والعوامل للبركوي ص١٧ - ضمن شروح العوامل أيضًا.

(٦) في (ب): يسمى أحدهما.

(٧) هو الذي يتوقف إعماله على السماع. انظر: شرح منظومة العوامل المسمى (هداية الفحام) ص٩٢.

(٨) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٩) انظر: نتائج الأفكار في شرح الإظهار ص٨٣، وشرح عوامل البركوي للعصام ص٣٣٧.

(١٠) في (ب): ثمانية عشر.

(١١) أي: صنفًا تبعًا للأصل.

ص:

«النَّوْعُ الأَوَّلُ [١٤/ أ]: حُرُوفٌ تَجُرُّ الاسْمَ[١]، وَهِيَ أَحَدٌ وعشرون حَرْفًا: مِنْ، وَإِلى، وَعَـنْ، وَعَلَـى، وَفِـي، وَرُبَّ، وَالكَافُ، والـلامُ، وَمُذْ، وَمُنْـذُ، وَالبَاءُ، وَوَاوُ القَسَـمِ، وَتَاؤُهُ، وَحَتَّـى، وَحَاشَـا، وَعَـدَا، وَخَلَا، وَكَي، وَلَـوْلَا - بِقِلَّةٍ، وَلَعَـلَّ فِي لُغَةِ عقيـلٍ، وَمَتَى فِي لُغَةِ هُذَيْلٍ».

ش:

النَّـوْعُ الأَوَّلُ مِنَ الأَنْـوَاعِ اللفظِيَّـةِ السَّـمَاعِيَّـةِ [المَذْكُـورَة][٢] حُرُوفٌ عَمَلُهَا خَفْضُ الاسمِ[٣]، وَهِيَ أَحَدٌ وَعِشْرُونَ حَرْفًا:

- **أَحَدُهَا: (مِنْ)[٤]، وَلَهَا ثَلَاثُ مَعَانٍ:**

الأَوَّلُ: ابتِدَاءُ[٥] ....

(١) في (ب): حروف الجر.

(٢) زيادة من (ب).

(٣) قال البعلي: «إنما عملت هذه الحروف؛ لاختصاصها بالأسماء، ومتى كان الحرف مختصًا فقياسه أن يعمل، وإنما عملت الجر لأمرين: أحدهما: أن الفعل عمل الرفعَ والنصب، فلم يبق للحرف ما ينفرد به إلا الجر. والثاني: أن الحرف واسطة بين الفعل وبين ما يقتضيه، فجعل عمله وسطًا....» الفاخر ٢/ ٥٩٤.

(٤) تحرَّ تفصيل معانيها في: حروف المعاني ص ٥٠، ومعاني الحروف ص٩٧، والصاحبي ص٢٧٣، والأزهية ص٢٨٢، ورصف المباني ص٣٢٢، وجواهر الأدب ص٣٣٤، والجنى الداني ص٣٠٨، ومصابيح المغاني ص٣٥٤، وشرح لب الألباب للبركلي ص٣٥٠، والفاخر للبعلي ٢/ ٦٠٤، وقراضة الذهب ص٢٨٢، والحفاية بتوضيح الكفاية ص٤٩٥.

(٥) هـو أصـل معانيها، قـال المبـرد: «ومنها (مِـنْ)، وأصلها ابتـداءُ الغاية، نحو: سـرت مـن مكّة إلى المدينـة» المقتضب ١/ ١٨٢. وقال الأربلي: «وقال بعضهـم: إن الأصل التبعيض. وقال آخر: إن الأصل التبيين» جواهر الأدب ص٣٣٥.

الغَايَةِ(١)، مِثْـلُ: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾(٢) [الإسراء: ١].

والثَّانِي: التَّبْيِينُ، مِثْـلُ: ﴿أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾(٣) [الكهف: ٣١، وغيرها].

والثَّالِثُ: التَّبْعِيضُ(٤)، مِثْـلُ: ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾(٥) [آل عمران: ٩٢].

وَتَـكُونُ زَائِدَةً، مِثْـلُ: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾(٦) ....

---

(١) أي: في المكان اتفاقا، وفي الزمان عند الكوفيين، خلافًا للبصريين.
وتحر تفصيل ذلك في: الكتاب ١/ ٢٦٤، ٤/ ٢٢٤، ومعاني الأخفش ١/ ٣٦٥، والمقتضب ٤/ ١٣٦، والأصول ١/ ٤٠٩، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٨٥، ورصف المباني ص٣٢٢، والمقتصد ٢/ ٨٢٢، وثمار الصناعة ص ٣٦٠، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٧٠، والغرة المخفية ١/ ١٨١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٨٩، والارتشاف ٤/ ١٧١٨، وجواهر الأدب ص٣٣٦، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٢٦٤، ومصابيح المغاني ص٣٥٤، وحاشية الدسوقي على المغني ١/ ٦٨٥- ط دار السلام.

(٢) انظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٢/ ٥٨٨، والتذييل والتكميل ١١/ ١١٧، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٨٧٦.

(٣) انظر: البرهان للزركشي ٤/ ٤١٨. وذهب العكبري إلى أن: (من) لبيان الجنس أو للتبعيض. انظر: التبيان ٢/ ٨٤٣. وانظر: مغني اللبيب ص ٤٢٠.

(٤) قال أبو حيان: «وعلامتها جواز الاستغناء عنها بـ(بعض)..... وما ذكره المصنف من أن (من) تأتي للتبعيض ليس متفقاً عليه، زعم المبرد والأخفش الصغير وابن السراج وطائفة من الحذاق والسهيلي من أصحابنا أنها لا تكون إلا لابتداء الغاية؛ وأن سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى.... وذهب الفارسي والجمهور إلى أن من تكون للتبعيض. قال ابن عصفور: «وهو الصحيح..» التذييل ١١/ ١٢٢.

(٥) انظر: أوضح المسالك ٣/ ٢١.

(٦) قال الزجاج: «المعنى: هَلْ خَالِقٌ غير الله؛ لأن (مِن) مؤكدة،» معاني القرآن ٤/ ٢٦٢. وانظر: التفسير البسيط ١٨/ ٤٠١، ومغني اللبيب ص٥٧٥.
وزيادتها في الموجب هو مذهب سيبويه والجمهور، خلافا للأخفش وأبي عبيدة، والكوفيين.
ففي مصابيح المغاني ص٣٦٠: «وجوَّز الأخفش، وأبو عبيدة زيادتها في الإيجاب...».
وتحرَّ تفصيل ذلك في: الكتاب ٤/ ٢٢٥، ومعاني الأخفش ١/ ٢٩٨، ٢/ ٤٩٧، =

[فاطر: ٣][١].

• وَثَانِيهَا (إِلى)[٢]، وَلَهَا مَعْنَيَانِ:

الأَوَّلُ: انتهاءُ الغَايَةِ[٣]، مِثْـلُ: ﴿إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].

وَالثَّانِي: المُصَاحَبَةُ، مِثْـلُ: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[٤] [آل عمران: ٥٢، والصف: ١٤].

• وَثَالِثُـهَا: (عَنْ)[٥]: وَلَهَا مَعْنًى وَاحِدٌ[٦]؛ وَهُوَ المُجَاوَزَةُ[٧]، مِثْـلُ: سِرْتُ عَنِ البَلَدِ.

= والمجاز ١/ ٣٣٦، ٢/ ٣١، وشرح القصائد السبع الطوال ص٢٩٦، وجواهر الأدب ص٣٤٨، والتسهيل ص١٤٤، والمفضل في شرح المفصل ص٤٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٢، والبرهان للزركشي ٣/ ٨٣، والجنى ص٣١٧، والنكت للسيوطي ٢/ ٢٠، وحاشية يس على التصريح ٢/ ٩، ونحو أبي عبيدة ضمن مجلة الدراسات اللغوية م ٦، عدد ٣ ص٥٣.

(١) وزاد أبو حيان وفاقًا لابن مالك على هذه المعاني معان أخرى لها بقوله: «فمنها (من)، وقد يقال: (منا)، وهي لابتداء الغاية مطلقاً على الأصح، وللتبعيض، ولبيان الجنس، وللتعليل، وللبدل، وللمجاوزة، وللانتهاء، وللاستعلاء، وللفصل، ولموافقة الباء، ولموافقة (في)، وتزاد لتنصيص العموم أو لمجرد التوكيد بعد نفي أو شبهه...» التذييل ١١/ ١١٤. وانظر: التسهيل ص١٤٤، وشرحه لابن مالك ٣/ ١٣٠.

(٢) تحرَّ تفصيل معانيها في: حروف المعاني ص٦٥، ومعاني الحروف ص١١٥، والأزهية ص٢٧٢، وجواهر الأدب ص٤٢٢، والجنى الداني ص٣٨٥، ومصابيح المغاني ص٤٨، والفاخر للبعلي ٢/ ٦١٠، وشرح لب الألباب للبركلي ص٣٥١، وقراضة الذهب ص٥٧، والحفاية ص٥٧٣.

(٣) أي: الزمانية والمكانية. انظر: مصابيح المغاني ص٤٨. وقال المرادي: «وهو أصل معانيها» الجنى الداني ص٣٨٥.

(٤) أي: مع الله. انظر: الأزهية ص٢٧٢.

(٥) تحرَّ تفصيل معانيها في: الأزهية ص٢٧٨، ومعاني الحروف ص٩٤، والرصف ص٣٦٦، ومصابيح المغاني ص٢٠٤، والجنى الداني ص٢٤٢، وقراضة الذهب ص١٧٥.

(٦) في (ب): واحدًا.

(٧) قال المرادي: «وهو أشهر معانيها، ولم يثبت لها البصريون غير هذا المعنى. فمن ذلك قوله: رميت عن القوس؛ لأنه يقذف عنها بالسَّهم ويبعده. ولكونها للمجاوزة عدي بها: صد، =

• وَرَابِعُهَا: (عَلَى)[1]: وَلَهَا مَعْنًى وَاحِد؛ وَهُوَ الاسْتِعْلاءُ[2]، مِثْلُ: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾[3] [المؤمنون: ٢٢، وغافر: ٨٠].

• وَخَامِسُهَا: (فِي)[4]، وَلَهَا مَعْنَيَانِ:

الأَوَّلُ: الظَّرْفِيَّةُ[5]، مِثْلُ: ﴿فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الروم: ٣].

وَالثَّانِي: الاستِعْلَاءُ، مِثْلُ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾ [طه: ٧١].

وَسَادِسُهَا: (رُبَّ)[6]، وَلَهَا مَعْنًى وَاحِدٌ؛ ....

= وأعرض، ونحوهما..» الجنى ص٢٤٥. وانظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٢/ ٦٥٠.

(١) تحرَّ تفصيل معانيها في: الأزهية ص٢٧٥، والرصف ص٣٧١، ومصابيح المغاني ص٢١١، ومغني اللبيب ص١٨٩، والجنى ص٤٧٠، وقراضة الذهب ص١٧٢، والحفاية بتوضيح الكفاية ص٦٣٢.

(٢) قال المرادي: «.. الاستعلاء حسًّا، كقوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ ﴿٢٦﴾﴾، أو معنًى؛ كقوله: ﴿فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ﴾. ولم يُثبت لها أكثر البصريين غير هذا المعنى، وتأولوا ما أوهم خلافه» الجنى ص٤٧٦.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ١١/ ٢٣٠، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٩٧٤.

(٤) تحرَّ تفصيل معانيها في: الأزهية ص٢٦٧، ومعاني الحروف ص٩٦، والرصف ص٣٨٨، والجنى ص٢٥٠، ومصابيح المغاني ص٢٣٥، وقراضة الذهب ص١٩٠، والحفاية بتوضيح الكفاية ص٤٢٣.

(٥) قال المرادي: «.. الظرفية. وهي الأصل فيه، ولا يُثبت البصريون غيره. وتكون للظرفية حقيقة، نحو: ﴿۞ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡدُودَٰتٖۚ﴾. ومجازًا، نحو: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾...» الجنى ص٢٥٠.

(٦) تحرَّ تفصيل معانيها في: حروف المعاني ص١٠٦، والتذييل والتكميل ١١/ ٢٧٨، والجنى ص٤٣٨، ومصابيح المغاني ص٩٩١، وقراضة الذهب ص١٤٨، والحفاية بتوضيح الكفاية ص٦١٧.

والمؤلف على المحجة البصرية أنها حرف جرٍّ خلافًا للكوفيين، قال ابن الأنباري: «ذهب الكوفيون إلى ان رب اسم وذهب البصريون إلى أنه حرف جر» الإنصاف ٢/ ٨٣٢. وانظر: =

وَهُوَ التَّقْلِيلُ(١)؛ مِثْـلُ قَوْلِ الشَّاعِرِ(٢):

أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَـهُ أَبٌ وَذِي وَلَـدٍ لَـمْ يَـلِـدْهُ أَبَـوَانِ

أَرَادَ: آدَمَ وَعِيسَى(٣)- صَلَّى اللهُ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيهِمَا وَسَلَّمَ-(٤).

● وَسَابِعُهَا: (الكَافُ)(٥)، وَلَهَا مَعْنًى وَاحِدٌ؛ وَهُوَ التَّشْبِيهُ(٦)، مِثْـلُ: ﴿فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ ﴿٣٧﴾﴾ [الرحمن: ٣٧].

وَتَـكُونُ زَائِدَةً، مِثْـلُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾(٧) [الشُّورى: ١١].

= الفاخر للبعلي ٢/ ٦١٣.

(١) قال المرادي: «.. هو مذهب أكثر النحويين، ونسبه صاحب البسيط إلى سيبويه... والراجح، من هذه الأقوال، ما ذهب إليه الجمهور: أنها حرف تقليل» الجنى ص٤٣٩-٤٤٠.

(٢) من الطويل، لرجل من أزد السَّراة، أو لعمرو الجنبي قاله لامرئ القيس، وورد في: الكتاب ٢/ ٢٦٦، ٤/ ١١٥، والحجة للفارسي ١/ ٤٠٩، والخصائص ٢/ ٣٣٣، والأصول ١/ ٣٦٤، والتفسير البسيط ٢/ ٣٠٣، والمفصل ص٤٩٤، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص١٩٠، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٣٥٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٧٨، وشواهد التوضيح لابن مالك ص١٦٥، والتذييل والتكميل ١١/ ٢٨١، ومغني اللبيب ص١٨١، وتمهيد القواعد ٦/ ٣٠٢١، وعقود الزبرجد ٣/ ٢٦٦، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ص٢٥٢، وشرح الشذور للجوجري ٢/ ٥٥٧، والمقاصد النحوية ٣/ ١٢٨٣، والخزانة ٢/ ٣٨١.
والشاهد فيه: وقوع (رب) للتقليل.

(٣) قال الثمانيني تلو البيت: «والمولود الذي ليس له أبٌ هو عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وذي ولدٍ لم يلِدْهُ أبوان هو آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ» شرح التصريف ص٤٧٤. وانظر: تفسير البحر المحيط ٢/ ٤٨٤، وأوضح المسالك ٣/ ٥١، والفاخر للبعلي ٢/ ٦١٥.

(٤) في (ب): صلى الله وسلم على نبينا وعليهم.

(٥) تحرَّ تفصيل معانيها في: الرصف ص١٩٥، والجنى ص٧٨، ومصابيح المغاني ص٢٤٤، وقراضة الذهب ص١٩٨، والحفاية بتوضيح الكفاية ص٢٣٣.

(٦) قال المرادي: «ولم يثبت أكثرهم لها غير هذا المعنى» الجنى ص٨٤.

(٧) قال المرادي: «وأما الكاف الزائدة فقد وردت في النثر والنظم. فمن النثر قوله تعالى ﴿لَيْسَ =

- وَثَامِنُـهَا[1]: (اللَّامُ)[2]، وَلَهَا خَمْسَةُ[3] مَعَانٍ:

الأَوَّلُ[4]: الاخْتِصَاصُ، مِثْـلُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ١، وغيرها].

وَالثَّانِي: التَّعْلِيلُ، مِثْـلُ: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ۝١﴾[5] [قريش: ١].

وَالثَّالِـثُ: بِمَعْنَـى (عَـنْ)[6]، مِثْـلُ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾[7] [الأحقاف: ١١].

=﴿كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، فالكاف هنا زائـدة، عند أكثر العلماء، والمعنى: ليس مثله شـيء. قالوا: لأن جعلهـا غيـر زائدة يفضي إلى المحال، إذ يصير معنى الكلام: ليس مثل مثله شـيء. وذلك يسـتلزم إثبات المثل، تعالى الله عن ذلك. وزيادتها في كلام العرب غير قليلة» الجنى ص٨٦-٨٧.
وفـي مصابيح المغانـي ص٢٤٦: «وقيل: الزائد (مثل)، والتقدير: ليس كهو شـيء، وقيل: لا زائد فيها؛ فقيل: (مثل) بمعنى (ذات). وقيل: بمعنى الصفة. وقيل: الكاف اسم مؤكد بـ(مثل)». وانظر: التفسير البسيط ٣/ ٣٥٨، وغرائب التفسير ٢/ ١٠٤٩، والتذييل والتكميل ١١/ ٢٥٩، والمقاصد الشافية للشاطبي ٣/ ٦٦٣ - ٦٦٥، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٠٠٠.

(١) في (ب): والثامن.

(٢) تحرَّ تفصيل معانيها في: اللامات للزجاجي، ولابن فارس، وللهروي، والأزهية ص٢٨٧، ومعاني الحـروف ص٥١، والرصـف ص٢١٨، والجنـى ص٩٥، ومصابيح المغانـي ص٢٧٩، والفاخر للبعلي ٢/ ٦٠١، والحفاية بتوضيح الكفاية ص٢٤٧.

(٣) في (ب): خمس.

(٤) كرر هذا اللفظ في (ب).

(٥) وقيل: اللام للتعجب، أي: اعجبوا. انظر: معاني الزجاج ٥/ ٣٦٥، والتفسـير البسـيط ٢٤/ ٣٣٨، وغرائب التفسير ٢/ ١٣٩١.

(٦) قـال المـرادي: «هـي اللام الجارة اسـم من غـاب حقيقة أو حكماً، عـن قول قائـل، متعلق به، نحـو: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾، أي: عـن الذين آمنـوا» الجنى ص٩٩.

(٧) أي: عـن الذيـن آمنـوا. وقيـل: الـلام في ذلـك للتعليل، أي: مـن أجل الذيـن آمنوا. انظـر: الجنى ص١٠٠.

وَالرَّابِعُ: التَّعَجُّبُ، مِثْلُ: للهِ دَرُّهُ[(١)] فَارِسًا[(٢)]!

وَالخَامِسُ: القَسَمُ وَالتَّعَجُّبُ مَعًا، مِثْلُ: للهِ لَا يَبْقَى أَحَدٌ[(٣)].

وَتَكُونُ زَائِدَةً؛ مِثْلُ قَوْلِ الشَّاعِرِ[(٤)]:

وَمَلَّكْتَ مَا بَيْنَ العِرَاقِ وَيَثْرِبٍ   مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ

• وَتَاسِعُهَا وَعَاشِرُهَا: (مُذْ، وَمُنْذُ)[(٥)]، وَلَهُمَا ثَلَاثُ مَعَانٍ:

الأَوَّلُ: ابتِدَاءُ الغَايَةِ، مِثْلُ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يومِ الجُمْعَةِ[(٦)]، أَوْ: مُنْذُ يَومِ الجُمْعَةِ[(٧)].

وَالثَّانِي: الظَّرْفِيَّةُ، مِثْلُ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِنَا، أَوْ: مُنْذُ يَومِنَا.

---

(١) في (ب): درك.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١٠/ ٢٠١، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢/ ٧٢٩.

(٣) أي: عجبت لله الذي لا يبقي أحدا. قال أبو حيان: «... وللقسم إذا كان في الكلام معنى التعجب، نحو: لله لا يبقى أحد؛ ألا ترى أن اسم الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - مستحق لأن يقسم به» التذييل والتكميل ١١/ ١٨١، وانظر: تمهيد القواعد ٦/ ٣٠٨٢.

(٤) من الكامل، لابن ميادة يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك في شعره ص١١٢، والوحشيات ص٢٧٠، والأغاني ٢/ ٣٢٠، وتاريخ دمشق ٣٧/ ٢٤٠، وضرائر الشعر لابن عصفور ص٦٧، والمقاصد النحوية ٣/ ١٢٢٣. وورد بلا نسبة في: البديع لابن الأثير ١/ ٤٣٨، والبرهان للزركشي ٣/ ٨٥، والمساعد ٢/ ٢٥٩، والتذييل والتكميل ١١/ ١٨١، ومغني اللبيب ص٢٨٥، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٩٣٦، والجنى الداني ص١٠٧، وشرح الشذور للجوجري ٢/ ٥٥٠.

والشاهد قوله: (لمسلم) فإن اللام زائدة، والأصل: أجار مسلمًا ومعاهدًا.

(٥) تحرَّ تفصيل معانيها في: المقتضب ٣/ ٣٠، ومعاني الحروف ص١٠٣-١٠٤، والرصف ص٣١٩، ٣٢٨، والمقاصد الشافية للشاطبي ٣/ ٥٧٢، والجنى ص٣٠٤، ٥٠٠، وقراضة الذهب ص٢٨٥، والحفاية بتوضيح الكفاية ص٤٨٧.

(٦) في (أ): الخميس، وكذلك اللفظ الذي يليها، والمثبت الأشهر في تمثيل النحويين.

(٧) انظر: التذييل والتكميل ٧/ ٣٤١، والمقاصد الشافية ٣/ ٦٨٧، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٧٠.

وَالثَّالِـثُ: الابتـدِاءُ وَالانتِهَـاءُ مَعًا [١٤/ ب]، مِثْـلُ: مَـا رَأَيْـتُهُ مُـذْ يَوْمَيْـنِ، أَوْ: مُنْـذُ يَومَيْـنِ.

• وَحَادِي عَشرَهَا: (البَاءُ)[١]، وَلَهَا سَبْعَةُ[٢] مَعَانٍ:

الأَوَّلُ: الإِلْصَاقُ[٣]، مِثْـلُ: أَمْسَكْتُ بِزَيدٍ.

وَالثَّانِي: الاستِعَانَـةُ[٤]، مِثْـلُ: كَـتَـبْتُ بِالقَلَمِ[٥].

وَالثَّالِثُ: المُصَاحَبَةُ[٦]، ....

---

(١) تحرَّ تفصيل معانيها في: حروف المعاني ص٤٧، والأزهية ص٢٨٣، ومعاني الحروف ص٣٦، والرصف ص١٤٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٤٩-١٥٠، والفاخر للبعلي ٢/ ٥٩٥، وأوضح المسالك ٣/ ٣٥، والجنى الداني ص٣٦، وقراضة الذهب ص١٠٥، والحفاية بتوضيح الكفاية ص١٩٢.

(٢) في (ب): ستة، والصواب المثبت؛ لأن تفصيل المواضع يوافقها.

(٣) وهو أصل معانيها، ولم يذكر سيبويه غيره، حيث قال: «وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط» الكتاب ٤/ ٢١٧. وانظر: الأصول ١/ ٤١٣، والدر المصون ١/ ١٤، والمجيد للسفاقسي ١/ ٢٤، ومغني اللبيب ص١٣٧.
وقال المرادي: «والإلصاق ضربان: حقيقي نحو: أمسكت الحبل بيدي. قال ابن جني: أي: ألصقتها به. ومجازي، نحو: مررت بزيد.» الجنى ص٣٦. وانظر: اللمع لابن جني ص٧٤، وسر الصناعة ١/ ١٢٣، والتذييل والتكميل ١١/ ١٧٧، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٩٤٥.

(٤) في (ب): الاستغاثة، والصَّواب المثبت.
وباء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل. ولم يذكر في التسهيل باء الاستعانة، وأدرجها في باء السببية. انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٤٩-١٥٠، والجنى ص٣٨-٣٩.

(٥) انظر: المقتضب ١/ ٣٩، وعلل النحو ص٢٠٩، والمقاصد الشافية للشاطبي ٣/ ٦٢٥-٦٢٦، والبرهان للزركشي ٤/ ٢٥٦، والتذييل والتكميل ١١/ ١٩٢، ومغني اللبيب ص١٣٩، وتوضيح المقاصد ١/ ١٩٠.
وقيل: الباء فيه للإلصاق، قال الزجاج: «المعنى: أن الكتابة ملصقة بالقلم» معاني القرآن ١/ ٤١. وانظر: الكشف والبيان للثعلبي ١/ ٩٢، وأحكام القرآن للجصاص ٣/ ٣٤٥.

(٦) وهي التي تكون بمعنى «مع». قال المرادي: «ولها علامتان: إحداهما: أن يحسن في =

مِثْلُ: ﴿ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾(١) [هود: ٤٨].

وَالرَّابِعُ: المُقَابَلَةُ(٢)، مِثْلُ: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢].

وَالخَامِسُ: التَّعْدِيَةُ(٣)، مِثْلُ: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾(٤) [البقرة: ١٧].

وَالسَّادِسُ: الظَّرْفِيَّةُ(٥)، مِثْلُ: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: ١٢٣].

وَالسَّابِعُ: القَسَمُ(٦)، مِثْلُ: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ﴾(٧) [ص: ٨٢].

وَتَكُونُ زَائِدَةً، مِثْلُ: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾(٨) [النساء: ٧٩، وغيرها].

= موضعها (مع). والأخرى: أن يغني عنها وعن مصحوبها الحال، كقوله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ﴾، أي: مع الحق، أو محقاً. و﴿يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾، أي: مع سلام، أو مسلماً عليك. ولصلاحية وقوع الحال موقعها، سماها كثير من النحويين باء الحال» الجنى ص ٤٠، وانظر: الرصف ص١٤٤.

(١) أي: مع سلام. انظر: درج الدرر ٢/ ٧٦٨، والتذييل والتكميل ١١/ ١٩٤، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٩٤٠، ومغني اللبيب ص١٤٠، والجنى ص٤٠.

(٢) وهي الداخلة على الأعواض. انظر: مغني اللبيب ص١٤١، والإتقان ١/ ٤٦٣.

(٣) وباء التعدية هي القائمة مقام همزة التعدية.

(٤) انظر: الدر المصون ١/ ١٤.

(٥) علامتها أن يحسن في موضعها «في». انظر: الرصف ص١٤٥، والتذييل والتكميل ١١/ ١٩٤، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٩٤٠، والجنى ص٤٠.

(٦) وهي أصل حروف القسم. انظر: الجنى ص٤٥.

(٧) سقط المعني السابع من (ب).

(٨) قال المالقي: «ولا تدخل هذه الباء في فاعل (كفى) إلا إذا كانت غير متعدية بمعنى (اكتفى)، فإن كانت متعدية إلى مفعولين فلا تدخل الباء في فاعلها، كقوله تعالى: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾...» الرصف ص١٤٨.

وفي معاني الحروف: «وقال ابن السراج: ليست بزائدة، والتقدير: كفى والاكتفاء بالله، وهذا التأويل فيه بُعدٌ؛ لقبح حذف الفاعل، ولأن الاستعمال يدل على خلافه...» وفي الأصول ١/ ٤١٣=

• وَثَانِي عَشَرهَا: (وَاوُ القَسَمِ)[١]؛ أَيِ: الوَاوُ الدَّالَّةُ عَلَى مَعْنَى الحَلِفِ، مِثْلُ: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يس: ٢].

• وَثَالِثُ عَشَرهَا: (تَاءُ القَسَمِ)[٢]، مِثْلُ: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧].

• وَرَابِعُ عَشَرهَا: (حَتَّى)[٣]، وَلَهَا مَعْنَيَانِ:

الأَوَّلُ: انتِهَاءُ الغَايَةِ، مِثْلُ: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[٤] [القدر: ٥].

الثَّانِي: التَّعْلِيلُ[٥]، مِثْلُ: ﴿حَتَّىٰ يَنفَضُّواْ﴾ [المنافقون: ٧].

• وَخَامِسُ عَشَرهَا، وَسَادِسُ عَشَرهَا، وَسَابِعُ عَشَرهَا: (حَاشَا[٦]، ....

= ما يخالف ذلك. وانظر: اللمحة في شرح الملحة ١/ ٢٤٣، والتذييل والتكميل ١١/ ٢٠٠، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٩٤٢، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٨٧، والجنى ص٤٧.

(١) تحرَّ تفصيل معانيها في: الأزهية ص٢٣١، والرصف ص٤٢٠، والفاخر للبعلي ٢/ ٦٣٠، وقراضة الذهب ص٣٠٣.

(٢) تحرَّ تفصيل معانيها في: معاني الحروف ص٤١، والرصف ص١٦٠، ومصابيح المغاني ص١٦٢.

(٣) تحرَّ تفصيل معانيها في: حروف المعاني ص٦٤، وحروف المعاني ص١١٩، والجنى الداني ص٥٤٢، والفاخر للبعلي ٢/ ٦٢٢، ومصابيح المغاني ص١٧٢، والحفاية بتوضيح الكفاية ص٦٨٦.

(٤) قال الفارسي: «وهذه الجارة هي التي تُنصبُ الأفعال بعدها بإضمار (أنْ)، و (أنْ) معها في موضع جر بـ(حتى)...» المسائل البصريات ٢/ ٦٨٢. انظر: معاني الفراء ١/ ١٣٧، والتفسير البسيط ٤/ ١٢٢، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٥١، وتمهيد القواعد ٨/ ٤١٧٢.

(٥) أي: مرادفة (كي) التعليلية. انظر: مغني اللبيب ص١٦٩.

(٦) في الكتاب ٢/ ٣٤٩: «وأما (حاشا) فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده، كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء». وفي معاني الحروف ص١١٨: «وذهب أبو العباس إلى أنها فعل تنصب ما بعدها..». وانظر: المقتضب ٤/ ٣٩١. وتحرَّ تفصيل معانيها في: التفسير =

وَعَدَا[١]، وَخَلا[٢]، وَمَعْنَى الثَّلاثَةِ[٣] وَاحِدٌ؛ وَهُوَ الاستِثْنَاءُ[٤]، مِثْلُ: جَاءَ القَوْمُ حَاشَا زَيدٍ، وَعَدَا عَمْرٍو، وَخَلَا بَكْرٍ[٥].

- وَثَامِنُ عَشَرهَا: (كَيْ)[٦]، وَمَعْنَاهَا التَّعْلِيلُ[٧]، مِثْلُ: جِئْتُ كَيْ أَقْرَأَ[٨].

- وَتَاسِعُ عَشَرهَا: (لَوْلا)[٩]، وَاسْتِعْمَالُهَا حَرْفَ خَفْضٍ قَلِيلٌ فِي كَلامِ العَرَبِ،

= البسيط ١٢/ ١٠٤، والتذييل والتكميل ٨/ ٣٢٣، والمقاصد الشافية ٣/ ٤١٢، والجنى الداني ص٥٥٨، ومصابيح المغاني ص١٨٧.

(١) تحرَّ تفصيل معانيها في: الجنى الداني ص٤٦١، وقراضة الذهب ص١٧٠، والحفاية بتوضيح الكفاية ص٦٢٩.

(٢) تحرَّ تفصيل معانيها في: الجنى الداني ص٤٣٦، ومصابيح المغاني ص١٨٤، وقراضة الذهب ص١٤٠.
وقال المرادي: «خلا: لفظ مشترك؛ يكون حرفاً من حروف الجر، وفعلاً متعدياً. وهي في الحالين من أدوات الاستثناء. فإذا كانت حرفاً جرت الاسم المستثنى بها، نحو: قام القوم خلا زيد. وإذا كانت فعلاً نصبت الاسم المستثنى بها، نحو: قام القوم خلا زيداً. وكلا الوجهين- أعني الجر والنصب- ثابت بالنقل الصحيح عن العرب» الجنى الداني ص٤٣٦.

(٣) في (أ): الثالثة.

(٤) أي: بمعنى «إلا» في الاستثناء. انظر: الفاخر للبعلي ٢/ ٦٥٣.

(٥) انظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٣/ ٥٦٢.

(٦) تحرَّ تفصيل معانيها في: الجنى ص٢٦١، ومصابيح المغاني ص٢٦٩، وقراضة الذهب ص٢٢١.

(٧) أي: حرف جر بمعنى لام التعليل.

(٨) والفعل بعدها منصوب بـ«أن» مضمرة، قال المرادي: «فإن جعلت جارة كانت (أن) مقدرة بعدها، وإن جعلت ناصبة كانت اللام مقدرة قبلها..» توضيح المقاصد ٣/ ١٢٣٢. وانظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٧٧، وتمهيد القواعد ٨/ ٤١٤٢، ومغني اللبيب ص٦٨٢.

(٩) تحرَّ تفصيل معانيها في: حروف المعاني ص٣، وحروف المعاني ص١٢٣، والرصف ص٢٩٢، والحفاية بتوضيح الكفاية ص٧٤١.

وَالمَشْهُورُ عَدَمُ إِعْمَالِهَا، وَمَعْنَاهَا: امْتِنَاعُ شَيءٍ لِوُجُودِ غَيْرِهِ[١]، مِثْلُ: لَوْلَايَ لَكَانَ كَذَا.

• وَمُكْمِلُ العِشْرِينَ: (لَعَلَّ)[٢]، وَمَعْنَاهَا التَّرَجِّي[٣]، وَلَا تَكُونُ حَرْفَ خَفْضٍ إِلَّا فِي لُغَةِ (عُقَيْلٍ)[٤]، مِثْلُ قَوْلِ شَاعِرِهِمْ[٥]:

---

(١) قال المالقي: «والصحيح أنَّ تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل عليها، فإن كانتا الجملتين بعدها مُوجبتين فهي حرف امتناع لوجوب.... وإن كانتا منفيتين فهي حرف وجوب لامتناع....» الرصف ص٢٩٣.

وقال ابن هشام: «العبارة الجيدة قول سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حرف لما كان سيقع لوقوع غيره. وقول ابن مالك: حرف يدل على انتفاء تالٍ ويلزم لثبوته ثبوت تاليه....» المغني ص٣٤٢.

(٢) تحرَّ تفصيل معانيها في: حروف المعاني ص٣٠، والأزهية ص٢١٧، ومعاني الحروف ص١٢٤، والجنى الداني ص٥٧٩، وبصائر ذوي التمييز ٤/ ٤٣٢، وقراضة الذهب ص٢٥٢.

(٣) قال المرادي: «وهو الأشهر والأكثر» الجنى ص٥٧٩.

(٤) قال ابن جني: «وحكى أبو زيد أن لغة عقيل: لعل زيد منطلق- بكسر اللام الآخرة من (لعل)، وجر (زيد)، وقال: كعب بن سعد الغنوي...[البيت]...» سر الصناعة ١/ ٤٠٧. وانظر: النوادر لأبي زيد ص٢١٨، والبديع لابن الأثير ١/ ٥٦٥، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٣٧٣، والفاخر للبعلي ٢/ ٦٥٣، ومغني اللبيب ص٣٧٧، وإعانة الإنسان على إحكام اللسان ص٣٩.

وقال ناظر الجيش: «وقد أنكر بعض الناس الجرّ بـ«لعل»، ومنهم ابن عصفور. وخرج قول الشاعر...... على أن «لعل» ناصبة لضمير شأن محذوف، وأن «أبي المغوار» مجرور بلام محذوفة، و «قريب» صفة لمحذوف؛ التقدير: لعل لأبي المغوار منك جواب قريب. وقال: إنه ارتكب في البيت ضرورتان: حذف ضمير الشأن، والجر بحرف محذوف. ولا يخفى ما في هذا التخريج مع بعده من التكلف، وإذا نقل الأئمة أن الجر بـ«لعل» لغة لقوم من العرب؛ فكيف يسوغ إنكار ذلك، وقد رواه أبو زيد عن بني عقيل...» تمهيد القواعد ٦/ ٣٠٥٤. وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٦-٤٢٧، والجنى ص٥٨٥.

وإلى هذا ذهب الفارسي أيضًا. انظر: كتاب الشعر ١/ ٧٥، والحجة للقراء السبعة ٢/ ١٧٦، والتذييل والتكميل ٥/ ١٨٢.

(٥) في (أ): الشاعر، والأولى المثبت، ومنه قول شاعرهم أيضًا: «لعل اللهِ فضلكم علينا». انظر: أوضح المسالك ٣/ ٧، وشرح القطر لابن هشام ص٢٤٩.

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً[1] لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ[2]

• وَالحَادِي وَالعِشْرونَ: (مَتَى)[3]، وَمَعْنَاهَا: ابتِدَاءُ الغَايَةِ، وَلَا تَكُونُ حَرْفَ خَفْضٍ[4] إِلَّا فِي لُغَةِ «هُذَيْلٍ»[5]، قَالَ شَاعِرُهُمْ[6]:

---

(١) في (أ): جهرى، والأصح المثبت.

(٢) من الطويل، لكعب بن سعد الغنوي في: ديوانه ص٣٤، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٦١، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٤٧، وتهذيب الأسماء للنووي ٣/ ٢٢٣، والمقاصد النحوية ٣/ ١١٩٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩١، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٢٦. وورد بلا نسبة في: اللامات للزجاجي ص١٤٨، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ١٣٩، والمسائل البصريات١/ ٥٥٢، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٥٣٩، وسفر السعادة ٢/ ٥٥٠. والشّاهدُ فيه: (لعلّ أبي المغوار) حيث جرّ بـ(لعلّ) لفظ (أبي) على لغة عُقَيْلٍ.
وورد في: طبقات فحول الشعراء ١/ ٢١٢، والأصمعيات ص٩٦ برواية: (لعلّ أبا المغوار)، ولا شاهد فيه على هذه الرّواية.

(٣) تحرَّ تفصيل معانيها في: حروف المعاني ص٥٩، والأزهية ص٢٠٠، والجنى الداني ص٥٠٥، والحفاية بتوضيح الكفاية ص٦٥٦.

(٤) أي: بمعنى «مِن». انظر: الجنى الداني ص٥٠٥، والفاخر للبعلي ٢/ ٦٥٣.

(٥) انظر: الصاحبي ص٢٧٧، والأزهية ص٢٠٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٨٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٨٤، والتذييل والتكميل ١١/ ٣١٣.

(٦) من الطويل، لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ١/ ٥١، وروايته:

تَرَوَّتْ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَنَصَّبَتْ عَلَى حَبَشِيَّاتٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

وورد برواية المؤلف في: معاني الفراء ٣/ ٢١٥، والمنتخب لكراع ١/ ٦٠٨، وحروف المعاني ص٤٧، والمحتسب ٢/ ١١٣، ومجمل اللغة ١/ ٨٢٣، والأزهية ص٢٠١، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٦١٣، وشمس العلوم ٩/ ٦٢١١، والبديع لابن الأثير ١/ ٢٦٣، واللمحة في شرح الملحة ١/ ٢٤٤، والمقاصد الشافية للشاطبي ٣/ ٥٦٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٥٣، وعمدة شرح الحافظ ١/ ٢٦٨، والفاخر للبعلي ٢/ ٦٥٣، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٩٤٢، وبصائر ذوي التمييز ٤/ ٤٨٠، والمقاصد النحوية ٣/ ١١٩٩.
و (ترفّعت): تصاعدت وتباعدت. و (مَتَى) حرف جرّ بمعنى (من)، وهي لغة هذيل. و (لجج): جمع لُجَّة؛ وهي: معظم الماء. و (نئيج): صوتٌ عال. =

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَـرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَـهُنَّ نَئِيجُ

***

ص:

«النَّوْعُ الثَّانِي: حُرُوفٌ تَنْصِبُ الاسـمَ وَتَـرْفَعُ الخَبَـرَ[1]؛ وَهِيَ سَـبْعَةُ[2] أَحْرُفٍ: (إِنَّ، وَأَنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَ(لَا) الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ)».

ش:

النَّوعُ الثَّانِي مِنَ الأَنْـوَاعِ المَذْكُورَةِ حُرُوفٌ عَمَلُهَا نَصْبُ الاسْمِ وَرَفْعُ الخَبَرِ[3]، وَهِيَ

= والمعنى: إنّ السّـحب شـربت من ماء البحر، وأخذت ماءها من لجحه الخضر الغزيرة، ولها في تلك الحالة صوتٌ عالٍ، ثمّ تباعدت عنه.

والشّـاهد فـي قولـه: (متى لجج)، أي: من لجـج، فـ (متى) هاهنـا بمعنى (مِن) الجارة في لغة هذيل.

(١) قـال ابن مالك: «وسـبب إعمـال هذه الحـروف؛ اختصاصها بمشـابهة (كان) الناقصـة في لزوم المبتدأ والخبر، والاسـتغناء بهما...» شـرح التسـهيل ٢/ ٨. وانظر: اللبـاب للعكبري ١/ ٢٠٧، والتخميـر ١/ ٢٨٢، واللمحـة في شـرح الملحة ٢/ ٥٣٥، وقواعـد المطارحة ص٧٩، والجنى الداني ص٢٦.

(٢) عدّ سيبويه هذه الحروف خمسة - لأنّـه أسقط (أَنَّ) المفتوحة، لأنّ أصلها (إنَّ) المكسورة، فقال: «هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده... وهي: (إنّ) و (لكنَّ) و (ليتَ) و (لَعَلَّ) و (كأَنَّ)» الكتاب ٢/ ١٣١.

وتبعـه علـى ذلك ابن مالك حيث قـال: «اعتبار الأصـل يقتضي كون أحرف هذا الباب خمسـة لا سـتة كما يقـول أكثر المصنفيـن، ويكملون السـتة بأنّ المفتوحـة، ولا حاجة إلى ذلـك، فإنها فرع المكسـورة» شرح التسـهيل ٢/ ١٠. وهو مذهب المبرد في المقتضب ٤/ ١٠٧، وابن السراج في الأصول ١/ ٢٢٩. وانظر: التذييل والتكميل ٥/ ٥-٦.

(٣) هـذا مذهـب البصرييـن، خلافـا للكوفييـن، قـال السـيرافي: «وأهـل الكوفـة يقولون فـي خبر =

سَبْعَةُ أَحْرُفٍ:

أَحَدُهَا، وَثَانِيهَا: (إِنَّ، وَأَنَّ)، وَمَعْنَاهُمَا: التَّوْكِيدُ[1]، مِثْلُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٩، وغيرها]، وَ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦، ٦٢، ولقمان: ٣٠].

وَثَالِثُهَا [١٥/ أ]: كَأَنَّ[2]، وَمَعْنَاهَا: التَّشْبِيهُ[3]، مِثْلُ: كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ[4].

= (إن) وأخواتها: إنه مرفوع، كما كان يرتفع به قبل دخول (إنَّ) و (أنَّ)؛ لأن (أنَّ) دخلت وعملها ضعيف فعملت في الاسم ولم تجاوزه، وبقي الخبر مرفوعًا على ما كان قبل دخول (إن)، وهذا غلط منهم ومناقضة، فأما الغلط: فلأن خبر المبتدإ كان يرتفع بالتعري من العوامل اللفظية، وقد دخلت (إنَّ) فزال ذلك التعري، وأما المناقضة: فإنهم يقولون زيد قائم، كل واحد منهما يرفع الآخر، وإذا دخلت (إنّ) بطلت المرافعة فكيف يبقى الخبر على حاله» شرح الكتاب ٢/ ٤٦٣. وانظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٢/ ٣٠٨.

وفيها مذهب ثالث أفصح عنه المرادي بقوله: «وبعض العرب ينصب بهذه الأحرف الجزءين معا، وحكى ابن السِّيد أن ذلك لغة» توضيح المقاصد ١/ ٥٢٣. وانظر: التذييل والتكميل ٥/ ٢٧.

وقال الشاطبي: «فأما الفراءُ فأجاز نصب خبر ليت وحدها، ووافقه الكسائي على ذلك» المقاصد الشافية ٢/ ٣٠٩. وتحرر تفصيل الخلاف في ذلك في: مجالس العلماء ص١٠٣، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٤٤، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٣٣٣، واللباب للعكبري ١/ ٢١٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٠٢، والمحصول لابن إياز ١/ ٥٨٧، والمغني لابن فلاح ٣/ ١٤٨-١٥١، وترشيح العلل ص١٣٨، والتذييل والتكميل ٥/ ٥-٧، والجنى ص٣٩٣، والمساعد ١/ ٣٠٧، وائتلاف النصرة ص١٦٦.

(١) انظر: قوعد المطارحة ص٧٩، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٥٣٥، والتذييل والتكميل ٥/ ٨، وتوضيح المقاصد ١/ ٥٢٣، والهمع ٢/ ١٤٩.

(٢) في (أ): مثل كأن.

(٣) قال ابن السراج: «و (كأنَّ) معناها التشبيه، إنما هي الكاف التي تكون للتشبيه دخلت على (أنَّ)» الأصول ١/ ٢٣٠. وقال ابن مالك: «(كأنّ) للتشبيه، وللتحقيق أيضا على رأي» شرح التسهيل ٢/ ٥. وانظر: المقرب لابن عصفور ٥/ ٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٤٧، والتذييل والتكميل ٥/ ١٠-١١.

(٤) قال ابن مالك: «فإن أصله: إن زيدا كالأسد، فقدمت الكاف، وفتحت الهمزة، وصار =

وَرَابِعُهَا: (لَكِنَّ)(١)، وَمَعْنَاهَا: الاسْتِدْرَاكُ(٢)، مِثْلُ: زَيْدٌ قَائِمٌ لَكِنَّ عَمْرًا قَاعِدٌ.

وَخَامِسُهَا: (لَيْتَ)، وَمَعْنَاهَا: التَّمَنِّي(٣)، مِثْلُ: لَيْتَ الشَّبَابَ عَائِدٌ.

وَسَادِسُهَا: (لَعَلَّ)، وَمَعْنَاهَا: التَّرَجِّي(٤)، مِثْلُ: لَعَلَّ الحَبِيبَ وَاصِلٌ.

وَسَابِعُهَا: (لَا)(٥) ....

= الحرفان حرفا واحدا مدلولا به على التشبيه والتوكيد» شرح التسهيل ٢/ ٦. وانظر: اللباب للعكبري ١/ ٢٠٥، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٥٣٦.

(١) قال العكبري: «و (لكن) مفردة، وقال الكوفيون: هي مركبة من: (لا) و (إن)، و (الكاف) زائدة، و (الهمزة) محذوفة، وهذا ضعيف جدا؛ لأن التركيب خلاف الأصل، ثم هو في الحروف أبعد» اللباب ١/ ٢٠٦. وانظر: معاني الفراء ١/ ٤٦٥، وقواعد المطارحة ص ٨٠، والتذييل والتكميل ٥/ ١٠، والهمع ٢/ ١٥٠.

(٢) وهو: تعقيبُ الكلام برفع ما توهّم ثبوته. وقال المبرد: «وإنما يستدرك بها بعد النفي، نحو قولك: ما جاءني زيد لكن عمرو... ويجوز في الثقيلة والخفيفة أن تستدرك بهما بعد الإيجاب ما كان مستغنياً، نحو قولك: جاء زيد، فأقول: لكن عمرا لم يأت، وتكلم عمرو لكن خالد سكت، فأما الخفيفة إذا كانت عاطفة اسما على اسم لم يجز أن تستدرك بها إلا بعد النفي، لا يجوز أن تقول: جاءني عمرو لكن زيد، ولكن ما جاءني عمرو لكن زيد...» المقتضب ٤/ ١٠٧-١٠٨. وانظر: الأصول ١/ ٢٢٩.

(٣) انظر: المقتضب ٤/ ١٠٨، والتذييل والتكميل ٥/ ٢١، والهمع ٢/ ١٥٢.
والتمني: هو طلب ما لا طمعَ فيه، والفرق بين التمني والترجي: أن التمني يكون في الممكن وغير الممكن، والرجاء لا يكون إلا في الممكن. انظر: قواعد المطارحة ص ٨٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٧، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٥٤٠.

(٤) قال ابن مالك: «و (لعل) للترجي والإشفاق والتعليل والاستفهام» شرح التسهيل ٢/ ٥. وانظر: الأصول ١/ ٢٢٩.

(٥) إنما أدخلها المؤلف ضمن أخوات «إن» مجازا؛ من باب حمل النقيض على نقيضه في العمل. وأدرجها كذلك مع «إن» تاج الدين الإسفراييني في: لباب الإعراب ص ٤٥٢.
قال الهرمي: «إنما عملت (لا) هذا الذي ذكرنا؛ تشبيهًا بـ (إنَّ) المشددة؛ من حيث إنها نقيضتها؛ لأن (إنَّ) أصلٌ في الإيجاب، و (لا) أصل في النفي، والعرب تحمل الأشياء على =

الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ(١)، مِثْـلُ: لَا غُلَامَ سَفرٍ حَاضِرٌ(٢).

❊❊❊

ص:

«النَّوعُ الثَّالِثُ: حُرُوفٌ تَـرْفَعُ الاسْـمَ وَتَنْصِبُ الخَبَـرَ، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ: لَا، وَ(مَا) فِي لُغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ، وَ(إِنْ) فِي لُغَةِ أَهْلِ العَالِيَـةِ، وَلَاتَ».

ش:

النَّـوْعُ الثَّالِثُ مِنَ الأَنْـوَاعِ المَذْكُورَةِ: حُرُوفٌ تَـرْفَعُ الاسـمَ وَتَنْصِـبُ الخَبَـرَ، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ:

= نقائضها، كما تحملها على نظائرها، فلو كان (إنَّ) تنصب الاسم وترفع الخبر، حملوا (لا) عليها فـي العمل، فنصبوا بها الاسـم ورفعوا الخبر، لكنهم اقتصروا بها على النكـرة دون المعرفة؛ لأنها مُشَبَّهة، والمشبه ينبغي أن يكون أنقص من المشبَّه به؛ لأنَّ (إنَّ) تعمل في المعرفة والنكرة جميعًا، و (لا) لا تعمـل إلا فـي النكرة لا غير» المحرر في النحـو ٣/ ٨٢. وانظر: ثمار الصناعة ص٣٤٦، وقواعد المطارحة ص٨٤.

(١) (لا) الناقية للجنس مصطلح بصري يقابل (لا) التبرئة عند الكوفيين.
انظر: المصطلح النحوي ص١٧٢، ومصطلحات النحو الكوفي ص١٥٨، وموسوعة المصطلح النحوي ١/ ٤٣٥.

(٢) قال ابن هشام: «باب (لا) العاملة عمل (إن)، وشرطها: أن تكون نافية، وأن يكون المنفى الجنس، وأن يكون نفيه نصًّا، وأن لا يدخل عليها جار، وأن يكون اسمها نكرة متصلا بها، وأن يكون خبرها أيضا نكرة، نحو: (لا غلام سفرحاضر)» أوضح المسالك ٢/ ٣.
وقال أيضًا: «واسـم لا النافية للجنس وإنما يظهر نصبه إن كان مضافا أو شـبهه نحو: لا غلام سـفر عندنا» شـرح شـذور الذهب ص٣٦٣. وانظر: تسهيل الفوائد ص٦٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٥٣، والتذييـل والتكميـل ٥/ ٢٢١، والمقاصد الشـافية للشـاطبي ٢/ ٤٤٨، وشـرح الشـذور للجوجري ١/ ٢٤٦.

أَحَدُهَـا، وَثَانِيهَا: (مَا، وَلَا)[١]، وَلَا تَـرْفَعَانِ الاسـمَ وَتَنْصِبَانِ الخَبَـرَ إِلَّا فِي لُغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ[٢]، مِثْـلُ: مَا زَيْدٌ قَائِمًا، وَلَا رَجُلٌ قَاعِدًا.

وَأَمَّـا فِـي لُغَةِ غَيْرِ أَهْـلِ الحِجَازِ[٣] فَلَا يَـكُـونُ لَـهُمَا عَمَلٌ أَصْـلًا[٤]، يَقُولُونَ: مَا زَيْدٌ قَائِمٌ، وَلَا رَجُلٌ قَاعِدٌ، فَيَرْفَعُونَ (زَيْدًا) عَلَى أَنَّـهُ مُبْتَدَأٌ، وَيَرْفَعُونَ(قَائِمًا) عَلَى أَنَّـهُ خَبَـرٌ.

وَثَالِثُـهَا: (إِنْ) - بِكَسْـرِ الهَمْزَةِ وَسُكُونِ النُّونِ- ، وَلَا تَـرْفَعُ الاسمَ وَتَنْصِبُ الخَبَـرَ إِلَّا فِي لُغَةِ أَهْلِ العَالِيَةِ[٥]، مِثْـلُ: إِنْ زَيْدٌ قَائِمًا.

وَأَمَّا فِي لُغَةِ غَيْرِهِم فَلَا يَـكُونُ لَهَا عَمَلٌ أَصْلاً، يَقُولُونَ: إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ، فَيَرْفَعُونَ (زَيْدًا)

---

(١) قـال الجزولي: «عمل (ما) و (لا) المشـبهتين بـ(ليس) مشـروط بتأخير الخبـر، وألا يبطل النفي بــ(إلا)، وألا يفصل بينهما بـ(إن) النافية، وكل ما عطف على الخبر المنصوب بأحدهما لفظا أو معنى بحرف يوجب ما بعده فحكمه حكم ما بعد (إلا). ويفترقان في أن (لا) لا تعمل إلا في نكرة اسـمًا وخبرًا...» المقدمة الجزولية ص١٥٧-١٥٨. وانظر: قواعد المطارحة ص٨٧، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٢١، وتوضيح المقاصد ١/ ٥٠٦، والهمع ٢/ ١١٨.

(٢) قال سيبويه: «وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى (أما) و (هل)، أي: لا يعملونها في شئ وهو القياس؛ لأنه بفعل، و (ليس (ما) كـ(ليس)، ولا يكون فيها إضمار. وأما أهلُ الحجاز فيشـبِّهونها بـ(لَيْسَ) إذ كان معناها كمعناها..» الكتاب ١/ ٥٧. وانظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٣٢٤، والإنصاف في مسـائل الخلاف ١/ ١٦٥، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٢٢، والمقاصد الشـافية للشاطبي ٢/ ٢٢٥، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٥٨٧، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٥٤، وتمهيد القواعد ٣/ ١١٩١.

(٣) أي: بنو تميم.

(٤) قـال ابن مالك: «مذهب غير أهل الحجاز، وهو إهمالها، وهو مقتضى القياس؛ لأنها غير مختصة، فلا تسـتحق عملا، كما لا تسـتحقه (هل) وغيرها من الحروف التي ليسـت بمختصة. وذكر الفراء أن أهـل نجد يَجُرُّون الخبر بعدهـا بالباء كثيرًا، ويدعون الباء فيرفعونه. فجعل بعض النحويين هذا مذهبا ثالثا في (ما). وضعف هذا الرأي بيِّن؛ لأن دخول الباء على الخبر بعد (ما) في لغة بني تميم معروف، لكنه أقل منه في لغة أهل نجد فمذهبهما واحد» شرح التسهيل ١/ ٣٦٩.

(٥) انظر: التذييـل والتكميـل ٤/ ٢٧٨، والمقاصـد النحويـة ٢/ ٦٥٠، وشـرح الشـذور للجوجري ١/ ٣٧٧، والهمع ٢/ ١٠٩، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص١١٧.

عَلَى أَنَّـهُ مُبْتَدَأٌ، وَيَرْفَعُونَ (قَائِمًا) عَلَى أَنَّـهُ خَبَـرٌ[١].

وَرَابِـعُهَا: (لَاتَ) - بِفَتْحِ التَّاءِ- عَلَى المَشْهُورِ[٢]، وَلَا يَخْتَصُّ عَمَلُهَا بِلُغَةٍ، بَلْ تَعْمَلُ فِـي لُغَـةِ جَمِيـعِ العَـرَبِ[٣]، مِثْـلُ[٤]: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، الأَصْلُ عَلَى مَـا قَالُوا: وَلَاتَ الحِيـنُ حِينَ مَنَـاصٍ، بِرَفْعِ «حِيْن» الأَوَّل عَلَى أَنَّـهُ اسْـمُهَا، وَنَصْـبِ «حِيْن» الثَّانِي عَلَى أَنَّـهُ خَبَرهَا، فَحُذِفَ الاسْمُ وَبَقِيَ الخَبَـرُ[٥].

---

(١) قـال ابن الشـجري: «فإذا كانت نافية-[أي: إنْ]-، فسـيبويه لا يرى فيها إلّا رفـع الخبر، يقول: إن زيد قائم، كما تقول في اللغة التّميميّة: ما زيد قائم، وإنّما حكم سـيبويه بالرفع بعدها؛ لأنها حرف يحـدث معنـى في الاسـم والفعل، كألف الاسـتفهام، فوجب لذلك ألّا يعمل، كمـا لم يعمل ألف الاسـتفهام، وكمـا لم تعمل «مـا» النافية في اللغة التّميميّة، وهو وفـاق للقياس، ولمّا خالف بعض العـرب القيـاس فأعملوا «ما» لم يكن لنا أن نتعدّى القياس في غير «ما». وغير سـيبويه أعمل «إن» على تشبيهها بـ(ليس).....» أماليه٣/ ١٤٣.
وفصَّـل أبو حيان ذلك بقوله: «واختلفوا في جواز إعماله إعمال (ما)، فيرفع به المبتدأ، وينصب خبـره، فذهـب إلى إجازة ذلك الكسـائي وأكثـر الكوفيين وابن السـراج والفارسـي وأبو الفتح، ومنـع من إعماله الفراء وأكثر البصريين، واختلف على إعماله (س) والمبرد: فنقل السـهيلي أن (س) أجاز إعمالها، وأن المبرد منع من ذلك، ونقل أبو جعفر النحاس عكس ذلك، قال: (س)، والفراء يرفعان، والكسـائي ينصب، وهو مذهب أبي العبـاس، انتهى. وأكثر أصحابنا يذهب إلى أنَّ (إنْ) لا تعمـل» التذييـل والتكميل ٤/ ٢٧٧. وانظر: الكتاب ٣/ ١٥٢، والمقتضب ٢/ ٣٦٢، والبصريـات ١/ ٦٤٦، والأزهيـة ص٤٥، وشـرح عمـدة الحافظ ١/ ٢١٧، وشـرح الألفية لابن عقيل ١/ ٣١٧.

(٢) وهي قراءة الجمهور. انظر: إعراب القراءات الشواذ ٢/ ٣٩٠، والبحر المحيط ٧/ ٣٦٧.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٥٧، وشـرحه للسـيرافي ١/ ٣٢٤، والمفصل ص١١٢، والمقرب لابن عصفور ١/ ١٠٥، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٢٤، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٩١ -٢٩٢، واللمحة في شرح الملحة ١/ ٤٨٧، وتمهيد القواعد ٣/ ١٢٢٦، وشـرح الألفية لابن عقيل ١/ ٣١٩، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٢، وتوضيح المقاصد ١/ ٥١٤، والهمع ٢/ ١٢٠.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٥) انظـر: مشـكل مكـي ٢/ ٦٢٣، وأمالـي ابـن الشـجري ١/ ٣٩١، والتفسـير البسـيط ١٩/ ١٥٠، والكشاف ٤/ ٧٣، والمحرر الوجيز ٤/ ٤٩٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٥٢.

ص:

«النَّوْعُ الرَّابِعُ: حُرُوفٌ تَنْصِبُ الفِعْلَ المُضَارِعَ، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ: أَنْ، وَلَنْ، وَكَي، وَإِذًا».

ش:

النَّوعُ الرَّابِعُ مِنَ الأَنْوَاعِ المَذْكُورَةِ حُرُوفٌ عَمَلُهَا نَصْب الفعلِ المُضَارِعِ، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ(١):

أَحَدُهَا: (أَنْ)(٢) - بِفَتْحِ الهَمْزَةِ وَسُكُونِ النُّونِ، وَهُوَ حَرْفُ مَصْدَرٍ وَنَصْبٍ وَاسْتِقْبَالٍ [١٥/ ب]، مِثْلُ: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢].

وَثَانِيهَا: (لَنْ)(٣)، وَهِيَ حَرْفُ نَفْيٍ وَنَصْبٍ وَاسْتِقْبَالٍ، مِثْلُ: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٥، والمقتضب ٤/ ٨٤، والجمل للزجاجي ص١٨١، والمصباح للمطرزي ص٨٠، والمحرر في النحو ٤/ ٥٧.

(٢) قال العصامي في شرح القطر: «إنما قدم الكلام على (لن)؛ لأنها أمكن النواصب؛ إذ لا تنفك عن النصب....» ص٦٤- رسالة.
وقال السيوطي: «وهي أم الباب. قال أبو حيان: بدليل الاتفاق عليها، والاختلاف في: (لن)، و (إذن)، و (كي).... وشرط نصب المضارع بعد (أن) ألا تقع بعد فعل يقين كعلم وتحقق وتيقن ونحوها، فإنها حينئذ المخففة من الثقيلة» الهمع ٤/ ٨٨.

(٣) قال السيوطي: «الثاني من نواصب المضارع: (لن)، والجمهور أنها حرف بسيط لا تركيب فيها ولا إبدال. وقال الخليل والكسائي: إنها مركبة من (لا أن)، فأصلها (لا أن) حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، كما حذفت في قولهم: ويلمه، والأصل: ويل أمه ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين؛ ألف (لا) ونون (أن)، فصارت (لن)، والحامل لهما على ذلك قربها في اللفظ من (لا أن) ووجود معنى (لا) و (أن) فيها، وهو النفي والتخليص للاستقبال. وقال الفراء: هي (لا) النافية أبدل من ألفها نون، وحمله على ذلك اتفاقهما في النفي ونفي المستقبل، وجعل (لا) أصلا؛ لأنها أقعد في النفي من (لن)؛ لأن (لن) لا تنفي إلا المضارع.... وتنصب (لن) المستقبل أي: أنها تخلص المضارع إلى الاستقبال وتفيد نفيه، ثم مذهب سيبويه والجمهور أنها تنفيه من غير أن يشترط =

[يوسف: ٨٠].

وَثَالِثُهَا: (كَي)، وَهِيَ مِثْلُ (أَنْ) فِيمَا مَرَّ، مَثَلَ: ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ [الحديد: ٢٣].

وَرَابِعُهَا: (إِذَنْ)(١) بِالنُّونِ فِي آخِرِهَا(٢)، وَإِنَّمَا كُتِبَتْ بِالأَلِفِ؛ لِأَنَّ الكِتَابَةَ تَابِعَةٌ لِحَالَةِ الكَلِمَةِ عِنْدَ الوَقْفِ عَلَيهَا، وَالوَقْفُ عَلَى «إِذًا» بِالأَلِفِ لَا بِالنُّونِ(٣)، وَهِيَ حَرْفُ

= أن يكون النفي بها آكد من النفي بلا، وذهب الزمخشري في مفصله إلى أن (لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل» الهمع ٤/ ٩٣-٩٤. وانظر: الكتاب ١/ ١٣٥، ٣/ ٥، والمفصل ٣٢٥، والجنى الداني ص٢٧١.

(١) قال المرادي: «مذهب الجمهور أنها حرف، كما تقدم. وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم، وأصلها (إذا). والأصل أن تقول: إذا جئتني أكرمتك. فحذف ما يضاف إليه، وعوض منه التنوين. ثم اختلف القائلون بحرفيتها. فقال الأكثرون: إنها بسيطة. وذهب الخليل، في أحد أقواله، إلى أنها مركبة من: إذ وأن. واختلف القائلون بأنها بسيطة. فذهب الأكثرون إلى أنها ناصبة بنفسها. وذهب الخليل، فيما روى عنه أبو عبيدة، إلى أنها ليست ناصبة» الجنى ص٣٦١. وانظر: الأصول ٢/ ١٤٩، والموفقي لابن كيسان ص١٠٨، والإغفال ٢/ ١٥٩، والبصريات١/ ٧٠٥، والفوائد والقواعد للثمانيني ص٥١٩، واللؤلؤة في علم العربية ص٣٥٢، وكتاب الفصول في علم العربية لابن الدهان ص٥٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٢١، وشفاء العليل ٢/ ٩٢٤، والمساعد ٣/ ٧٥، وشرح التسهيل لناظر الجيش ١٠/ ٥٢٩١، وأسلوب (إذن) في ضوء الدراسات النحوي والقرآنية، تأليف د/ محمد عزوز- ضمن مجله كلية آداب المنوفية ع ١٧ من ص٣-٦٨.

(٢) قال ابن عقيل: «من جملة نواصب المضارع (إذن)، ولا ينصب بها إلا بشروط: أحدها: أن يكون الفعل مستقبلا. الثاني: أن تكون مصدرة. الثالث: أن لا يفصل بينها وبين منصوبها، وذلك نحو أن يقال: أنا آتيك فتقول: إذن أكرمك» شرح الألفية ٤/ ٦. وانظر: الجنى الداني ص٣٦١.

(٣) قال السيوطي: «الجمهور على أن (إذا) يوقف عليها بالألف المبدلة من النون، وعليه إجماع القراء. وجوز قوم منهم: المبرد والمازني في غير القرآن الوقوف عليها بالنون كـ(لن) و(إن)، وينبني على الخلاف في الوقوف عليها كتابتها، فعلى الأول تكتب بالألف كما رسمت في المصاحف، وعلى الثاني بالنون» الإتقان ١/ ٤٣٨. وانظر: المحكم في نقط المصاحف للداني ص٦٧، ومختصر التبيين لهجاء التنزيل ١/ ٢١٨، والبرهان للزركشي ٤/ ١٨٧-١٨٨، ومغني اللبيب ص٣١، والجنى ص٣٥٩، وشرح القطر للملا عصام ص٦٥-رسالة.

جَوَابٍ وَجَزَاءٍ، مِثْـلُ قَولِكَ: إِذَنْ أُكْرِمُكَ، خِطَابًا لِمَنْ قَالَ لَكَ: أَنَا أَزُورُكَ[١].

ص:

«النَّـوْعُ الخَامِسُ: حُرُوفٌ تَجْـزِمُ الفِعْلَ المُضَـارِعَ، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَحْـرُفٍ: (لَمْ، وَلَمَّا، وَلَامُ الأَمْرِ، وَ(لَا) فِي النَّهْيِ».

ش:

النَّـوْعُ الخَامِسُ مِنَ الأَنْـوَاعِ المَذْكُورَةِ [حُرُوفٌ] عَمَلُهَا جَزْمُ الفِعْلِ المُضَارِعِ، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ[٢]:

أَحَدُهَـا: (لَمْ)، وَهِيَ حَـرْفُ [نَفْيٍ وَجَزْمٍ وَقَلْـبٍ][٣]، تَجْزِمُ الفِعْلَ المُضَـارِعَ وَتَقْلِبُهُ مَاضِيًا[٤]، مِثْـلُ: ﴿لَمْ يَـلِدْ﴾ [الإخلاص: ٣] الآية.

وَثَانِيهَا: (لَمَّا)، وَهِيَ مِثْـلُ (لَمْ) فِيمَا ذُكِرَ[٥]، مِثْـلُ: ﴿لَمَّا يَقْضِ﴾ [عبس: ٢٣].

---

(١) انظر: المحرر في النحو ٤/ ٦٢، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٢٢٥، ومغني اللبيب ص ٣٠.

(٢) وهـذه الأربعـة تجـزم فعلا واحـدا، قال الشـاطبي: «أحدهما: ما يجـزم فعلا واحـدا، وهن الأربع المتقدمـة: لا، والـلام، ولـم، ولمـا» المقاصد الشـافية ٦/ ٩٥. وانظـر: الفصول فـي العربية لابن الدهان ص٥٣.

(٣) زيادة من (ب).

(٤) انظر: المقاصد الشافية ٦/ ٩٩.

(٥) قال ابن إياز: «فإن قلت: فما الفرق بينهما؟ أجبت من ثلاثة أوجه: أحدها أنَّ (لم) جواب (فَعَلَ)، يقـول: ضُرب زيـدٌ، فتقول: لم يُضربْ، و(لما) جـواب (قد فعلَ)، يقول: قد ضُـرب، فتقول: لمَّا يُضْـرَب. الثاني: أنَّ زمـان (لمَّا) متصل إلى حين إخبارك، وزمان (لـم) منْقطع.... والثالث: جواز الوقف على (لمَّا) دون (لم)....» قواعد المطارحة ص٢١١-٢١٢. وانظر: الارتشاف ٤/ ١٨٥٩.

وَثَالِثُـهَـا: (لَامُ الأَمْـرِ)[١]، أَي الـلامُ الدَّالَّـةُ عَلَـى الأَمْـرِ[٢]، وَالمُـرَادُ بِالأَمْـرِ: طَلَبُ الفِعْلِ[٣]، مِثْـلُ: ﴿لِيُنفِقْ﴾ [الطلاق: ٧].

وَرَابِـعُهَا: (لَا) المُسْتَعْمَلَةُ فِي النَّهْيِ[٤]، وَالمُرَادُ بِالنَّهْيِ: طَلَبُ تَـرْكِ الفِعْلِ[٥]، مِثْـلُ: ﴿لَا تُشْرِكْ﴾ [الحج: ٢٦، ولقمان: ١٣].

ص:

«النَّوْعُ السَّادِسُ: حَرْفَانِ يَجْزِمَانِ فِعْلَينِ مُضَارِعَيْنِ، وَهُمَا: (إِنْ، وَإِذْمَا[٦])».

ش:

النَّـوْعُ السَّـادِسُ مِنَ الأَنْـوَاعِ [السِّـتَّةِ][٧] المَذْكُـورَةِ: حَرْفَـانِ عَمَلُهُمَا جَـزْمُ فِعْلَينِ مُضَارِعَيْنِ:

---

(١) وتعمـل ظاهرة على الصحيح، قال الشـاطبي: «... وهو المذهـب الصحيح، وذلك لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسـماء، وقد ثبت في حروف الجر أنها إنما تعمل ظاهرة، فكذلك حروف الجزم...» المقاصد الشافية ٦/ ٩٧.

(٢) اللامات للزجاجي ص٨٨، وللهروي ص١٥٦.

(٣) انظر: الحدود الأنيقة ص٨٤، والتوقيف على مهمات التعاريف ص٩٢.

(٤) علَّـل لذلـك ابن إيـاز بقوله: «... حملـت عليها (لا) الناهيـة؛ لأن النهي أمرٌ فـي الحقيقة، ولذلك يقول بعضهم: النهي عن الشيء أمر بضده، وعندي أن هذا ضعيـف..» قواعد المطارحة ص٢١٢. وانظر: المحصول له أيضًا ٢/ ٦٣١، والمقاصد الشافية للشاطبي ٦/ ٩٦.

(٥) انظر: التعريفات ص٣١٦، والحدود الأنيقة ص٨٤.

(٦) قـال أبـو حيان: «ويجزم بها فـي الكلام، خلافًا لمن خص ذلك بالشـعر وجعلها كـ (إذا)، معناها كـمعناها...» الارتشاف ٤/ ١٨٦٢.

(٧) زيادة من (ب).

أَحَدُهُمَا: (إِنْ) - بِكَسْرِ الهَمْزَةِ وَسُكُونِ النُّونِ، وَهِيَ حَرْفُ شَرْطٍ[١]، أَيْ: حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى الشَّـرْطِ. وَالمُرَادُ بِالشَّرْطِ: سَبَبِيَّـةُ شَيْءٍ لِشَيْءٍ، وَهَذَا النَّوْعُ[٢] الَّذِي ذَكَرْتُهُ مِنْ أَنَّـهَا حَرْفُ شَـرْطٍ مِمَّـا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْـنَ النَّحْوِيِّينَ[٣]، مِثْـلُ: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النسـاء: ١٣٣].

وَثَانِيهِمَا: (إِذْمَا)، وَهِيَ حَرْفُ شَرْطٍ عَلَى الصَّحِيحِ[٤]، مِثْـلُ: إِذْمَا تَـزُرْنِي أُكْرِمْكَ.

❊ ❊ ❊

(١) قال الشاطبي: «وهي أم الباب، ولذلك يجوز أن يليها الاسم في اللفظ في فصيح الكلام، وإن كان على إضمار الفعل، فتقول: إن زيد قام أكرمته، ولا يجوز ذلك في غيرها إلا في الشـعر» المقاصد الشافية ٦/ ١٠١-١٠٢. وانظر: الكتاب ٣/ ٦٣، والارتشاف ٤/ ١٨٦٢.

(٢) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٣) قال ناظر الجيش: «والنوع الثاني له حروف وأسماء، فالحروف: «إن» و «إذما»... وأما«إن» فللخلو عـن الجـزم لوقوع الشـرط تحقيقًا أو باعتبـار مجازي، وتعمـل الجزم كقولك: إن تقـم أقم؛ لأنها تصحـب المضـارع أكثر مما تصحـب الماضي، فلما غلب اسـتعمالها مع المضـارع كانت بمنزلة (مـا) لازمـه، واختص به فقبلـت أن تؤثر فيه وتعمل، فعملـت الجزم؛ لأنه أخـف» تمهيد القواعد ٩/ ٤٣٢١. وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٦٧.

(٤) وهو قول سـيبويه والجمهور. انظر: الكتاب ٣/ ٥٦، وشـرحه للسـيرافي ٣/ ٢٥٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٩٥، والبديع لابن الأثير ١/ ٦٢٧، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٨٧٢، وشرح الشذور للجوجري ٢/ ٥٩٨.
وقيل: لم تسـلب الدلالـة على معناها الأصلي، الذي هو الزمان، فتكون اسـما، وإليه ذهب ابن السـراج والفارسـي. قال أبو حيان: «... وهذه الكلم حرف، واسـم، الحرف: (إن) و (إذما) في مذهـب سـيبويه، خلافًا للمبرد في أحد قوليه، وابن السـراج، والفارسـي فـي زعمهم أن (إذما) اسـم ظـرف زمـان» الارتشـاف ٤/ ١٨٦٢. وانظـر: المقتضـب ٢/ ٤٥، والأصـول ٢/ ١٥٩، والمقتصد في شـرح الإيضاح ٢/ ١١١-١١٢، والكناش ٢/ ٢٢، وشـرح التسـهيل لابن مالك ٤/ ٦٧، وشـرح الكافية الشـافية ٣/ ١٦٢٢، وشـفاء العليل ٣/ ٩٥٣، وشرح الشذور للجوجري ٢/ ٥٩٨.

ص:

«النَّوْعُ السَّابِعُ: أَسْمَاءٌ تَجْزِمُ فِعْلَينِ كَذَلِكَ عَلَى مَعْنَى (إِنْ)، وَهِيَ عَشَرَةُ أَسْمَاءٍ: مَنْ، وَمَا، وَمَهْمَا، وَمَتَى، وَأَيَّانَ، وَحَيْثُمَا، وَأَيْنَ، وَأَنَّى، وَأَي، وَ(إِذَا) فِي الشِّعْرِ».

ش:

النَّوْعُ السَّابِعُ مِنَ الأَنْوَاعِ المَذْكُورَةِ: أَسْمَاءٌ عَمَلُهَا [١٦/ أ] جَزْمُ فِعْلَينِ كَذَلِكَ -أَيْ مُضَارِعَينِ-، وَإِنَّمَا عَمِلَتْ هَذِهِ الأَسْمَاءُ هَذَا العَمَلَ، حَمْلاً لَهَا عَلَى (إِنْ) المَذْكُورَةِ مِنْ قَبْلُ؛ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَاهَا، وَهُوَ الشَّرْطُ، وَهَذِهِ الأَسْمَاءُ عَشَرَةٌ[1]:

أَحَدُهَا: (مَنْ)، وَهِيَ اسْمٌ لِمَنْ يَعْقِلُ، مُضَمَّنَةٌ مَعْنَى الشَّرْطِ، مِثْلُ: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣].

وَثَانِيهَا: (مَا)، وَهِيَ اسْمٌ لِمَا[2] لَا يَعْقِلُ، مُضَمَّنَةٌ مَعْنَى الشَّرْطِ، مِثْلُ: ﴿وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢].

وَثَالِثُهَا: (مَهْمَا)، وَهِيَ مِثْلُ مَا ذُكِرَ[3]، مِثْلُ: مَهْمَا تَزُرْنِي أُكْرِمْكَ.

وَرَابِعُهَا: (مَتَى)، وَهِيَ اسْمُ زَمَانٍ مُضَمَّنَةٌ مَعْنَى الشَّرْطِ، مِثْلُ: مَتَى تَصْبِرْ تَظْفَرْ.

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٥٦، والمقاصد الشافية ٦/ ١٠١، والتسهيل ص٢٣٦، وشرحه لابن مالك ٤/ ٦٦، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٣٢٠، وشرح الشذور لابن هشام ص٤٣٣، وللجوجري ٢/ ٥٩٨، وأسرار النحو لابن كمال باشا ص٢٣٥.

(٢) في (ب): لمن.

(٣) أي: أنها بمعنى «ما»، قال الشاطبي: «وأما (مهما) فهي بمعنى (ما)، وكذلك أصلها عند الخليل (ما)، ثم أدخلت عليها (ما)، فاستقبحوا تكرار اللفظ، فأبدلوا الألف الأولى هاء» المقاصد الشافية ٦/ ١٠٣.

وَخَامِسُهَا: (أَيَّانَ) - بِفَتْحِ الهَمْزَةِ، وَتَشْدِيدِ اليَاءِ، وَفَتْحِ النُّونِ[١]، وَهِيَ مِثْلُ (مَتَى) فِيمَا ذُكِرَ[٢]، مِثْلُ: أَيَّانَ تُسَافِرْ تَنَلْ خَيْرًا.

وَسَادِسُهَا: (حَيْثُمَا)، وَهِيَ اسْمُ مَكَانٍ مُضَمَّنَةٌ مَعْنَى الشَّرْطِ[٣]، مِثْلُ: حَيْثُمَا تَنْزِلْ تَسْلَمْ.

وَسَابِعُهَا: (أَيْنَ)، وَهِيَ مِثْلُ (حَيْثُمَا) فِيمَا ذُكِرَ[٤]، مِثْلُ: أَيْنَ تَذْهَبْ تَغْنَمْ[٥].

وَثَامِنُهَا: (أَنَّى) - بِهَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ، ثُمَّ نُونٍ مُشَدَّدَةٍ، ثُمَّ أَلِفٍ -، وَهِيَ مِثْلُ (حَيْثُمَا) فِيمَا ذُكِرَ[٦]، مِثْلُ: أَنَّى تَنْطَلِقْ أَسِرْ مَعَكَ.

وَتَاسِعُهَا: (أَيّ)، وَهِيَ اسْمٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَمَعْنَاهَا عَلَى حَسَبِ الذِي تُضَافُ إِلَيهِ[٧]:

---

(١) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٢) أي في المعنى، قال الزمخشري: «.. و (أيان) بمعنى (متى) إذا استفهم بها» المفصل ص٢١٦. وانظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٩٧، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٩٠٦، والكناش ١/ ٢٨٩، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٧٦.
وفرّق بينهما ابن يعيش بقوله: «وأمّا (أيانَ)، فظرف من ظروف الزمان مبهمٌ بمعنى (مَتَى). والفرقُ بينها وبين (مَتَى) أنّ (مَتَى)؛ لكثرة استعمالها صارت أظهرَ من (أيانَ) في الزمان. ووجهٌ آخرُ من الفرق أن (مَتَى) يُستعمل في كلّ زمان، و (أيانَ) لا يُستعمل إلّا فيما يراد تفخيمُ أمره وتعظيمُه، نحو قوله تعالى: ﴿أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾، أي: متى مرساها؟...» شرح المفصل ٤/ ١٠٦.

(٣) ولا تكون شرطية إلا مع (ما). انظر: المقاصد الشافية ٦/ ١٠٦.

(٤) أي: في أنها للمكان. قال ابن الأثير: «وأمّا «أين»، و «أنّى» فسؤال عن مكان مخصوص، تقول: أين زيد؟ وأنّى زيد؟ فإنّما تسأل عن المكان الذي اختصّ به وحلّ فيه، ولم ترد مكانا مطلقًا» البديع ٢/ ٢٢٣. وانظر: الكناش ١/ ٢٨٨.

(٥) في (ب): تسلم.

(٦) في المعنى، كما مرَّ.

(٧) قرَّر ذلك أبو حيان بقوله: «وأما (أي) فبحسب ما تُضَاف إليه، إن أضيفت إلى ظرف مكان =

فَإِنْ أُضِيفَتْ إِلَى اسْمِ مَنْ يَعْقِلُ كَانَتْ لِمَنْ يَعْقِلُ، مِثْلُ: أَيّ رَجُلٍ يُكْرِمْنِي أَشْكُرْهُ.

وَإِنْ أُضِيفَتْ إِلى اسْمِ مَا لَا يَعْقِلُ كَانَتْ لِمَا لَا يَعْقِلُ، مِثْلُ: أَيّ الدَّوَابِّ تَرْكَبْهُ تَحْمدْ سَيْرَهُ.

وَإِنْ أُضِيفَتْ إلى اسمِ الزَّمَانِ كَانَتْ لِلزَّمَانِ، مِثْلُ: أَيّ يَومٍ تَصُمْ تُثَبْ عَلَيهِ.

وَإِنْ أُضِيفَتْ إلى اسمِ المَكَانِ كَانَتْ لِلمَكَانِ، مِثْلُ: أَيّ مَكَانٍ تَنْزِلْ تُصَبْ رَشَدًا[١].

وَعَاشِرُهَا: (إِذَا)، وَهِيَ اسْمُ زَمَانٍ مُضَمَّنٌ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَلَا يَكُونُ لَهَا العَمَلُ المَذْكُورُ؛ أَعْنِي[٢] جَزْمَ الفِعْلَينِ المُضَارِعَينِ- إِلَّا إِذَا كَانَتْ فِي الشِّعْرِ[٣].

= كانت ظرف مكان، نحو: أي جهة تجلس؟ أجلس معك، أو إلى ظرف زمان كانت ظرف زمان، أو إلى مفعول كانت مفعولاً، أو إلى مصدر كانت مصدرًا، وهي لتعميم أوصاف الشيء، والأوصاف مشتركة فلذلك يلزم أن تضاف لفظًا أو معنى إلى الموصوف» الارتشاف ٤/ ١٨٦٨. وانظر: المقاصد الشافية ٦/ ١١٥، وشرح الشذور للجوجري ٢/ ٥٩٩.

(١) في (ب): خيرا.

(٢) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٣) هذا مذهب جمهور البصريين، قال سيبويه: «وإن اضطَّر شاعرٌ فأجرى (إذا) مجرى (إنْ) فجازَى بها قال: أَزَيدٌ إذا تَـرَ تَضْرِبْ، إن جعلَ تضربْ جَوَاباً» الكتاب ١/ ١٣٤.
ونقل المرادي عن الكوفيين جواز الجزم بها مطلقا، فقال: «وأجاز الكوفيون الجزم بـ(إذا) مطلقًا» الجنى الداني ص٣٦٨. وانظر: حروف المعاني ص٢٧، وشرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٢٥٥، والأصول ٢/ ١٦٠، والمسائل المنثورة ص١٧٢، والتعليقة للفارسي ٢/ ١٧٦، والصاحبي ص١٤٣، وشرح المفصل ٤/ ٩٦، وشرح عيون الإعراب ص٢٨٧، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٨٢، ونظم الفرائد ص١٠٥، وشرح الجمل لابن خروف ٢/ ٨٨٩، وشرح اللمع للواسطي ص١٧٧، وضرائر الشعر ص٢٩٨، والإرشاد إلى علم الإعراب ص٤٦٦، والبستان ٢/ ٩٢٥ - رسالة، والمقاصد الشافية ٦/ ١١٠، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٣٥٩، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص٣٤٣، وأسلوب الشرط بين النحويين والأصوليين ص١٣٠.

وَالشِّعْرُ: كَلَامٌ مَوْزُونٌ قَصْدًا بِوَزْنٍ عَرَبِيٍّ[١]، وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِي:

إِذَا تَـرُمْ جَـزْمَ فِعْلٍ يَا فَتَى بِـ(إِذَا) تَجِدْهُ بِالشِّعْرِ مَخْصُوصًا فَلا تَمِلا[٢]

وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ فِي النَّثْرِ فَلا تَعْمَلُ أَصْلاً، تَقُولُ: إِذَا تَـزُورُنِي أُكْرِمُكَ- بِرَفْعِ (تَـزُورُ) و (أُكْرِمُ)؛ لِتَجَردهُمَا عَنِ النَّاصِبِ وَالجَازِمِ.

❊❊❊

ص:

«النَّوْعُ الثَّامِنُ: أَسْـمَاءٌ تَنْصِبُ أَسْـمَاءً نَكِرَاتٍ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَهِيَ: إِحْدَى [١٦/ ب] عَشْرَةَ وَمَا فَوقَهَا إلى المَائَةِ، وَ(كَمْ) الاستِفْهَامِيَّـة، وَكَأَيِنٍ، وَكَذَا».

ش:

النَّوْعُ الثَّامِنُ مِنَ الأَنْـوَاعِ المَذْكُورَةِ: أَسْمَاء عَمَلُهَا نَصْبُ أَسْمَاءٍ نَكِرَاتٍ عَلَى التَّمْيِيزِ، أَيْ: بِنَاءً عَلَى أَنَّ كُلًّا مِنْ هذِهِ الأَسْمَاءِ النَّكِرَاتِ تَمْيِيزٌ لِمَا قَبْلَهَا:

الأَوَّلُ[٣] مِنْ تِلْكَ الأَسمَاءِ: الأَحَدُ عَشَر[٤]، وَالاثْنَا عَشَر، وَالثَّلاثَـةُ عَشَر، وَهَلُمَّ جَرًّا[٥] ....

(١) انظر: التعريفات ص١٦٧، والكليات ص٥٣٧.

(٢) في النسخة (ب): تميلا، والصَّواب المثبت.

(٣) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٤) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٥) قال ابن الأنباري: «معناه: سيروا على هَيْنَتِكُم، أي: تَثَبَّتُوا في سيركم ولا تجهدوا لأنفسكم ولا تشقوا عليها، أُخِذ من الجَرِّ في السَّوْقِ؛ وهو أنْ تُتركَ الإبل والغنم ترعى في السير..... و (جرًّا) في نصبه ثلاثة أوجه: هو في قول الكوفيين منصوب على المصدر؛ لأن في هَلُمّ معنى جروا جرًّا. وهو =

إِلى المَائةِ بِإِخْرَاجِ الغَايَـةِ؛ وَهِيَ المِائةُ (١)، كَمَا هُوَ الأَصْلُ فِيمَا [يَـكُونُ](٢) بَعْدَ (إِلَى)، فَتَـكُونُ الغَايَـةُ الَّتِي هِيَ غَيْرُ المَائةِ(٣) دَاخِلَةً فِي حُكْمِ مَا ذكَـرَ، وَيَـكُونُ(٤) الدَّاخِلُ فِي حُكْمِ الأَحَدِ عَشَر تِسْعَةً وَتِسْعِينَ، مِثْـلُ: عِنْدِي أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا، وَاثْنَا عَشَرَ دِينَارًا، وَثَلَاثَةَ عَشَرَ عَبْدًا، وَعَلَى هَذَا القِيَاسِ البَوَاقِي(٥)، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسۡعٌ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةً﴾ [ص: ٢٣].

وَثَانِيهَا: (كَمْ)(٦) الاسْتِفْهَامِيَّـةُ(٧)، ....

= فـي قـول البصريين مصدر وضـع موضع الحال، والتقديـر عندهـم: هَلُمّ جاريـن أي مُتَثَبِّتينَ.... والقـول الثالث قاله بعض النحويين: أنصب (جرًّا) على التفسـير» الزاهر لابن الأنباري ١/ ٣٧١، وانظـر: المسـائل السـفرية ص٣٢، والنهاية لابن الأثيـر ١/ ٢٥٩، والفوائد العجيبـة لابن عابدين ص٢٣.

(١) قال الزمخشري: «والمنصوب مميز أحد عشر إلى تسعةٍ وتسعين» الأنموذج ص٢٥.

(٢) زيادة من (ب).

(٣) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٤) في (أ): ويكون المائة، والأصح المثبت.

(٥) قـال ابن مالك: «مفسّـر ما بين عشـرة ومائة واحد منصوب علـى التمييز، فيتناول هـذا القول أحد عشر وإحدى عشرة، وتسعة وتسعين، وتسعًا وتسعين وما بينهما» شرح التسهيل ٢/ ٣٩٢. وانظر: الكتـاب ١/ ٢٠٩، والبديـع في علم العربية ٢/ ٢٨٨، وشـرح الكافية الشـافية ٢/ ٨٢٥، والتذييل والتكميل ٩/ ٢٧٢، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٤٠١، والهمع ٤/ ٧٨.

(٦) قـال أبو حيان: «اختلـف النحويون في (كم): أهي مفردة، وهو قـول الجمهور، أو مركبة من كاف التشـبيه و (ما) الاسـتفهامية، وحُذفت ألفها كما تُحذف مع سـائر حروف الجر، كما قالوا: لِمَ وبِمَ وعَمَّ، وكثُر الاسـتعمال لها، فأسـكنت، وأجرت مجرى ما يكون مُسَكنًا في الشعر... وهذا مذهب الكسائي والفراء....» التذييل ١٠/ ١٦.

(٧) بخـلاف (كـم) الخبرية، فـإن تمييزها يكون مجـرورًا بإضافتها إليـه في قول البصريـن، وبـ(مِنْ) مقـدرة في قول الكوفيين. قال السـيوطي: «تمييز (كـم) الخبرية مجـرور.... ثم الجر بإضافتها إليه عند البصريين. وقال الكوفيون: بـ(من) مقدرة حذفت وأبقي عملها... وضُعِّف بأن إضمار حرف الجـر وإبقـاء عملـه إنما يكـون في ضرورة أو شـذوذ» الهمـع ٤/ ٨٠-٨١. وانظـر: اللمحة في =

وَمَعْنَاهَا أَيّ عَدَدٍ، مِثْـلُ: كَمْ دِرْهَمًا عِنْدَكَ[١].

وَثَالِثُـهَا: كَأَيِنٍ، وَهِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ كَافِ التَّشْـبِيهِ، وَمِنْ (أَيِ) الْمُنَوَّنَـةِ[٢]، وَمَعْنَاهَا مَعْنَى (كَـمِ) الخَبَرِيَّـةِ[٣]، فَإِذَا قُلْـتَ: كَأَيِّـنٍ عَبْدًا مَلَكْتَـهُ، فَكَأَنَّـكَ قُلْتَ: كَثِيرٌ مِـنَ العَبِيدِ مَلَكْتَهُ، وَالغَالِـبُ عَلَى تَمْيِيزِ «كَأَيِّـنٍ» أَنْ يَـكُونَ مَخْفُوضًا بِـ«مِنْ»[٤]، مِثْـلُ: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ

= شرح الملحة ١/ ٢٩١، ودليل الطالبين لكلام النحويين ص٦٢، والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٢-٢٣.

(١) قال ابن هشـام: «ويلتحق بالعدد المنتصب تمييزه تمييز (كم) الاسـتفهامية، وهي بمعنى أي عدد، ولا يكـون تمييزهـا إلا مفـردًا، تقـول: كم غلامًا عندك» شـرح الشـذور ص٦٠١. وانظر: الكتاب ٢/ ١٥٨، والمقتضب ٣/ ٥٥، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٤٤، واللمحة في شرح الملحة ١/ ٤٣٧، وشرح الشذور للجوجري ٢/ ٤٦٥.
وعلّل أبو حيان لنصب تمييزها بقوله: «كانت الاسـتفهامية بمنْزلة عددٍ مقرون بهمزة الاستفهام أشـبهت العـدد المركَّب، فأجريـتْ مُجراه بـأن جُعل ممَّيزهـا كمميَّزه في النصـب والإفراد، ثم قصـد امتياز الخبريـة، فحُملـت مـن العدد على مـا يضاف إلـى مميَّزه... وقـال الرماني: نُصب تمييزهـا؛ لأنهـا جُعلـت بمنْزلـة عـدد متوسـط، وهو مـن أحدَ عشـرَ إلى تسـعة وتسـعين؛ لأنَّ المسـتفهم جاهـل بالمقدار، فجُعلت للوسَـط لقربه مـن القليل والكثير» التذييـل ١٠/ ٩. وانظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٥٢٦، والمقاصد الشافية للشاطبي ٦/ ٢٩٥.

(٢) انظـر: الكتـاب ٢/ ١٧١، والبديـع لابن الأثيـر ١/ ٦٥٧، والتذييـل والتكميـل ١٠/ ٦، ٤٦-٤٧، والارتشاف ٧/ ٧٧٨.
وقال أبو حيان: «وأجاز ابن خروف أن تكون مركبة من كاف التشـبيه ومن (أيـن)...... وهذا ليس بشـيء؛ لأنَّ جَعْلَها مركبة مما اسـتقرَّ في كلام العرب وعُرف معناه أولى مِن جَعْلِها مركبة من كافِ الجر ولفظٍ لم يَستَقرّ في كلامهم، ولا عُرف له معنًى» التذييل ١٠/ ٤٧.

(٣) قـال ابن مالك: «معنى كأين وكذا كمعنـى الخبرية، ويقتضيان مميزًا منصوبًا، والأكثر جره بـ(من) بعد (كأين)...» شـرح التسـهيل ٢/ ٤٢٢. وانظر: التذييل والتكميل ١٠/ ٤٩، وشرح الألفية لابن الناظم ص٥٢٩.

(٤) قال الزمخشـري: «وفي معنى (كم) الخبرية (كأين)، وهي مركبة من كاف التشبيه و (أي)، والأكثر أن تسـتعمل مـع (مِـن)، قـال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ ... ﴾ المفصـل ص٢٢٨. وانظـر: تمهيد القواعد ٥/ ٢٥٠٧.

مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٤٦].

وَرَابِعُهَا: (كَذَا)، وَهِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ كَافِ التَّشْبِيهِ، وَمِنْ (ذَا)(١)، الَّذِي هُوَ اسْمُ إِشَارَةٍ(٢)، وَمَعْنَاهَا هُنَا الكِنَايَةُ عَنِ العَدَدِ(٣)، مِثْلُ: عِنْدِي كَذَا دِرْهَمًا.

***

ص:

«النَّوْعُ التَّاسِعُ: مَصْدَرُ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ إِذَا كَانَ غَيْرَ مِيمِيٍّ، مِثْلُ: ضَرْبٍ وَقُعُودٍ».

ش:

النَّوْعُ التَّاسِعُ مِنَ الأَنْوَاعِ المَذْكُورَةِ: مَصْدَرُ(٤) الفِعْلِ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ إِذَا كَانَ غَيرَ مِيمِيٍّ(٥).

فَأَمَّا المَصْدَرُ: فَهُوَ اسْمُ الحَدَثِ الجَارِي عَلَى الفِعْلِ(٦).

---

(١) قال أبو حيان: «أمَّا «كذا» فقالوا: هي مركبة من كاف التشبيه، ومن «ذا» اسم الإشارة، أوقع على عدد مبهم» التذييل ١٠/ ٤٧. وانظر: تمهيد القواعد ٥/ ٢٥٠٨، وفوح الشذا في مسألة (كذا) لابن هشام.

(٢) في الإشارة (ب).

(٣) قال الشاطبي: «هذان اللفظان - وهما (كأين) و (كذا) - مما يلحقان بباب (كم)؛ لأنهما عبارة عن العدد، وكناية عنه. ويعني أنهما مثل(كم) في المعنى، وفي طلب التمييز، لأن معنى (كأين) كمعنى (كم) الخبرية، فقولك: وكأين من غلام ملكت.... وكذلك (كذا) في أحد معنييها، تقول: لي عنده كذا درهمًا، أو كذا وكذا درهمًا، أي: دراهمك متعددة. ومعناها الآخر: أنها كناية عن الشيء تقول: فعلت كذا، ولم أفعل كذا» المقاصد الشافية ٦/ ٣١٤.

(٤) قال ابن هشام: «الثاني من الأسماء العاملة عمل الفعل: المصدر؛ وهو الاسم الدال على الحدث الجاري على الفعل كالضرب والإكرام، وإنما يعمل بثمانية شروط...» شرح القطر ص٢٦٠.

(٥) سقط من (ب) قوله: «النوع التاسع...... ميمي».

(٦) التعريفات ص٢٧٧، وأوضح المسالك ٣/ ٢٠٧، وشرح قلائد الجمان لوحة (٣٠). =

وَأَمَّـا الثُّلَاثِـيّ: فَهُـوَ الذِي تَـكُـونُ حُرُوفُـهُ الأُصُولُ ثَلاثَةً؛ سَـوَاء كانَ فيه شـيءٌ من الحُرُوفِ الزَّوَائِدِ أَمْ لَا؛ فَالأَوَّلُ مِثْـلُ: أَكْرَمَ، وَأَمَّا الثَّانِي مِثْـلُ: ضَرَبَ(١).

وَأَمَّا المُجَرَّدُ: فَهُو الَّذِي لَيْسَ فِيهِ شَيءٌ مِنَ الحُرُوفِ الزَّوَائِد كَـ(ضَرَبَ).

وَأَمَّا المَصْدَرُ المِيمِيّ: فَهُوَ المَصْدَرُ المَبْدُوءُ بِمِيمٍ زَائِدَةٍ لِغَيرِ المُفَاعَلَةِ(٢).

وَاحْتَـرَزَ بِقَولِهِـم: «زَائِدَة» عَنِ المَبْـدُوءِ بِمِيمٍ أَصْلِيَّـةٍ، مِثْـلُ: المَيْـن، مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الكَذِبِ(٣)، فَإِنَّ المِيمَ فِيهِ أَصْلِيَّـةٌ لَا زَائِدَةٌ.

وَاحْتَـرَزَ بِقَولِهِم [١٧/ أ]: «لِغَيْرِ المُفَاعَلِةِ» عَنِ المَبْدُوءِ بِمِيمٍ زَائِدَةٍ لِلمُفَاعَلَةِ، مِثْـلُ: المُضَارَبَـةِ، فَلَا يُسَـمَّى شَـيءٌ مِنْ ذَلِكَ مَصْـدَرًا مِيمِيًّـا، وَالمَصْدَرُ المَوصُـوفُ بِمَا ذَكَـرَ، مِثْـلُ: ضَربٍ وقُعُودٍ.

وَإِنَّمَـا مَثَّلْتُ بِمِثَالَينِ؛ إِشَـارَةً إِلى أَنَّـهُ لَا فَرْقَ بَيْـنَ أَنْ يَـكُونَ المَصْدَرُ المَذْكُورُ ثُلاثِيًّا مُجَـرَّدًا، وَأَنْ يَـكُـونَ مَزِيدًا فِيـهِ كَـ«قُعُودٍ»، فَإِنَّ الوَاوَ فِيـهِ زَائِدَةٌ، وَإِلى أَنَّـهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَـكُونَ مُتَعَدِّيًا، كَـ(ضَرْب)، تَقُولُ: أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا، وَأَنْ يَـكُونَ لَازِمًا كَـ(قُعُود)، تَقُولُ: أَعْجَبَنِي قُعُودُ زَيْدٍ.

= قال أمير بادشاه: «.... وجريانه عليه كونه أصلا له ومأخذًا» تيسير التحبير ١/ ٦٦.
وفي هذا إشارة إلى أن المؤلف على المحجَّة البصرية في أن المصدر هو أصل المشتقات، والفعل مأخـوذ منه، خلافًـا للكوفيين. وتحرَّ تفصيل ذلك في: الإيضاح للزجاجي ص٥٦، والإنصاف في مسـائل الخـلاف ١/ ٢٣٥، والتبيين ص١٤٣، وشـرح المفصـل لابن يعيـش ١/ ١٠٠، وائتلاف النصرة ص١١١، وشرح الكافية للجامي ٢/ ١٨٩.

(١) سـقط مـن (ب) قولـه: «فالأول مثـل: أكـرم، وأما الثانـي مثل: ضـرب». وانظر: لبـاب الإعراب ص٤٧٥، وشرح الشذور لابن هشام ص٤٩٢، وشرح القطر له ص٢٦٠.

(٢) انظر: شرح الشذور لابن هشام ص٥٢٦، وللجوجري ٢/ ٧٢١.

(٣) انظر: العين ٨/ ٣٨٨، والمقاييس ٥/ ٢٠٩، والمقاصد الشافية ٨/ ٣٦٦.

ص:

«النَّوْعُ العَاشِرُ: الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ الَّتِي لَمْ تَدُلَّ عَلَى لَوْنٍ، وَلَا عَيْبٍ ظَاهِرٍ، مِثْلُ: طَاهِرٍ وَجَمِيلٍ[(١)]».

ش:

النَّوْعُ العَاشِرُ مِنَ الأَنْوَاعِ المَذْكُورَةِ: الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ[(٢)]؛ وَهِيَ: الاسمُ المُشْتَقُّ مِنَ المَصْدَرِ لِمَنْ قَامَ بِهِ عَلَى مَعْنَى الثُّبُوتِ[(٣)].

وَدَخَلَ فِي قَوْلِي: «لَمْ تَدُلَّ عَلَى لَوْنٍ وَلَا عَيْبٍ ظَاهِرٍ»؛ مَا لَمْ تَدُلَّ[(٤)] عَلَى لَوْنٍ وَلَا عَيْبٍ أَصْلاً، كَمَا فِي المِثَالَيْنِ الآتِيَيْنِ، وَمَا لَمْ تَدُلَّ عَلَى لَوْنٍ أَصْلاً لَكِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى عَيْبٍ[(٥)]

---

(١) قال ابن علان: «.. فيها تفصيل -أي الصفة المشبهة- فإنها تارة تكون دالة على لون، أو عيب ظاهر، مثل: أبيض وأعمش، فتكون من العوامل القياسية، وتارة لا، فتكون من العوامل السماعية، وقد نبَّه على ذلك شيخنا، وعدَّ الأول في العوامل القياسية، والثاني في العوامل السماعية في عوامله المسماه بـ: (الإعراب عن عوامل الإعراب)....» شرح قلائد الجمان في نظم عوامل جرجان لوحة (٣٠).

(٢) سقط من (ب) قوله: «التي لم تدل... الصفة المشبهة». والقصد المشبهة باسم الفاعل، قال سيبويه: «الصفة المشبَّهة بالفاعل فيما عَمِلتْ فيه، ولم تَقْوَ أن تَعمل عَمَلَ الفاعل؛ لأنّها ليست في معنى الفِعل المضارِع فإنَّما شُبِّهَتْ بالفاعل فيما عَملتْ فيه، وما تَعْمَلُ فيه معلومٌ إنَّما تَعمل فيما كان من سببها مُعَرَّفا بالألف واللام أو نكرةً لا تُجاوِز هذا؛ لأنَّه ليس بفعلٍ ولا اسم هو في معناه» الكتاب ١/ ١٩٤، وشرحه للسيرافي ٢/ ٥٠. وانظر في الفرق بينها وبين اسم الفاعل: قواعد المطارحة ص٧٧.

(٣) قال أبو حيان: «معنى الثبوت: أنه خلاف الحدوث» التذييل ١١/ ٥. وانظر: التسهيل ص١٣٩، والكافية في النحو ص٤١، والمقاصد الشافية ٤/ ٣٨٩، وشذا العرف ص٦٣.

(٤) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٥) في (ب): لون.

بَاطِنٍ، مِثْـلُ: أَحْمَقَ(١).

وَإِنَّمَا مَثَّلْتُ للصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ بِـ«طَاهِرٍ» وَ«جَمِيلٍ»؛ لِأُشِيرَ إِلى أَنَّـهَا تَارَة تَـكُونُ جَارِيَةً عَلَى لَفْظِ المُضَارِعِ(٢)، مِثْـلُ: جَمِيلٍ؛ لِأَنَّـهُ عَلَى وَزْنِ «جمل».

ص:

«النَّوْعُ الحَادِي عَشَـر: اسْـمُ الفِعْلِ، سِـوَى مَا كَانَ عَلَـى وَزْنِ (فَعَالِ)، مِثْـلُ: رُوَيْدَ، وَهَيهَاتَ».

ش:

الحَادِي عَشَـر مِـنَ الأَنْـوَاعِ المَذْكُورَةِ: اسْـمُ الفِعْلِ الَّذِي لَيْسَ عَلَـى وَزْنِ (فَعَالِ)(٣) - بِفَتْحِ الفَاءِ، وَكَسْرِ الَّلامِ -.

---

(١) قال الأزهري: «يعمل اسم الفعل عمل مُسَمَّاه في التعدي واللزوم غالبًا، فإن كان مُسمَّاه لازمًا كان اسم فعله كذلك...» التصريح ٤/ ١٥٨.

(٢) قال ابن مالك: «إذا كانت الصفة المشبهة مصوغة من فعل ثلاثي فالغالب كونها غير موازنة للفعل المضارع كضخم الجثة، ولين العريكة وعظيم المقدار وحسـن السـيرة وخشـن البشـرة، ويقظان القلـب، وألمى الشـفة. وقد توازن المضارع، كضامر البطن وسـاهم الوجـه وخامل الذكر وحائل اللـون وظاهـر الفاقـة، وطاهـر العـرض. وإذا كانـت مصوغة مـن غير ثلاثـي فلا بد مـن موازنتها المضـارع؛ كمنطلـق اللسـان، ومطمئن القلب، ومستسـلم النفس، ومغدودن الشـعر، ومتناسـب الشمائل» شرح التسهيل ٣/ ٨٩. وانظر: توضيح المقاصد ٢/ ٨٧٣.

(٣) قال ابن الأثير: «وأسـماء الأفعال في العربيّة كثيـرة، وكتب الّلغة أولى ببيانها، وقد ذكرنا منها أمثلة كثر استعمالها. فمن ذلك: (فعال)، وترد في الكلام على أربعة أضرب: ضرب بمعنى الأمر، كنزال وتـراك. وضرب بمعنى المصدر، كفجار وجماد ويسـار، يريدون: الفجرة، والميسـرة، والجمود. وضـرب معـدول عن الصّفة، نحو: يا لكاع ويا فسـاق، فـي النّداء. وضرب معـدول عن فاعلة في الأعلام، كحذام وقطام وسكاب وجعار....» البديع ١/ ٥٢٧.

وَاسْـمُ الفِعْلِ: هُوَ الاسْـمُ الَّذِي مُسَـمَّاهُ (فِعْـل)(١)، كَمَا فِي: «رُوَيْـدَ» - بِفَتْحِ الدَّالِ، وَ«هَيْهَات»- بِضَمِّ التَّاءِ، وَفَتْحِهَا، وَكَسْرِهَا(٢).

فَـ«رُوَيدَ»(٣): اسْمُ فِعْلٍ مُسَمَّاهُ فِعْلٌ، وَهُوَ لَفْظُ «أَمْهِلْ»(٤).

وَ«هَيْهَاتَ»: اسْمُ فِعْلٍ مُسَمَّاهُ فِعْلٌ؛ وَهُوَ لَفْظُ «بَعُدَ»(٥).

وَإِنَّمَا مَثَّلْتُ فِي الأَصْلِ بِهَذَينِ المِثَالَينِ إِشَـارَةً إلى أَنَّـهُ تَارَةً يَـكُونُ مُسَـمَّاهُ فِعْل أَمْرٍ، كَمَا فِي «رُوَيدَ»؛ لِأَنَّـهُ اسْمٌ(٦) لِـ«أَمْهِلْ»، فَهُو أَمْرٌ(٧).

وَتَارَةً يَـكُونُ مُسَـمَّاهُ فِعْلاً مَاضِيًا، كَمَا فِي (هَيْهَاتَ)؛ لِأَنَّ مُسَـمَّاهُ «بَعُدَ»، وَهُوَ فِعْلٌ مَاضٍ(٨).

---

(١) في (أ): أفعل، والصَّواب المثبت. وانظر: المحصول لابن إياز ٢/ ٧٥٣.
وقال الشاطبي: «اسم الفعل: هو الاسم الموضوع بالأصالة موضع الفعل نائبًا عنه فيما له من عملٍ ومعنى» المقاصد الشافية ٥/ ٤٩٤.

(٢) في (ب): وكسرها وبفتحها. وفي الصحاح ٦/ ١٠٨ «هـ ي هـ»: «هيهات: كلمة تبعيد..... والتاء مفتوحة مثل كيف، وأصلها هاء، وناس يكسرونها على كل حال بمنزلة نون التثنية». وانظر: التقفية في اللغة ص٦٩٦، والنهاية لابن الأثير ٥/ ٢٨٩، وشمس العلوم ١٠/ ٧٠١٣، ومطالع الأنوار لابن قرقول ١/ ٣٥٨.

(٣) في (ب): فزيد.

(٤) انظر: المحصول لابن إياز ٢/ ٧٥٣.

(٥) قال ابن الأثير: «هيهات، ومعناها: بعد، وفيها لغات كثيرة، فأهل الحجاز يفتحون التاء، وبنو تميم يكسرونها، ومن العرب من يضمّها» البديع ١/ ٥٢٩. وانظر: المقاصد الشافية ٥/ ٥٠٢.

(٦) في (ب): لأن أمهل فعل أمر.

(٧) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٤٣٦.

(٨) قال المرادي: «اسم الفعل ثلاثة أضرب: ضرب بمعنى الأمر وهو كثير، وضرب بمعنى المضارع، وضرب بمعنى الماضي، وكلا هذين الضربين قليل» توضيح المقاصد ٣/ ١١٦٦. وانظر: المقاصد الشافية ٥/ ٤٩٨، وشرح الشذور للجوجري ٢/ ٧٠٧.

وَلَا يَكُونُ مُسَمَّى اسْمِ الفِعْلِ فِعْلاً مُضَارِعًا، خِلافًا لِبَعْضِهِم، وَإِلى أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي اسْمِ الفِعْلِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُتَعَدِّيًا، كَمَا فِي «رُوَيْدَ»، تَقُولُ: رُوَيدَ زَيْدًا، بِنَصْبِ «زَيْدًا» بِـ«رُوَيدَ» عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لَهُ، وَالفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ وُجُوبًا فِي «رُوَيدَ»؛ تَقْدِيرُهُ: أَنْتَ، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ لَازِمًا، كَمَا فِي «هَيْهَاتَ»، تَقُولُ:

هَيْهَاتَ العَقِيقُ(١)

بِرَفْعِ «العَقِيقُ» عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ لِقَولِهِ «هَيْهَاتَ»(٢)، وَلَا مَفْعُولَ لَهُ(٣).

تَنْبِيهٌ:

لَمْ يَتَعَرَّضِ الجُمْهُورُ لِحَصْرِ هَذِهِ الأَسْمَاءِ، أَعْنِي أَسْمَاءَ الأَفْعَالِ [١٧/ ب]

---

(١) جزء بيت من الطويل، وتمامه:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العقِيقُ وأَهْلُهُ ... وهَيْهَاتَ خِلٌّ بالعَقِيقِ تُحَاوِلُهْ

ونسبه العيني بقوله: «قائله هو جرير بن الخطفي، وذكر ابن التياني في (الموعب) أنه لقيس مجنون بني عامر، والأول هو الصحيح» المقاصد النحوية ٣/ ١٠١٢.

وهو في ديوان جرير ٣/ ٩٦٥، ونسب إليه في: العين ١/ ٦٤، والمسائل الحلبيات ص٢٤١، والخصائص ٣/ ٤٢، والمقاييس٤/ ٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٩٢، وشمس العلوم ٧/ ٤٢٩٧.

وورد بلا نسبة في: الهداية إلى بلوغ النهاية ٧/ ٤٩٦٤، والتفسير البسيط ١٥/ ٥٧٧، وتحفة المجد الصريح ص٢٤٢، والتذييل والتكميل ٧/ ٦٤، ومعجم البلدان ٤/ ٢٩٤، وتمهيد القواعد ٤/ ١٥٧١، وعمدة الحفاظ ٤/ ٢٧٠.

والشاهد في قوله: «هيهات»، وهو اسم فعل ماضٍ بمعنى «بَعُد»، يعمل كما يعمل الفعل الماضي الذي بمعناه، وقد رفَعَ فاعلًا هنا، هو: «العقيق».

(٢) انظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٢/ ٥٣٥.

(٣) قال السَّمين معقبًا على هذا البيت: «"هيهاتَ" اسمُ فعلٍ قاصرٍ يرفعُ الفاعلَ» الدر المصون ٨/ ٣٣٥.

السَّمَاعِيَّـة[١].

❊ ❊ ❊

ص:

«النَّوْعُ الثَّانِي عَشَر: أَفْعَالٌ تَتَعَدَّى إِلى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ تَارَةً بِنَفْسِهَا، وَتَارَةً بِحَرْفِ الجَرِّ، مِثْـلُ: نَصَحَ، وَشَكَـرَ، وَقَصَدَ».

ش:

النَّوْعُ الثَّانِي عَشَـر مِنَ الأَنْـوَاعِ المَذْكُورَةِ: أَفْعَالٌ شَـأْنُـهَا أَنَّـهَا تَارَة [تَتَعَدَّى بِنَفْسِـهَا؛ أَيْ بِـلَا وَاسِـطَةٍ إِلـى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَتَارَةً تَتَعَدَّى إليه بِوَاسِـطَةِ حَرْفِ الجَـرِّ، مِثْـلُ: نَصَحَ، وَشَـكَـرَ، وَقَصَـدَ، يُقَالُ: نَصَحْتُ عَمْـرًا، وَنَصَحْتُ لِعَمْرٍو، وَشَـكَرْتُ زَيْدًا[٢]، وَشَـكَرْتُ لِزَيدٍ[٣]، وَقَصَدْتُ بَـكْرًا، وَقَصَدْتُ لِبَـكْرٍ.

---

(١) وإليـه أشـار ابـن إياز بقولـه: «ورأى المبرد قصـره على السـماع؛ لأن ذلك من بناء تسـمية الفعل، وهـو وضع مخترع، فالمرجع إلـى الواضع..» المحصول ٢/ ٧٦٣. وانظـر: المقتضب ٣/ ٣٦٨، والارتشاف ٥/ ٢٢٩٠.
وابن الأثير أيضًا بقوله-كما سبق-: «وأسـماء الأفعال في العربيّة كثيرة، وكتب الّلغة أولى ببيانها، وقد ذكرنا منها أمثلة كثر استعمالها....» البديع ١/ ٥٢٧.

(٢) عدَّ الكسـائي ذلك من لحن العوام؛ فقال: «تقول: شـكرت لك، ونصحت لك، ولا يقال: شكرتك ولا نصحتـك... هـذا كلام العرب» ما تلحن في العامـة ص١٠٢. وانظر: أدب الكاتب ص٤٢٤، وإصـلاح المنطـق ص٢٨١، والفصيح ص٢٧٨، وتصحيح الفصيح ص١٦٨، وإسـفار الفصيح ١/ ٤٧٩.

(٣) قـال أبو حيان: «... فتخلص في مثل نصحت زيدًا، ونصحت لزيد مما كثر استـعمال الوجهين في ثلاثة مذاهب: أحدها: أنه قسـم برأسـه. والثانـي: أن الأصل فيه التعدي بحـرف جر. والثالث: أن الأصـل التعدي بنفسـه، وحرف الجـر زائد. ووجه تعدي (نصح) بنفسـه أنه محمـول على ضده؛ وهو (غشّ)، كما حمل في تعديه بحرف الجر على نظيره، وهو خلص، فإذا قال: نصحت لزيد، =

تَنْبِيهٌ:

الأَفْعَالُ الَّتِي هَذَا شَأْنُهَا لَا تَنْحَصِرُ فِي عَدَدٍ عَلَى مَا اسْتَظْهَرَهُ بَعْضُ الأَئِمَّةِ[(١)].

❊ ❊ ❊

ص:

«النَّوْعُ الثَّالِثَ عَشَـر: أَفْعَالٌ تَارَةً تَتَعَدَّى بِنَفْسِـهَا إِلَى مَفْعُولَيْنِ، وَتَارَةً لَا تَتَعَدَّى أَصْلاً، مِثْـلُ: زَادَ، وَنَقَصَ».

ش:

النَّوْعُ الثَّالِثَ عَشَـر مِنَ الأَنْـوَاعِ المَذْكُورَةِ: أَفْعَالٌ شَـأْنُـهَا أَنَّـهَا تَتَعَدَّى][(٢)] بِلَا وَاسِطَةٍ إِلَـى مَفْعُولَيْـنِ، وَتَـارَةً لَا تَـتَـعَـدَّى أَصْـلاً؛ أَيْ: لَا إِلَـى مَفْعُولَيْـنِ، وَلَا إِلَـى غَيْرِهِمَا، وَلَا بِوَاسِطَةٍ، وَلَا بِلَا وَاسِطَةٍ، مِثْـلُ: زَادَ وَنَقَصَ، يُقَالُ: نَقَصَ المَالُ، وَنَقَصْتُ زَيْدًا مَالَـهُ، وَزَادَ المَالُ، وَزِدْتُ زَيْدًا مَالَـهُ[(٣)].

= فمعنـاه: خلـص عملي له. وكذلك (شـكر)، وجـه تعديه بحرف الجر أن الشـكر فـي اللغة: هو الظهور.... والشـكر: ظهور الاعتراف بالنعمة، فكما أن (ظهر) تعدي بحرف جر كذلك (شـكر). ووجـه تعديه بنفسـه حمله على نظيـره من الحمد؛ لاجتماعهمـا في الثنـاء....» التذييل والتكميل ٧/ ٩. وانظـر: نتائـج الفكر ص٣٥٢، والمقاصد الشـافية ٣/ ١٤٤، والبديع لابن الأثير ١/ ٤٣٦، واللمحة في شرح الملحة ١/ ٣٢٦، والكناش ٢/ ٨٩، وتمهيد القواعد ٤/ ١٧٢٤.

(١) انظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢/ ٣٦٩.

(٢) ما بين المعقوفين استدراك من حاشية الأصل وأشير إلى موضعه.

(٣) قال الجوجري: «القسـم السـادس: ما يتعدى إلى مفعولين، وهذا القسـم أضـرب: ضرب يتعدى إليهما بنفسـه تـارة ولا يتعدى إليهما أخرى، لا بنفسـه ولا بحرف الجر. تقـول من الأول: نقصت المـال دينـارا. ومـن الثاني: نقص المـال. وكذلـك (زاد). قال فـي الصحاح: (تقول: زاد الشـيء أي ازداد، وزاده الله خيـرًا) انتهـى. وهـو ظاهـر فـي ذلـك» شـرح الشـذور ٢/ ٦٣٧. وانظر: =

ص:

«النَّوْعُ الرَّابِعَ عَشَر: أَفْعَالٌ تَتَعَدَّى إلى مَفْعُولَيْنِ؛ إِلَى أَوَّلِهِمَا بِنَفْسِهَا، وَإِلَى ثَانِيهِمَا تَارَةً كَذَلِكَ[1]، وَتَارَةً بِحَرْفِ جَرٍّ، وَهِيَ عَشَرَةُ أَفْعَالٍ: أَمَرَ، وَاخْتَارَ، وَهَدَى، وَدَعَا، وَاسْتَغْفَرَ، وَسَمَّى، وَكَنَى، وَزَوَّجَ، وَصَدَقَ، وَعَيَّرَ».

ش:

النَّوعُ الرَّابِعَ عَشَر مِنَ الأَنْوَاعِ المَذْكُورَةِ: أَفْعَالٌ شَأْنُهَا أَنَّهَا تَتَعَدَّى إلى مَفْعُولَيْنِ؛ لَكِنْ تَعَدِّيهَا[2] إلى المَفْعُولِ الأَوَّلِ يَكُونُ بِلَا وَاسِطَةٍ دَائِمًا، وَتَعَدِّيهَا إلى المَفْعُولِ الثَّانِي تَارَةً يَكُونُ كَذَلِكَ - أَيْ[3] بِلَا وَاسِطَةٍ - وَتَارَةً يَكُونُ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ الجَرِّ، وَهِيَ عَشَرَةُ أَفْعَالٍ[4]:

الأَوَّلُ: (أَمَرَ)، مِثْلُ: أَمَرْتُ زَيْدًا[5] الخَيْرَ، وَأَمَرْتُ زَيْدًا بِالخَيْرِ.

وَالثَّانِي: (اخْتَارَ)[6]، مِثْلُ: اخْتَرْتُ زَيْدًا الرِّجَالَ، وَاخْتَرْتُ زَيْدًا مِنَ الرِّجَالِ.

وَالثَّالِثُ: (هَدَى)، مِثْلُ: هَدَيْتُ زَيْدًا الطَّرِيقَ، وَهَدَيْتُ زَيْدًا إلى الطَّرِيقِ.

= الصحاح «ن ق ص»، وشرح الشذور لابن هشام ص٤٣٢.

(١) أي بنفسها.

(٢) في (ب): تعديتها.

(٣) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٤) انظرها في: الكتاب ١/ ٣٧-٣٩، والمحصول لابن إياز ١/ ٣١٧، وشرح الشذور لابن هشام ص٤٥٦، ٤٧٧ وما بعدها، وللجوجري ٢/ ٦٣٨، واللمحة في شرح الملحة ١/ ٣٢٧.

(٥) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٦) انظر: نتائج الفكر للسهيلي ص٣٣٠.

وَالرَّابِعُ: (دَعَا)[١]، مِثْلُ: دَعَوْتُ زَيْدًا كُرْزًا[٢]، وَدَعَوْتُ سَعِيدًا بِكُرْزٍ.

وَالخَامِسُ: (اسْتَغْفَرَ)؛ [مِن اسْتَغْفَرْتُ][٣] اللهَ ذَنْبًا، وَاسْتَغْفَرْتُ اللهَ[٤] مِنْ ذَنْبٍ.

وَالسَّادِسُ: (سَمَّى)، مِثْلُ: سَمَّيْتُ الغُلَامَ فَرَجًا، وَسَمَّيْتُ الغُلامَ بِفَرَجٍ.

وَالسَّابِعُ: (كَنَى) - بِتَخْفِيفِ النُّونِ-، مِثْلُ: كَنَوتُ زَيْدًا أَبَا عَمْرٍو، وَكَنَوتُ زَيْدًا بِأَبِي عَمْرٍو.

وَالثَّامِنُ: (زَوَّجَ)، مِثْلُ: زَوَّجْتُ زَيْدًا هِنْدًا، وَزَوَّجْتُ زَيْدًا بِهِنْدٍ.

وَالتَّاسِعُ: (صَدَقَ)- بِتَخْفِيفِ الدَّالِ-، مِثْلُ: صَدَقْتُ زَيْدًا الحَدِيثَ، وَصَدَقْتُ زَيْدًا بِالحَدِيثِ[٥].

وَالعَاشِرُ: (عَيَّرَ)، مِثْلُ: عَيَّرْتُ زَيْدًا سَوَادَهُ، وَعَيَّرْتُ زَيْدًا بِسَوَادِهِ.

❊ ❊ ❊

ص:

«النَّوْعُ الخَامِسَ عَشَرَ: أَفْعَالُ القُلُوبِ، تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ؛ ثَانِيهِمَا عِبَارَة [١٨/ أ] عن الأَوَّلِ، وَهِيَ خَمْسَةَ عَشَرَ فِعْلاً: ظَنَّ، وَعَلِمَ، وَحَسِبَ، وَخَالَ، وَزَعَمَ، وَرَأَى، وَوَجَدَ، وَأَلْفَى، وَدَرَى، وَعَدَّ، وَحَجَا، وَجَعَلَ، وَهَبْ، وَتَعَلَّمْ، وَقَالَ».

---

(١) بمعنى (سمّى).

(٢) في العين ٥/ ٣١٩: «الكرز من الناس: العيي اللئيم الذي يسميه الفرس: كرزيًا». وانظر: الزاهر لابن الأنباري ٢/ ٣٨١.

(٣) زيادة من (ب).

(٤) سقط لفظ الجلالة من (ب).

(٥) في (ب): في الحديث.

ش:

النَّوْعُ الخَامِسَ عَشَر مِنَ الأَنْـوَاعِ المَذْكُورَةِ: أَفْعَالٌ تُسَمَّى أَفْعَالَ القُلُوبِ؛ لأنَّ مَعَانِيهَا إِمَّـا مِـنْ قَبِيلِ الظَّنِّ، أَوْ مِنْ قَبِيـلِ اليَقِينِ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا مِنْ مُتَعَلِّقَـاتِ القُلُوبِ[١]، وَعَمَلُ هَذِهِ الأَفْعَـالِ نَصْـبُ مَفْعُولَيْنِ، ثَانِيهُمَا عِبَارَةٌ عَنِ الأَوَّلِ، بِمَعْنَـى أَنَّ المُرَادَ مِنَ الثَّانِي هُوَ المُرَادُ مِنَ الأَوَّلِ[٢]، وَهَذِهِ الأَفْعَالُ خَمْسَةَ عَشَرَ فِعْلًا:

الأَوَّلُ: (ظَنَّ)[٣]، مِثْـلَ: ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا.

وَالثَّانِي: (عَلِمَ)[٤]، مِثْـلَ: عَلِمْتُ عَمْرًا مُنْطَلِقًا.

وَالثَّالِثُ: (حَسِبَ)[٥]، مِثْـلَ: حَسِبْتُ بَـكْرًا صَادِقًا.

وَالرَّابِـعُ: (خَالَ)، مِثْـلَ: خِلْتُ الهِلَالَ لَائِحًا.

وَالخَامِسُ: (زَعَمَ)، مِثْـلَ: زَعَمْتُ بِشْرًا ذَاهِبًا[٦].

---

(١) قال ابن هشام: «... أفعال القلوب، وإنما قيل لها ذلك؛ لأن معانيها قائمة بالقلب» أوضح المسالك ٢/ ٣٠-٣١.

(٢) انظر: المفصل ص٣٤٥، والتخمير ٣/ ٢٧٣، والإقليد ٣/ ١٥٤٤، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٦٤٠، والتذييل والتكميل ٦/ ٥، وشرح الأجرومية ص٧٠.

(٣) في اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٦٤٠: «لا بمعنى (اتّهم)، فإنها إذا كانت بمعنى (اتّهم) تعدت إلى واحد فقط، كقوله: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ۝٢٤﴾، أي: بِمُتَّهَم».

(٤) التي ليست بمعنى (عَرَف)، فإنها إذا كانت بمعنى (عَـرَف) تتعدى إلى واحد، نحـو قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴾. انظـر: التذييل والتكميل ٦/ ٢٨، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٦٤١.

(٥) بمعنى «ظننت». انظر: المحصول لابن إياز ١/ ٣٢٤.

(٦) انظر: المحصول لابن إياز ١/ ٣٢٦.

وَالسَّادِسُ: (رَأَى)[١]، مِثْـلَ: رَأَيْتُ خَالِدًا عَالِمًا.

والسَّابِـعُ: (وَجَدَ)[٢]، مِثْـلَ: وَجَدْتُ العِلْمَ نَافِعًا.

وَالثَّامِنُ: (أَلْفَى)[٣]، [مِثْـلَ]: أَلْفَيْتُ الزُّهْدَ رَافِعًا.

وَالتَّاسِعُ: (دَرَى)[٤]، مِثْـلُ: دَرَيْتُ سَعْدًا صَادِقًا.

وَالعَاشِرُ: (عَدَّ)، مِثْـلَ: عَدَدْتُ عَمْرًا مُوافِقًا.

وَالحَادِي عَشَر: (حَجَا)[٥]، مِثْـلَ: حَجَوتُ عَلِيًّا رَاجِيًا.

وَالثَّانِي عَشَر: (هَبْ)[٦] -بِفَتْحِ الهَاءِ، وَسُكُونِ البَاءِ-، مِثْـلُ: هَبْ سَعْدًا[٧] وَفِيًّا.

وَالثَّالِثَ عَشَر:(جَعَلَ)[٨]، مِثْـلَ: جَعَلْتُ عَامِرًا مُسَافِرًا.

---

(١) التي ليست من الرأي، أي المذهب. فإنها إذا كانت منه تعدت إلى واحد. قال ابن مالك: «و (رأى) لا لإبصار، ولا رأي، ولا ضَرْب» التسهيل ص ٧١.

(٢) التي ليست بمعنى: حزن، ولا بمعنى حقد. فإنها إذا كانت بأحد المعنيين لا تتعدى. قال ابن مالك: «ووجد، لا لإصابة، ولا استغناء، ولا حزن، ولا حِقْد» شرح التسهيل ٢/ ٧٦. وانظر: المحصول لابن إياز ١/ ٣٢٨، والتذييل والتكميل ٦/ ٣٢.

(٣) قال السيوطي: «أثبتها الكوفية وابن مالك... وأنكرها البصرية وابن عصفور» الهمع ٢/ ٢١٤.

(٤) بمعنى «علم». انظر: الهمع ٢/ ٢١٤.

(٥) أي: ليست بمعنى (قصد)؛ لأنها إذا كانت بمعنى (قصد) تعدت لواحد. وانظر: التذييل ٦/ ٢١.

(٦) قال ابن الأثير: «وأمّا (هب): فبمعنى (احسب)، ولا تدخل في هذا الباب إلا إذا كانت أمرًا، كقولك: هب زيدا قائما» البديع ١/ ٤٤٦.
وقال السيوطي: «(هب) أثبته الكوفية، وابن عصفور، وابن مالك» الهمع ٢/ ٢١٣.

(٧) في (ب): سعيدا.

(٨) بمعنى: اعتقد. الهمع ٢/ ٢١٢. وانظر: البديع لابن الأثير ١/ ٤٤٧.

وَالرَّابِـعَ عَشَـر: (تَعَلَّمَ) - بِتَشْدِيدِ اللَّامِ المَفْتُوحَةِ، وَسُكُونِ المِيمِ- بِمَعْنَى: اعْلَمْ[١]، مِثْـلُ: تَعَلَّمَ أَبَاكَ عَطُوفًا.

وَالخَامِسَ عَشَر: (قَالَ)[٢]، مِثْـلُ: قُلْتُ اللهَ رَؤوفًا[٣].

❊ ❊ ❊

---

(١) ومنه أيضًا قول الشاعر:

تَعَلَّـم شِـفَاءَ النَّفْـسِ قَهْـرَ عَدُوِّهَـا ... فَـبَـالِـغْ بِلُطْفِ التَّحَيُّل والمَكْرِ

قـال العيني: «الاستشـهاد فيه: على أن تعلـم بمعنى اعلم، وأنه استدعى مفعولين ونصبهما....» المقاصـد النحويـة ٢/ ٨٢٦. وانظـر: شـرح التسـهيل لابـن مالـك ٢/ ٧٩، والتذييـل والتكميل ٦/ ٣٠.

(٢) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٤٦٠، والمفصل ص٣٤٥.

(٣) في (ب): أكبر.

تَنْبِيهَاتٌ

الأَوَّلُ: تَقَدَّمَ أَنَّ هَذِه الأَفْعَالَ إِمَّا لِليَقِينِ[١]، وَإِمَّا لِلظَّنِّ.

وَتَحْقِيقُ الكَلَامِ فِي ذَلِكَ: أَنَّ[٢] مِنْهَا مَا لَا يَكُونُ إِلَّا لِليَقِينِ؛ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ: «وَجَدَ، وَأَلْفَى، وَتَعَلَّمَ[٣]، وَدَرَى[٤]»[٥].

وَمِنْهَا مَا لَا يَكُونُ إِلَّا لِلظَّنِّ؛ وَهُوَ خَمْسَةٌ[٦]: «جَعَلَ، وَحَجَا، وَعَدَّ، وَهَبْ، وَزَعَمَ[٧]».

وَمِنْهَا مَا يَكُونُ تَارَةً لِلظَّنِّ، وَتَارَةً لِليَقِينِ[٨]، وَهُوَ البَاقِي إِلَّا «قَالَ»، وَسَيَأْتِي الكَلَامُ عَلَيهَا -إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى-[٩].

الثَّانِي: جَرَتْ عَادَةُ النَّحْوِيِّينَ أَنَّهُمْ يُعَبِّرُونَ بِلَفْظِ الفِعْلِ المَاضِي وَيُرِيدُونَ بِهِ مَا يَشْمَلُ الفِعْلَ المُضَارِعَ، وَفِعْلَ الأَمْرِ، وَغَيْرَهُمَا[١٠].

---

(١) انظر: الهمع ٢/ ٢١٣.

(٢) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٣) بمعنى: اعلم -كما تقدَّم.

(٤) قال ابن مالك: «وأكثر ما تستعمل معدَّاة بالباء...» شرح التسهيل ٢/ ٧٩.

(٥) قرَّر ذلك ابن هشام بقوله: «... تنقسم أربعة أقسام: أحدها: ما يفيد في الخبر يقينًا، وهو أربعة: وجد، وألفى، وتعلم بمعنى أعلم، ودرى» أوضح المسالك ٢/ ٣١. وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٧٦.

(٦) قال ابن هشام: «والثاني: ما يفيد في الخبر رجحانا، وهو خمسة: جعل، وحجا، وعد، وهب، وزعم» أوضح المسالك ٢/ ٣٤.

(٧) في (ب): وتعلم، والصواب المثبت.

(٨) وهي: (ظن، وحسب، وخال، ورأى) انظر: الهمع ٢/ ٢١٥-٢١٦.

(٩) سقط من (ب) قوله: «إن شاء الله تعالى».

(١٠) انظر: التذييل والتكميل ٦/ ١٤٣، والمقاصد الشافية ٢/ ٥٠٢، والهمع ٢/ ٢٤٧.

الثَّالِثُ: لُغَةُ «بَنِي سُلَيْمٍ»[١] استِعْمَالُ [١٨/ ب] لَفْظِ «القَوْلِ» مِثْلَ لَفْظِ «الظَّنِّ» مُطْلَقًا، أَيْ: سَوَاءٌ كانَ بِلَفْظِ المَاضِي أَوْ[٢] لا[٣]، وَلُغَةُ بَقِيَّةِ العَرَبِ اسْتِعْمَالُهُ مِثْل لَفْظِ «ظَنَّ» إِذَا كَانَ بِلَفْظِ الفِعْلِ المُضَارِعِ خَاصَّةً، لَكِنْ بِشُرُوطٍ لَا يَلِيقُ بَيَانُهَا بِهَذَا المُخْتَصَرِ[٤].

الرَّابِعُ: اسْتِعْمَالُ لَفْظِ «القَوْلِ» مِثْلَ لَفْظِ «الظَّنِّ» عَلَى كُلٍّ مِنَ اللغتَيْنِ المَذْكُورَتَيْنِ، لَيْسَ عَلَى سَبِيلِ الوجُوبِ بَلْ عَلَى سَبِيلِ[٥] الجَوَازِ[٦]، فَكَمَا يُقَالُ عَلَى اللغَةِ الأُولَى: قُلْتُ

---

(١) سُليم - بالتصغير: قبيلة من قيس عيلان، وهو سُليم بن منصور بن عكرمة بن خصَفة بن قيس بن عيلان. انظر: جمهرة أنساب العرب لابن حزم ص٢٦١.

(٢) في (ب): أم، والأصح المثبت. وانظر: مغني اللبيب ص ٦٣.

(٣) قال ابن مالك: «وبنو سُلَيم يجرون القول وفروعه مُجْرى الظن وفروعه؛ في نصب المبتدأ والخبر، وفتح أنّ الواقعة بعده.... وهذا الاستعمال عند غير بني سليم لا يكون إلا في المضارع، المسند إلى المخاطب، مقصودا به الحال، بعد استفهام متصل...» شرح التسهيل ٢/ ٩٥. وانظر: الكتاب ١/ ١٢٢، ١٢٤، ولباب الإعراب ص٤١٧، والمقاصد الشافية ٢/ ٥٠٣، والإقليد ٤/ ١٥٤٧، والتذييل والتكميل ٦/ ١٣٦، ١٤١، وتمهيد القواعد ٣/ ١٥٤٢، والهمع ٢/ ٢٤٧.

(٤) ذكره الجوجري بقوله: «وقد يجرى مجرى الظن فينصب المبتدأ والخبر مفعولين عند بني سُليم مطلقًا.... وعند غيرهم لابدّ من شروط أربعة: الأول: أن يكون القول فعلا ماضيا. الثاني: أن يكون بتاء الخطاب. وإلى هذين الشرطين أشار الشيخ بقوله: (وغيرهم) أي غير سُليم (يخصه بتقول). فلفظ به مضارعا مبدوءا بالتاء. الثالث: أن يكون بعد الاستفهام. وإلى هذا أشار بقوله: (بعد استفهام). والرابع: أن يتصل الفعل بالاستفهام، أو يُفصل بينهما بأحد ثلاثة أمور. إما ظرف.. وإما مجرور... وإما معمول...» شرح الشذور ٢/ ٦٦٤.

(٥) سقط من (ب) قوله:«الوجوب بل على سبيل».

(٦) قال السيوطي وفاقًا لأبي حيان: «وَإِذا اجْتمعت الشُّرُوط فالإعمال جَائِز لَا وَاجِب، فَتجوز الْحِكَايَة أَيْضا مُرَاعَاة للْأَصْل، نَحْو: أتقول زيد منطلق، وَكَذَا إعماله مُطلقًا فِي لُغَة بني سليم جَائِز لَا وَاجِب» الهمع ٢/ ٢٤٨، والتذييل والتكميل ٦/ ١٤٣. وانظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٤٦٠، والمقاصد الشافية ٢/ ٥٠٦، والارتشاف ٤/ ٢١٣٠، وشرح الألفية لابن عقيل ٢/ ٦١.

زَيْدًا قَائِمًا، كَذَلِكَ يُقَالُ: قُلْتُ زَيدٌ قَائِمٌ عَلَى سَبِيلِ الحِكَايَةِ، وَكَمَا يُقَالُ عَلَى اللغَةِ الثَّانِيَةِ: أَتَقُولُ[1] زَيْدًا قَائِمًا، كَذَلِكَ يُقَالُ: أَتَقُولُ زَيْدٌ قَائِمٌ، عَلَى الحِكَايَةِ أَيْضًا[2].

الخَامِسُ: لَا يُشْتَرَطُ فِي استِعْمَالِ لَفْظِ «القَوْلِ» مِثْلَ لَفْظِ «الظَّنِّ» أَنْ يَكُونَ مُتَضَمِّنًا لِمَعْنَى الظَّنِّ[3]، قَالَ[4] الشَّاعِرُ[5]:

قَالَتْ - وَكُنْتُ رَجُلاً فَطِينًا:

هَذَا لَعَمْرُ اللهِ إِسْرَائِينَا

السَّادِسُ: عُدَّ هَذَا الفِعْلُ - أَعْنِي «قَالَ» - مِنْ أَفْعَالِ القُلُوبِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ مَعْدُودًا مِنْهَا حَتَّى فِي حَالَةِ اسْتِعْمَالِهِ مُضَمَّنًا مَعْنَى الظَّنِّ يُبْنَى عَلَى التَّغْلِيبِ.

❊ ❊ ❊

---

(١) في (ب): تقول.

(٢) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٣) قال أبو حيان: «وزعم النحويون أن القول قد يجري مجري الظن في العمل وإن لم يضمن معناه.... وإلى هذا المذهب ذهب الأعلم، وأبو الحسن بن خروف، واختاره صاحب البسيط» التذييل ٦/ ١٤٢.

(٤) سقط من (ب) قوله: «الظن أن يكون متضمنًا معنى الظن قال»، والأصح المثبت.

(٥) من الرجز، ووردا بلا نسبة في: التمام لابن جني ص٢٢١، وأمالي القالي ٢/ ٤٦، والمحكم «ف ط ن»، وفي التعريب والمعرب ص٢٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٩٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٦٦، والدر المصون ١/ ١٢١، وشرح الألفية لابن الناظم ص١٥٢، وشرح الألفية لابن عقيل ٢/ ٦٢، وتخليص الشواهد ص٤٥٦، وتمهيد القواعد ٣/ ١٥٤٢، والمقاصد النحوية ٢/ ٨٨٣.

والشاهد فيه: إجراء بني سليم القول وفروعه مُجْرى الظن وفروعه في نصب المبتدأ والخبر، فنصب (إسرائين) بـ(قالت) مفعولا ثانيا، وجعل (هذا) مفعولا أولا، وإسرائين لغة في إسرائيل.

ص:

«النَّوْعُ السَّادِسُ عَشَـر: أَفْعَـالُ التَّصْيِيـرِ[١] تَنْصِبُ مَفْعُولَيْـنِ، ثَانِيهِمَـا كَذَلِكَ، وَهِيَ ثَمَانِيَـةُ أَفْعَالٍ: صَيَّـرَ، وَأَصَارَ، وَجَعَلَ، وَرَدَّ، وَتَـرَكَ، وَاتَّخَذَ، وَتَخِذَ، ووَهَبَ[٢]».

ش:

النَّوْعُ السَّـادِسَ عَشَـرَ مِنَ الأنْـوَاعِ المَذْكُورَةِ: أَفْعَالٌ عَمَلُهَـا نَصْب مَفْعُولَينِ، ثَانِيهِمَا كَذَلِكَ، أي: ثَانِيهِمَا عَبَارَةٌ عَنْ أَوَّلِهِمَا، وَهِيَ ثَمَانِيَـةُ أَفْعَالٍ[٣]:

الأَوَّلُ: (صَيَّـرَ)، مِثْـلَ: صَيَّرْتُ الطِّينَ خَزَفًا.

الثَّانِي: (أَصَارَ)[٤]، مِثْـلَ: أَصَرْتُ الفِضَّةَ خَاتَمًا.

وَالثَّالِثُ: (جَعَلَ)، مِثْـلَ: ﴿فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾[٥] [الفرقان: ٢٣].

وَالرَّابِـعُ: (اتَّخَذَ)، مِثْـلَ: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥].

وَالخَامِسُ: (تَخِذَ)، مِثْـلَ: ﴿لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧].

وَالسَّادِسُ: (رَدَّ)، مِثْـلَ: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٠٩].

(١) قال الجوجري: «وقيل للثاني: أفعال التصيير؛ لأنها للتحويل من حالة إلى حالة كـ: (صيرت الطين خزَفًا)، فأردت انتقاله عن الطينية إلى الخزفية» شرح الشذور ٢/ ٦٤٠.

(٢) في (أ): «وهبّ»، والصواب المثبت. وانظر: تمهيد القواعد ٣/ ١٤٨١.

(٣) انظر: التسهيل لابن مالك ص٧١، والتذييل والتكميل ٦/ ٣٨، وتمهيد القواعد ٣/ ١٤٦٥، والهمع ٢/ ٢١٧.

(٤) القصد: صير وأصار المنقولان من (صار) إحدى أخوات (كان) بالتضعيف والهمز. انظر: الهمع ٢/ ٢١٧.

(٥) أي: صيَّره.

وَالسَّابِعُ: (تَرَكَ)[١]، مِثْلَ: تَرَكْتُ زَيْدًا ذَا مَالٍ.

وَالثَّامِنُ: (وَهَبَ)[٢]، مِثْلَ: وَهَبْتُ عَمْرًا صَدِيقًا[١٩/ أ].

❊ ❊ ❊

ص:

«النَّوْعُ السَّابِعَ عَشَر: أَفْعَالٌ تَنْصِبُ مَفْعُولَينِ، ثَانِيهِمَا غَيْرُ الأَوَّلِ، مِثْلُ: أَعْطَى، وَكَسَى، وَاسْتَكْتَبَ».

ش:

النَّوْعُ السَّابِعَ عَشَر مِنَ الأَنْوَاعِ المَذْكُورَةِ: أَفْعَالٌ عَمَلُهَا نَصْبُ مَفْعُولَيْنِ ثَانِيهِمَا غَيْرُ الأَوَّلِ؛ بِمَعْنَى أَنَّ المُرَادَ بِالثَّانِي مِنْهُمَا غَيْرُ المُرَادِ بِالأَوَّلِ[٣]، مِثْلُ: أَعْطَى، وَكَسَى،

---

(١) قال السيوطي: «وأنكر بعضهم تعدي: ترك، وتخذ، واتخذ إلى اثنين، وقال: إنما يتعدى إلى واحد، والمنصوب الثاني حال» الهمع ٢/ ٢١٨.

(٢) قال السّيوطي: «ولا يستعمل بمعنى (صير) إلا الماضي فقط» الهمع ٢/ ٢١٧.

(٣) سقط من (ب) قوله: «بمعنى: أن المراد بالثاني منهما غير المراد بالأول».
قال ابن يعيش: «أمّا ما يتعدّى إلى مفعولَيْن، فهو على ضربين: أحدهما ما يتعدّى إلى مفعولَين، ويكون المفعول الأول منهما غير الثاني. والآخر أن يتعدّى إلى مفعولين، ويكون الثاني هو الأول في المعنى. فأما الضرب الأوّل، فهي أفعال مُؤَثرة تنفذ من الفاعل إلى المفعول، وتؤثر فيه، نحوَ قولك: (أعطى زيد عبدَ الله درهمًا)، و (كسا محمّد جعفرًا جبة)، فهذه الأفعالُ قد أثرت إعطاءَ الدرهم في عبد الله، وكسوَةَ الجبة في جعفر. ولا بد أن يكون المفعول الأول فاعلًا بالثاني، ألا ترى أنك إذا قلت: (أعطيت زيدًا درهمًا)، فـ(زيدٌ) فاعلٌ في المعنى لأنه آخذ الدرهم؟ وكذلك (كسوتُ زيدًا جبةً)، «فـ(زيدٌ) هو اللابس للجبة» شرح المفصل ٧/ ٦٣. وانظر: المحصول لابن إياز ١/ ٣٢٠، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢/ ٣٦٠-٣٦١، والمقاصد الشافية ٢/ ٥٢٢.

وَاسْتَكْتَبَ[1]، تَقُولُ: أَعْطَيْتُ[2] زَيْدًا دِرْهَمًا، وَكَسَوْتُ عَمْرًا قَمِيصًا، وَاسْتَكْتَبْتُ بَكْرًا كِتَابًا.

تنبيه:

هَذِهِ الأَفْعَالُ -أَعْنِي المُتَعَدِّيَةَ إلى مَفْعُولَيْنِ ثَانِيهِمَا غَيْر الأَوَّلِ- غَيْرُ مَحْصُورَةٍ، كَمَا جَزَمَ بِذَلِكَ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ[3].

❊ ❊ ❊

ص:

«**النَّوْعُ الثَّامِنَ عَشَر: أَفْعَالٌ تَنْصِبُ ثَلاثَة مَفَاعِيل**[4]؛ **وَهِيَ سَبْعَةُ أَفْعَالٍ: (أَعْلَمُ، وَأَرَى، وَأَنْبَأَ، وَنَبَّأَ، وَأَخْبَرَ، وَخَبَّرَ، وَحَدَّثَ)**».

ش:

النَّوْعُ الثَّامِنَ عَشَرَ مِنَ الأَنْوَاعِ المَذْكُورَةِ: أَفْعَالٌ عَمَلُهَا نَصْبُ ثَلاثَة مَفَاعِيل؛ وَهِيَ سَبْعَةُ أَفْعَالٍ[5]:

---

(١) انظر: المقتضب ٣/ ٩٣، والأصول ١/ ١٧٧، وسرائر النحو ص٩٦، والتبصرة للصيمري ١/ ١٢٠، والمفصل ص٣٤١، والبديع لابن الأثير ١/ ٤٥٤، وشرح الألفية لابن عقيل ٢/ ٦٦، والنحو الوافي ٢/ ١٦٦.

(٢) في (ب): أعطى.

(٣) قال ناظر الجيش: «ومأخذ هذا النوع السماع» تمهيد القواعد ٤/ ١٧٣٤. وانظر: الكتاب ١/ ٣٧ - ٣٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٠٤، ٣٠٥، والمقرب ١/ ١٢١.

(٤) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٥) قال السيوطي: «وَأَلْحق سِيبَوَيْهِ بِـ(أَعْلَم): نبأ، وَاللَّخْمِيّ: أنبأ، وَعرف، وأشعر، وأدري. وَالْفراء: خبّر وَأخْبر، والكوفية والمتأخرون: حدّث. والأخفش وَابْن السراج: أَظن، وأحسب، وأخال، وأزعم، وأوجد. وَابْن مَالك وَقوم: أرى الحلمية. والحريري: علم، والجرجاني: استعطى، وَبَعْضهمْ: أكسى» الهمع ٢/ ٢٥١. وانظر: الكتاب ١/ ٤٣، وشرح المقدمة المحسبة =

الأَوَّلُ: (أَعْلَمُ)، مِثْـلَ: أَعْمَلْتُ زَيْدًا عَمْرًا مُنْطَلِقًا.

وَالثَّانِي: (أَرَى)، مِثْـلَ: أَرَيْتَ بَـكْرًا بِشْرًا قَائِمًا.

وَالثَّالِثُ: (أَنْـبَأَ)، مِثْـلَ: أَنْـبَأْتُ عَمْرًا سَعِيدًا مُسَافِرًا.

وَالرَّابِـعُ: (نَـبَّـأَ) – بِتَشْدِيدِ البَاءِ المَفْتُوحَةِ –، مِثْـلَ: نَـبَّـأْتُ خَالِدًا سَعِيدًا عَالِمًا.

وَالخَامِسُ: (أَخْبَـرَ)، مِثْـلَ: أَخْبَرْتُ عَامِرًا عَلِيًّا صَادِقًا.

وَالسَّادِسُ: (خَبَّـرَ) – بِتَشْدِيدِ البَاءِ المَفْتُوحَةِ، مِثْـلَ: خَبَّرْتُ مُحَمَّدًا عَلِيًّا ذَاهِبًا.

وَالسَّـابِـعُ: (حَـدَّثَ) –بِتَشْـدِيدِ الـدَّالِ المَفْتُوحَةِ–، مِثْـلَ: حَدَّثْتُ[1] عَبْـدَ اللهِ نَصْرًا فَاضِلاً.

تَنْبِيهٌ:

(أَعْلَـمُ، وَأَرَى) بِمَعْنًـى وَاحِدٍ، عَمَـلُ كُلٍّ مِنْهُمَـا بِالأَصَالَةِ[2]، وَأَمَّا الخَمْسَـةُ البَاقِيَـةُ فَعَمَلُهَا بِالفَرْعِيَّـةِ وَالحَمْلِ عَلَيهَا؛ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَاهُمَا[3].

❊ ❊ ❊

= لابـن بابشـاذ ٢/ ٣٦٣، والمحصـول لابن إيـاز ١/ ٣٣٩، واللمحة في شـرح الملحة ١/ ٣٢٨، والتذييل والتكميل ٦/ ١٦٤-١٧٢، وشـرح الألفية لابن الناظم ص١٥٥، وشـرح الشـذور لابن هشام ص٤٨٤.

(١) في (ب): حدث.

(٢) قال السيوطي: «المجمع على تعديته إلى ثلاثة: أعلم وأرى» الهمع ٢/ ٢٥١.

(٣) في (ب): معناها.

ص:

«النَّوْعُ التَّاسِعَ عَشَرَ: الأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ تَرْفَعُ الاسْمَ وَتَنْصِبُ الخَبَرَ(١)، وَهِيَ ثَلاثَةَ عَشَرَ فِعْلاً: (كَانَ، وَصَارَ، وَأَصْبَحَ، وَأَمْسَى، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَلَيْسَ، وَزَالَ، وَبَرِحَ، وَفَتِئَ، وَانْفَكَّ، وَدَامَ)».

ش:

النَّوْعُ التَّاسِعَ عَشَرَ مِنَ الأَنْوَاعِ المَذْكُورَةِ: أَفْعَالٌ عَمَلُهَا رَفْعُ الاسمِ وَنَصْبُ الخَبَرِ(٢)؛

---

(١) المؤلف على المحجة البصرية في ذلك، قال ابن الخباز: «ترفع الأول ويسمى اسم (كان)، وتنصب الثاني ويسمى خبر (كان)» الغرة المخفية ٢/ ٤١٩. والكوفيون على أنها لم تعمل في الاسم ولا في الخبر، فالاسم باق على رفعه، قال السيوطي: «فأما (كان) فمذهب البصريين أنها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها... ومذهب الكوفيين: أنها لم تعمل فيه شيئا، وأنه باق على رفعه» الهمع ٢/ ٦٣.
والخبر عند الكوفيين منصوب على الحال. قال العكبري: «وأما الخبر فمنصوب بـ(كان) عند البصريين. وقال الكوفيون: ينتصب على القطع - يعنون: الحال» اللباب ١/ ١٦٧.
ونقل السيوطي عن الفراء مذهبًا آخر بقوله: «وذهب الفراء إلى أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل، وأن الخبر انتصب لشبهه بالحال، فـ: (كان زيد ضاحكا) مُشَبَّهٌ عنده بـ(جاء زيد ضاحكًا)..» الهمع ٢/ ٦٤، وورد رأي الفراء أبو حيان في التذييل والتكميل ٤/ ١١٦. **وتحرَّ تفصيل ذلك في:** التبيين ص٢٩٥، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٨٢١، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٤٩، وتلقيح الألباب في عوامل الإعراب ص٦٤، والتذييل والتكميل ٤/ ١١٥، وائتلاف النصرة ص١٢١.

(٢) علل ابن الوراق لذلك بقوله: «إن قال قائل: لم وجب لهذه الأفعال أن ترفع الأسماء وتنصب الأخبار وليست بأفعال مؤثرة، وإنما يخبر عنه بها عما مضى ويخبر عما يستقبل، ولا يخبر أنه قد وقع فعل على مفعول، نحو قولك: كان زيد قائما؟. فالجواب: في ذلك أن هذه الأفعال لما كانت عبارة عن الجمل وجب من حيث كانت أفعالا أن يجري حكم ما بعدها كحكمه بعد الأفعال، ولو أبطلنا عملها لحصل بعدها اسمان مرفوعان من غير عطف ولا تثنية، وهذا لا يوجد له نظير في الأفعال الحقيقية، فوجب أن ترفع أحد الاسمين؛ ليكون المرفوع كالفاعل، وتنصب الثاني ليكون كالمفعول، فلهذا وجب أن ترفع الأسماء وتنصب الأخبار» علل النحو ص٢٤٥.

وَهِيَ ثَلاثَـةَ عَشَرَ فِعْلاً[١]:

الأَوَّلُ: (كَانَ)[٢]، مِثْـلَ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦، وغيرها].

وَالثَّانِي: (صَارَ)، مِثْـلَ: صَارَ زَيْدٌ عَالِمًا.

وَالثَّالِثُ: (أَصْبَحَ)، مِثْـلَ: أَصْبَحَ زَيْدٌ مُسَافِرًا.

وَالرَّابِـعُ: (أَمْسَى)، مِثْـلَ: أَمْسَى عَمْرٌو مُنْطَلِقًا.

وَالخَامِسُ [١٩/ ب]:(أَضْحَى)، مِثْـلُ: أَضْحَى خَالِدٌ مُصَلِّيًا.

وَالسَّادِسُ: (ظَلَّ)، مِثْـلَ: ظَلَّ بَـكْرٌ صَائِمًا.

وَالسَّابِـعُ: (بَاتَ)، مِثْـلَ: بَاتَ بِشْرٌ سَاهِرًا.

وَالثَّامِنُ: (لَيْسَ)[٣]، مِثْـلَ: لَيْسَ عَامِرٌ قَائِمًا.

وَالتَّاسِعُ: (زَالَ)[٤]، مِثْـلُ: مَازَالَ زَيْدٌ مُحْسِنًا.

---

(١) وما تصرف منها. انظر: الجمل للزجاجي ص٤١، والغرة المخفية ٢/ ٤٢٠، والهمع ٢/ ٧٤.
وقـال ابـن الأثير: «وقد ألحقـوا بها: (آض)، و (عـاد)، و (غـدا)، و (راح).....» البديع ١/ ٤٦٠.
وانظر: الهمع ٢/ ٧٠-٧١.

(٢) قـال ابـن إياز البغدادي: «وأما تقديـم (كان) على أخواتها، فقال العبـدي: لأنها اختصت بحكم لا يكون في سائر الأفعال، وتصرُّف لا يوجد في غيرها» المحصول ١/ ٣٨٧.

(٣) قال أبو حيان: «وكلها أفعال بلا خلاف إلا (ليس)، فمذهب أبي بكر بن شـقير وأبي علي الفارسـي فـي أحـد قوليه، وجماعة من أصحابـه، أنها حرف، ولم يجعلا اتصال الضمائـر المرفوعة بها وتاء التأنيث دليلًا على فعليتها؛ لأن حد الفعل لا ينطبق عليها. ومذهب الجمهور أنها فعل...» التذييل ٤/ ١١٧. وانظـر: الحلبيات ص٢٢٢، وإيضاح الشـعر ١/ ١٠، والبصريات٢/ ٨٣٣، والإنصاف ١/ ١٦٠، وشـرح الجمـل لابـن عصفـور ١/ ٣٧٨، والبسـيط فـي شـرح الجمل لابن أبـي الربيع ٢/ ٧٥٢، والإقليد ٣/ ١٥٧٨.

(٤) أي من (زال يزال) ضدّ: ثبت. =

وَالعَاشِرُ: (بَرِحَ)، مِثْلَ: مَا بَرِحَ بَكْرٌ مُنْعِمًا.

وَالحَادِي عَشَر: (فَتِئَ) - بِكَسْرِ التَّاءِ وَضَمِّهَا وَفَتْحِهَا مَهْمُوزًا[1]، مِثْلَ: مَا فَتِئَ عَمْرٌو نَاصِحًا.

وَالثَّانِي عَشَر: (انْفَكَّ)، مِثْلَ: مَا انْفَكَّ خَالِدٌ أَمِيرًا.

وَالثَّالِثَ عَشَر: (دَامَ)، مِثْلَ: تَصَدَّقْ مَادُمْتَ وَاجِدًا.

❊ ❊ ❊

= قال ابن الوراق: «واعلم أن (زال) التي تحتاج إلى اسم وخبر أصلها (فَعِلَ يَفْعَلُ) كـ(علم يعلم)، تقول من ذلك: زال يزال، كما تقول: خاف يخاف، فأما التي تقول فيها: زال يزول، فليست من هذا الباب في شيء، ولكنها تستعمل في غيرها من الأفعال، كقولك: زال زيد عن المكان يزول عنه..» علل النحو ص ٢٥٠. وانظر: الحلبيات ص٢٧٣، والبديع لابن الأثير ١/ ٤٦٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣٤، والتذييل والتكميل ٤/ ١٤٤.

(١) والأشهر الكسر. وانظر: المحكم، والتاج: (ف ت أ)، والتذييل والتكميل ٤/ ١٤٦، والهمع ٢/ ٦٧.

فَصْلٌ
فِي مَعَانِي هَذِهِ الأَفْعَالِ

تَدُلُّ (كَانَ) عَلَى ثُبُوتِ خَبَرِهَا لِاسْمِهَا فِي الزَّمَانِ المَاضِي.

وَتَدُلُّ (صَارَ) عَلَى انْتِقَالِ اسْمِهَا مِنْ وَصْفٍ إِلَى الاتِّصَافِ بِخَبَرِهَا(١).

وَتَدُلُّ (أَصْبَحَ، وَأَمْسَى، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ) عَلَى اتِّصَافِ أَسْمَائِهَا بِأَخْبَارِهَا فِي: الصَّبَاحِ، وَالمَسَاءِ، وَالضُّحَى، وَالنَّهَارِ، والليلِ(٢).

وَقَدْ تَكُونُ هَذِهِ الأَفْعَالُ الخَمْسَةُ(٣) بِمَعْنَى (صَارَ)(٤).

وَتَدُلُّ (لَيْسَ) عَلَى نَفْيِ خَبَرِهَا عَنِ اسْمِهَا حَالاً(٥).

وَقَدْ تَكُونُ لِنَفْيِ خَبَرِهَا عَنْهُ مَاضِيًا، وَلِنَفْيِهِ عَنْهُ مُسْتَقْبَلاً.

وَتَدُلُّ (زَالَ، وَبَرِحَ، وَفَتِئَ، وَانْفَكَّ) مَعَ الشَّرْطِ الَّذِي سَأَذْكُرُهُ لَهَا عَلَى [اسْتِمْرَارِ

---

(١) انظر: الغرة المخفية ٢/ ٤٢٦.

(٢) انظر: التخمير ٣/ ٢٩٠، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٥٦٨، والتذييل والتكميل ٤/ ١٣٩، وما بعدها، وشرح الأجرومية للعصامي ص٦٦-٦٧.

(٣) قال ناظر الجيش: «يعني المذكورة أولا؛ وهي: كان، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وظل» تمهيد القواعد ٣/ ١٠٩٩.

(٤) قال ابن مالك: «وترد الخمسة الأوائل بمعنى (صار) ويلحق بها ما رادفها» التسهيل ص٥٣. وانظر: شرحه لابن مالك ١/ ٣٤٤، والتذييل والتكميل ٤/ ١٤٨، ١٥٦.

(٥) قال الزمخشري: «وليس معناه نفي مضمون الجملة في الحال، تقول: ليس زيد قائما الآن، ولا تقول: ليس زيد قائمًا غدًا» المفصل ص٣٥٥. وانظر: الإقليد ٣/ ١٥٧٧، والتخمير ٣/ ٢٩٨، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٥٦٩، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٠٤.

أَخْبَارِهَـا لِأَسْـمَائِهَا، فَإِذَا قُلْتَ مَثَلاً: مَا زَالَ زَيْدٌ عَالِمًـا، كَانَ مَعْنَاهُ: إِنَّ زَيْدًا ثَابِتٌ لَـهُ العِلْم على وَجْهِ الاستِمْرَارِ.

وَتَدُلُّ (دَامَ) مَعَ الشَّـرْطِ الآتِي عَلَى][1] تَحْدِيدِ أَمْرٍ بِمُدَّةِ ثُبُوتِ خَبَرِهَا لِاسْـمِهَا، فَإِذَا قُلْتَ: تَصَدَّقْ مَا دُمْتَ وَاجِدًا، فَالمَعْنَى: تَصَدَّقْ[2] مُدَّةَ دَوَامِكَ وَاجِدًا، أَيْ: مُسْتَغْنِيًا[3].

❋❋❋

تنبيهٌ:

تَعْمَـلُ الأَفْعَالُ الثَّمَانِيَـةُ المُتَقَدِّمَةُ هَذَا العَمَل - أَعْنِي رَفْعَ الاسـمِ وَنَصْبَ الخَبَرِ بِلَا شَرْطٍ، وَأَمَّا الخَمْسَةُ البَاقِيَـةُ فَلَا تَعْمَلُ العَمَلَ المَذْكُورَ إِلَّا بِشَرْطٍ[4].

وَالشَّرْطُ فِي: (زَالَ، وَبَرِحَ، وَفَتِـئَ، وَانْفَكَّ) أَنْ تَقَعَ إِمَّا بَعْدَ نَفْيٍ كَمَا مَثَّلْتُ لَـهُ.

أَوْ بَعْـدَ نَهْـيٍ، مِثْـلُ: لَا تَـزَلْ مُجْتَهِـدًا، وَلَا تَبْرَحْ مُعْتَقِدًا، وَلَا تَفْتِـئْ ذَاكِرًا، وَلَا تَنْفَكَّ شَاكِرًا.

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٢) في (أ): صدق، والصَّواب المثبت.

(٣) انظر: علل النحو لابن الوراق ص٢٤٧، ٢٥٠، ولباب الإعراب ص٤٢٤.

(٤) قـرَّر ذلـك السـيوطي بقوله: «والمتفـق على عده من هذه الأفعال ثلاثة عشـر ثمانية لا شـرط لها؛ وهي: كان وأصبح وأضحى وأمسـى وظل وبات وصار وليس. وواحد شـرطه أن يقع صلة لـ (ما) الظرفيـة، وهي المصدرية المـراد بها وبصلتها التوقيت، وهو (دام).... وأربعة شـرطها: تقدم نفي أو شـبهه؛ وهـو النهي والدعـاء، وهـي: زال ماضي يزال، وانفـك، وبرح، وفتـئ، والأربعة بمعنى واحد باتفاق النحويين» الهمع ٢/ ٦٥. وانظر: المقدمة الجزولية ص١٠٢، ودليل الطالبين لكلام النحوييـن ص٤٢، واللمحة في شـرح الملحة ٢/ ٥٦٩، وشـرح التسـهيل لابـن مالك ١/ ٣٣٣، وتوضيـح المقاصد ١/ ٤٩٢، وشـرح الشـذور للجوجري ١/ ٣٦٢، وإعانة الإنسـان على إحكام اللسان ص٣٧، وشرح الآجرومية للعصامي ص٦٧.

أَوْ بَعْدَ دُعَاءٍ، مِثْلُ: لَا زِلْتَ وَدُودًا، وَلَا بَرِحْتَ مَسْعُودًا، وَلَا فَتِئْتَ مَسْرُورًا، وَلَا انْفَكَكْتَ مَشْكُورًا.

وَالشَّرْطُ فِي (دَامَ) أَنْ تَقَعَ بَعْدَ (مَا) المَصْدَرِيَّةِ وَالظَّرْفِيَّةِ خَاصَّةً، مِثْلُ مَا مَثَّلْتُ بِهِ.

❊ ❊ ❊

ص:

«النَّوْعُ المُتَمِّمُ عِشْرِينَ: أَفْعَالُ المُقَارَبَةِ، تَعْمَلُ كَالتِي قَبْلَهَا، وَهِيَ سِتَّةَ عَشَرَ فِعْلاً: (عَسَى، وَحَرَى، وَاخْلَوْلَقَ، وَكَادَ، وَكَرَبَ، وَأَوْشَكَ، وَهَلْهَلَ، وَأَلَمَّ، وَأَوْلَى، وَطَفِقَ، وَعَلِقَ، وَأَنْشَأَ، وَأَخَذَ، وَجَعَلَ، وَهَبَّ، وَقَامَ».

ش:

النَّوْعُ المُتَمِّمُ للعِشْرِينَ مِنْ أَنْوَاعِ العَوَامِلِ اللفظِيَّةِ [٢٠/ أ] السَّمَاعِيَّةِ، وَهُوَ خَاتِمَتُهَا: أَفْعَالُ المُقَارَبَةِ[١]، أَيِ: القُرْبِ[٢]، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ بِهَذَا الاسْمِ مَعَ أَنَّهَا لَا تَدُلُّ كُلُّهَا على المُقَارَبَةِ، بَلْ مِنْهَا مَا يَدُلُّ عَلَيهَا، وَمِنْهَا مَا لَا يَدُلُّ عَلَيهَا، كَمَا سَأُبَيِّنُهُ؛ تَغْلِيبًا لِلبَعْضِ الدَّالِّ عَلَيهَا عَلَى البَعْضِ الآخَرِ[٣].

---

(١) قال ابن الحاجب: «أفعال المقاربة: ما وضع لدنوّ الخبر رجاء، أو حصولا، أو أخذًا فيه» الكافية ص٤٨. وانظر: التعريفات ص٤٩، والتعاريف ص٨٠، والكليات ص٧٤٩.

(٢) قال الزجاجي: «اعلم أنها لمقاربة الفعل، واستدناء وقوعه» الجمل ص٢٠٠. وانظر: المقتضب ٣/ ٦٨، والمحصول لابن إياز ١/ ٣٩٣.
وقال الشاطبي: «وإنما سُمّيت أفعالَ المقاربة؛ لأنها جِيءَ بها لتدلّ على تقريب الخبر من المخبَرِ عنه، فإنما أتت لمعنى في المبتدأ والخبر، كما جاءت (كان) وأخواتُها لمعنى فيهما، وهو كونُ ذلك في الزمان المعيّن؛ فلذلك عُدّت من النواسخ» المقاصد الشافية ٢/ ٢٦١. وانظر: الفاخر للبعلي ١/ ٢٦٠.

(٣) قال السيوطي: «الثَّانِي من نواسخ الإِبْتِدَاء: أَفعَال المقاربة، وتسميتها بذلك على سَبِيل =

وَعَمَلُ هَذِهِ الأَفْعَالِ مِثْلُ عَمَلِ الَّتِي ذَكَرْتُ قَبْلَهَا(١)، وَهِيَ الأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ، فَتَرْفَعُ الاسْمَ وَتَنْصِبُ الخَبَرَ(٢).

وَإِنَّمَا جَرَتْ عَادَةُ النَّحْوِيِّينَ بِذِكْرِهَا مُسْتَقِلَّةً عَلَى حِدَةٍ، غَيْرَ مَنْظُومَةٍ فِي سِلْكِ الأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ؛ لِانْفِرَادِهَا عَنْهَا بِأَحْكَامٍ ذُكِرَتْ فِي المُطَوَّلَاتِ(٣)، وَسَأُنَبِّهُ عَلَى بَعْضِهَا، وَهِيَ سِتَّةَ عَشَرَ فِعْلاً(٤):

الأَوَّلُ، وَالثَّانِي، وَالثَّالِثُ: (عَسَى(٥)، وَحَرِيَ -بِفَتْحِ الحَاءِ وَكَسْرِ الرَّاءِ المُهْمَلَتَيْنِ-،

= التغليب» الهمع ٢/ ١٣١.
أو من باب تسمية الكل باسم الجزء كما صرح بذلك أبو حيان في التذييل والتكميل ٤/ ٣٢٨، وابن هشام في: أوضح المسالك ١/ ٣٠١، وابن عقيل في شرحه على الألفية ١/ ٣٢٣.

(١) أي (كان) وأخواتها.

(٢) قال ابن مالك: «الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة مساوية لـ (كان) وأخواتها في النقصان، واقتضاء، اسم مرفوع، وخبر منصوب» شرح الكافية الشافية ١/ ٤٥٠. وانظر: إعانة الإنسان على إحكام اللسان ص٣٨.
وقال ابن إياز: «وتفارق أفعال المقاربة أخواتها بأنها لا يكون خبرها إلا فعلاً» المحصول ١/ ٣٩٣، وانظر: تلقيح الألباب في عوامل الإعراب ص٩٤، والفاخر للبعلي ١/ ٢٦٠، وأوضح المسالك ١/ ٣٠٢، وتوضيح المقاصد ١/ ٥١٥، والتصريح للأزهري ١/ ٦٧٥.

(٣) قال الشاطبي: «... وكان الأصلُ فيها أن تدخل في باب (كان)، إلا أنّها اختصّت عن كان وأخواتها بحكمٍ لا يكونُ فيها، فلذلك أخرجوها عنها.» المقاصد الشافية ٢/ ٢٦١. وانظر: قواعد المطارحة ص٦٨.

(٤) قرّر ذلك ابن مالك بقوله: «وجملتها ستة عشر فعلًا» شرح التسهيل ١/ ٣٨٩.
وقال ابن عقيل: «ولا خلاف في أنها أفعال إلا (عسى)، فنقل الزاهد عن ثعلب أنها حرف، ونسب أيضا إلى ابن السراج، والصحيح أنها فعل» شرح الألفية ١/ ٣٢٢. وانظر: التذييل والتكميل ٤/ ٣٢٧.

(٥) في المصباح المنير ٢/ ٤١٠- (ع س ى): «وقد تأتي بمعنى الظن واليقين». وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨٩.

وَاخْلَوْلَقَ- بِخَاءٍ مُعْجَمَةٍ، ثُمَّ قَافٍ-)، وَهَذِهُ الأَفْعَالُ الثَّلاثَةُ تَدُلُّ عَلَى الرَّجَاءِ(١)، أَيْ: عَلَى رَجَاءِ ثُبُوتِ أَخْبَارِهَا لِأَسْمَائِهَا(٢).

وَالرَّابِعُ، وَالخَامِسُ، وَالسَّادِسُ، وَالسَّابِعُ، وَالثَّامِنُ، وَالتَّاسِعُ: (كَادَ، وَكَرَبَ -بِفَتْحِ الرَّاءِ وَكَسْرِهَا، وَالفَتْحُ أَفْصَحُ-(٣)، وَأَوْشَكَ، وَهَلْهَلَ، وَأَلَمَّ-[بِتَشْدِيدِ المِيمِ](٤)-، وَأَوْلَى(٥))(٦)، وَهَذِهِ الأَفْعَالُ السِّتَّةُ تَدُلُّ عَلَى المُقَارَبَةِ، أَيْ: عَلَى قُرْبِ ثُبُوتِ أَخْبَارِهَا لِأَسْمَائِهَا(٧).

وَالعَاشِرُ، وَالحَادِي عَشَرَ، وَالثَّانِي عَشَرَ، وَالثَّالِثَ عَشَرَ، وَالرَّابِعَ عَشَرَ،

---

(١) قال ابن مالك: «... ولرجائه: عسى وحرى واخلولق، وقد ترد (عسى) إشفاقا» التسهيل ص٥٩.
وقال السيوطي: «وعسى واخلولق لترجيه، وزاد ابن مالك وابن طريف والسرقسطي: حرى. وثعلب: قام. والبهاري: كارب، وقارب، وقرب، وأحال، وأقبل، وأظل، وأشفى، وشارف، ودنا، وأثر، وقعد، وذهب، وازدلف، ودلف، وأزلف، وأشرف، وتهيأ، وأسف، وبعضهم: طار، وانبرى، ونشب. واللخمي: ابتدأ، وعبأ» الهمع ٢/ ١٣١. وانظر: التذييل والتكميل ٤/ ٣٢٨.

(٢) انظر: شرح الشذور للجوجري ١/ ٣٧٤.

(٣) انظر: شرح الألفية لابن عقيل ١/ ٣٣٧، والهمع ٢/ ١٣٢.

(٤) ما بين المعقوفين استدراك من حاشية الأصل وأشير إلى موضعه.
قال السيوطي: «وَمن شواهدها حَدِيث: (وَإِن مِمَّا ينْبت الرّبيع يقتل أَو يُلِمّ)، أي: يلم أن يقتل. وَحَدِيث: (لَوْلَا أنه شَيْء قَضَاهُ الله لألَمّ أن يذهب ببصره)...» الهمع ٢/ ١٣٢. وانظر: التذييل والتكميل ٤/ ٣٤١.

(٥) وهو أغربها، وَمن شواهدها قَوْله:

فعادى بَين هاديَتَين مِنْهَا ... وأَوْلى أَن يزِيد على الثَّلاثِ

انظر: الهمع ٢/ ١٣١-١٣٢.

(٦) قال السيوطي: «كَاد، وكرب، وأوشك، وهلهل، وَأولى، وألم: لمقاربة الْفِعْل» الهمع ٢/ ١٣١.

(٧) انظر: شرح الأشموني على الألفية ١/ ٢٧٣.

وَالخَامِسَ عَشَرَ، وَالسَّادِسَ عَشَرَ: (طَفِقَ- بِكَسْرِ الفَاءِ، وَقَدْ تُفْتَحُ[1]، وَقَدْ تُبْدَلُ يَاءً مَكْسُورَةً-، وَعَلِقَ -عَلَى وَزْنِ عَلِمَ، وَأَنْشَأَ[2]، وَأَخَذَ، وَجَعَلَ، وَهَبَّ - عَلَى وَزْنِ رَدَّ-، وَقَامَ)[3]، هَذِهِ الأَفْعَالُ السَّبْعَةُ تَدُلُّ عَلَى الشُّرُوعِ[4]، أَيْ: عَلَى شُرُوعِ أَسْمَائِهَا فِي أَخْبَارِهَا[5].

* * *

تنبيه:

يَجِبُ فِي أَخْبَارِ[6] هَذِهِ الأَفْعَالِ السِّتَّةَ عَشَرَ أَنْ تَكُونَ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً مَبْدُوءَةً بِمُضَارِعٍ مُسْنَدٍ إِلى ضَمِيرٍ رَاجِعٍ إِلَى اسْمِهَا، وَلِهَذَا الفِعْلُ المُضَارِعُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى (أَنْ) المَصْدَرِيَّةِ أَرْبَعَةُ أَحْوَالٍ:

وُجُوبُ الاقْتِرَانِ بِهَا، وَوجُوبُ التَّجَرُّدِ عَنْهَا، وَجَوَازُ الأَمْرَينِ مَعَ غَلَبَةِ الاقْتِرَانِ، وَجَوَازُ الأَمْرَينِ مَعَ غَلَبَةِ التَّجَرُّدِ.

فَيَجِبُ اقْتِرَانُهُ بِـ(أَنْ) المَصْدَرِيَّةِ بَعْدَ: (حَرِيَ، وَاخْلَوْلَقَ)[7]؛ مِثْلُ: حَرِيَ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ، وَاخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمْطِرَ.

---

(١) والكسر أشهر. انظر: الهمع ٢/ ١٣٢.

(٢) في (ب): ونشأ، وهو تحريف.

(٣) وأغربهن: علق، وهب كما نص ابن مالك. انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٨٩، وانظر: التذييل ٤/ ٣٢٩، والهمع ٢/ ١٣٣.

(٤) انظر: الهمع ٢/ ١٣٢-١٣٣.

(٥) انظر: التصريح للأزهري ١/ ٦٧٦.

(٦) في (ب): خبر، والأصح المثبت.

(٧) انظر: التصريح للأزهري ١/ ٦٩٣.

وَيَجِبُ تَجَرُّدَهُ مِنْهَا بَعْدَ أَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ، وَبَعْدَ أَفْعَالِ الشُّرُوعِ كُلِّهَا[١]؛ مِثْلُ: هَلْهَلَ زَيْدٌ يَقُومُ، وَطَفِقَ عَمْرُو يَصُومُ، وَعَلِقَ [٢٠/ ب] بَكْرٌ يَعْدُو، وَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو، وَأَخَذَ سَعِيدٌ يَقُولُ، وَجَعَلَ بِشْرٌ يَصُولُ، وَهَبَّ خَالِدٌ يَتَكَلَّمُ، وَقَامَ عَامِرٌ يَتَعَلَّمُ.

وَيَجُوزُ الأَمْرَانِ مَعَ غَلَبَةِ الاقْتِرَانِ بَعْدَ «عَسَى، وَأَوْشَكَ»[٢]، مِثْلُ: عَسَى زَيْدٌ يَخْرُجُ، وَكَادَ زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ، وَكَرُبَ عَمْرٌو يَقُومُ، وَكَرُبَ عَمْرٌو أَنْ يَقُومَ[٣].

❊ ❊ ❊

ص:

«وَأَمَّا العَامِلُ القِيَاسِيُّ، فَهُوَ سِتَّةَ عَشَرَ نَوْعًا:».

ش:

لَمَّا أَنْهَيْتُ الكَلامَ عَلَى العَوَامِلِ اللفظِيَّةِ السَّمَاعِيَّةِ أَخَذْتُ فِي الكَلامِ عَلَى العَوَامِلِ اللفظِيَّةِ القِيَاسِيَّةِ[٤]، فَذَكَرْتُ أَنَّهَا سِتَّةَ عَشَرَ نَوْعًا، وَسَطرْتُهَا[٥] وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ -إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى-.

---

(١) انظر: الجمل للزجاجي ص٢٠١، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٩.
علل لذلك السيوطي بقوله: «.. وأفعال الشروع؛ لأنها للأخذ في الفعل، فخبرها في المعنى حال، و (أن) تخلص للاستقبال» الهمع ٢/ ١٣٩. وانظر: البديع لابن الأثير ١/ ٤٨٤.

(٢) قال ابن هشام: «والغالب في خبر (عسى)، و (أوشك) الاقتران بها... والتجرد قليل» أوضح المسالك ١/ ٣١١-٣١٢. وانظر: الجمل للزجاجي ص٢٠٠، والمقدمة الجزولية ص٢٠٥، والمحصول ١/ ٤٠٠، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٥٧، والتصريح ١/ ٦٨٧.

(٣) الأصح: التمثيل في المثالين بـ «أوشك»؛ لأنها مناط الحديث.

(٤) انظر: العوامل المائة ص٦٣، وشرحها للشيخ خالد الأزهري ص٢٨٣، وما بعدها.

(٥) في النسختين: سترتها، والصَّواب المثبت.

ص:

«النَّوْعُ الأَوَّلُ: مَصْدَرُ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ إِذَا كَانَ مِيمِيًّا، مِثْلُ: مَضْرَب[1]، وَمَوْعِد».

ش:

النَّوْعُ الأَوَّلُ مِنَ الأَنْوَاعِ اللفظِيَّةِ القِيَاسِيَّةِ: مَصْدَرُ[2] الثُّلَاثِيُّ المُجَرَّد، لَا مُطْلَقًا، بَلْ إِذَا كَانَ مَصْدَرًا مِيمِيًّا، وَقَدْ عَرَفْتَ حَقِيقَةَ المَصْدَرِ المِيمِيِّ مِمَّا مَرَّ فِي الكَلَامِ عَلَى النَّوْعِ التَّاسِعَ عَشَرَ[3] مِنَ العَوَامِلِ السَّمَاعِيَّةِ[4]، وَالمَصْدَرُ المِيمِيِّ[5] المَوصُوفِ بِمَا ذُكِرَ، مِثْلُ: مَضْرَبٍ- بِفَتْحِ الرَّاءِ، وَمَوْعِدٍ- بِكَسْرِ العَيْنِ[6].

وَإِنَّمَا مَثَّلْتُ بِهَذَينِ المِثَالَينِ؛ لِأُشِيرَ إِلَى أَنَّ المَصْدَرَ المِيمِيَّ المَوصُوفَ بِمَا ذُكِرَ تَارَةً يَكُونُ عَلَى وَزْنِ (مَفعَل)- بِفَتْحِ العَيْنِ، مِثْلُ: مَضْرَبٍ، وَتَارَةً يَكُونُ[7] عَلَى وَزْنِ (مَفْعِلٍ)- بِكَسْرِ العَيْنِ، مِثْلُ: مَوْعِدٍ[8]، وَلَا يَكُونُ عَلَى وَزْنِ (مَفْعُل)- بِضَمِّ العَيْنِ.

وَتَحْقِيقُ الكَلَامِ فِي مَجِيئِهِ عَلَى الوَزْنَيْنِ المَذْكُورَيْنِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ مُضَارِعُ الفِعْلِ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ غَيْرَ مُعْتَلِّ الفَاءِ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ حَرْفُ العِلَّةِ مِنْهُ فِي مُقَابَلَةِ الفَاءِ مِنْ مِيزَانِهِ،

---

(١) في (أ): مضروب.

(٢) قال الزمخشري: «المصدر: الاسم الذي يشتق منه الفعل، ويعمل عمل فعله» الأنموذج ص٢٥.

(٣) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٤) في (أ): القياسية، والصَّواب المثبت.

(٥) في (ب): المسمى.

(٦) انظر: الشافية لابن الحاجب ص٦٧.

(٧) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٨) إذا كان مثالًا واويًّا صحيح اللام، كما سيأتي.

فَمَصْدَرُهُ المِيمِيّ يَكُونُ عَلَى وَزْنِ (مَفْعَلٍ) -[بِفَتْحِ العَيْنِ][١]- سَوَاء كَانَتْ عَيْنُهُ مَكْسُورَة، مِثْلُ: يَضْرِبُ، تَقُولُ فِي مَصْدَرِهِ المِيمِيّ: مَضْرَبٌ - بِفَتْحِ الرَّاءِ -، أَوْ مَضْمُومَة، مِثْلُ: يَنْصُرُ، فَتَقُولُ فِي مَصْدَرِهِ المِيمِيّ: مَنْصَرٌ -بِفَتْحِ الصَّادِ-.

وَإِنْ كَانَ مُضَارِعُ الفِعْلِ الثُّلاثِيّ المُجَرَّدِ مُعْتَلَّ الفَاءِ؛ بِأَنْ كَانَ حَرْفُ العِلَّةِ مِنْهُ فِي مُقَابَلَةِ حَرْفِ العِلَّةِ[٢] [مِنْ] مِيزَانِهِ، مِثْلُ: وَعَدَ، فَإِنَّ مِيزَانَهُ (فَعَلَ)، فَحَرْفُ العِلَّةِ مِنْهُ -وَهُوَ الوَاوُ- فِي مُقَابَلَةِ الفَاءِ مِنْ مِيزَانِهِ [٢١/ أ]، فَمَصْدَرُهُ المِيمِيُّ يَكُونُ عَلَى وَزْنِ (مَفْعِلٍ)- بِكَسْرِ العَيْنِ مُطْلَقًا، مِثْلُ: مَوْعِدٍ[٣].

***

ص:

«النَّوْعُ الثَّانِي: مَصْدَرُ غَيْرِ الثُّلاثِيّ المُجَرَّد مُطْلَقًا، مِثْلُ: مُكْرَمٍ، وَمُزَلْزَلٍ[٤]، وَمُتَدَحْرَجٍ، وَإِكْرَامٍ، وَزِلْزَالٍ، وَتَدَحْرُجٍ[٥]».

ش:

النَّوْعُ الثَّانِي مِنَ الأَنْوَاعِ المَذْكُورَةِ: مَصْدَرُ الفِعْلِ غَيْرِ الثُّلاثِيّ المُجَرَّد مُطْلَقًا[٦]، أَيْ

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٢) سقط من (ب) قوله: «مقابلة حرف العلة».

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ٩٢، ودقائق التصريف ص ١٣٠-١٣١، والتبصرة والتذكرة للصيمري ٢/ ٨٨٩، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٤٢٧، والبديع في علم العربية ٢/ ٥٨٨، وشذا العرف في فن الصرف ص ٦١.

(٤) في (ب): ومزلزل.

(٥) في (ب): وزلزلة، ومتدحرج.

(٦) قال ابن مالك: «.. يعمل المصدر عمل الفعل، لأنه أصل والفعل فرعه، فلم يتقيد عمله بزمان دون زمان بل يعمل عمل الماضي والحاضر والمستقبل، لأنه أصل لكل واحد منها» شرح التسهيل =

سَوَاء كَانَ مَصْدَرًا مِيمِيًّا أَوْ غَيْرَ مِيْمِيٍّ، وَسَوَاء كَانَ مَصْدَرُ الفِعْلِ الثُّلاثِيّ مَزِيدًا فِيهِ، أَوْ رُبَاعِيٌّ مُجَرَّدًا وَرُبَاعِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ، وَقَدْ أَشَرْتُ إِلى هَذَا المَعْنَى بِالأَمْثِلَةِ المَذْكُورَةِ:

فَـ«مُكْرَمٌ»- بِفَتْحِ الرَّاءِ - مِثَالٌ لِلمَصْدَرِ المِيمِيِّ الَّذِي فِعْلُهُ ثُلَاثِيٌّ مُجَرَّدٌ مَزِيدٌ فيه؛ لأَنَّهُ مَصْدَرٌ لِـ«أَكْرَمَ»، وَهُوَ مَصْدَرٌ ثُلاثِيٌّ زِيْدَتْ فِيهِ (الهَمْزَةُ).

وَ«مُزَلْزَلٌ»- بِفَتْحِ الزَّايِ الثَّانِيَةِ كَالأُولَى - مِثَالٌ لِلمَصْدَرِ المِيمِيّ الَّذِي فِعْلُهُ رُبَاعِيٌّ مُجَرَّدٌ؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ لـ«زَلْزَلَ»، وَهُوَ رُبَاعِيٌّ مُجَرَّدٌ.

وَ«مُتَدَحْرَجٌ» -بِضَمِّ المِيمِ وَفَتْحِ الرَّاءِ- مِثَالٌ لِلمَصْدَرِ المِيمِيّ الَّذِي فِعْلُهُ رُبَاعِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ لِـ«تَدَحْرَجَ»، وَهُوَ رُبَاعِيٌّ زِيدَتْ[1] فِيهِ (التَّاءُ).

وَ«إِكْرَامٌ» مِثَالٌ لِلمَصْدَرِ غَيْرِ المِيمِيّ الَّذِي فِعْلُهُ ثُلاثِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ لـ«أَكْرَمَ»، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ ثُلاثِيّ زِيدَتْ فِيهِ (الهَمْزَةُ).

وَ«زِلْزَالٌ»[2] مِثَالٌ لِلمَصْدَرِ غَيْرِ المِيمِيّ الَّذِي فِعْلُهُ رُبَاعِيٌّ مُجَرَّدٌ؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ لِـ«زَلْزَلَ»، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ رُبَاعِيٌّ، لَا زَائِدَ فِيهِ.

وَ«تَدَحْرَجَ» -بِفَتْحِ التَّاءِ وَضَمِّ الرَّاءِ- مِثَالٌ لِلمَصْدَرِ غَيْرِ المِيمِيِّ الَّذِي فِعْلُهُ رُبَاعِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ لِـ«تَدَحْرَجَ»، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ رُبَاعِيٌّ زِيْدَتْ فِيهِ (التَّاءُ).

❊ ❊ ❊

= ٣/ ١٠٦. وانظر: اللمحة في شرح الملحة ١/ ٣٥٧، ولباب الإعراب ص٤٧٥، والتذييل والتكميل ١١/ ٥٥، وشرح الألفية لابن الناظم ص٢٩٦، وشرح القطر للعصامي ص٣١٤-رسالة.

(١) في (ب): زيد.

(٢) في (ب): وزلزل.

ص:

«النَّوْعُ الثَّالِثُ: الفِعْلُ[١] سِوَى مَا مَرَّ، مِثْـلُ: قَامَ، وَضَرَبَ».

ش:

النَّـوْعُ الثَّالِثُ مِنَ الأَنْـوَاعِ المَذْكُـورَةِ: الفِعْلُ[٢]؛ وَهِيَ الكَلِمَةُ الَّتِـي دَلَّتْ عَلَى مَعْنًى مُسْتَقِلٍّ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الأَزْمِنَـةِ الثَّلاثَةِ[٣].

وَيُسْتَثْنَى مِنْهُ مَا ذُكِرَ فِي بَيَانِ العَوَامِلِ السَّمَاعِيَّـةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ سَمَاعِيٌّ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الَّذِي مَرَّ ذِكْرُهُ مِنَ الفِعْلِ تِسْعَةَ أَشْيَاءٍ مَذْكُورَةٍ فِي «النَّوعِ الثَّانِي[٢١/ ب] عَشَـر»، وَمَا بَعْدَهُ مِنْ بَقِيَّـةِ الأَنْـوَاعِ، وَأَشَـرْتُ بِتَمْثِيلِي للفِعْلِ بِـ«قَامَ»، وَ«ضَرَبَ» إِلَى أَنَّـهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَـكُونَ الفِعْـلُ لَازِمًا؛ وَهُوَ مَا لَا يُنْصَبُ المَفْعُولُ بِهِ، مِثْـلُ: «قَامَ»، تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ، وَبَيْنَ أَنْ يَـكُونَ مُتَعَدِّيًا؛ وَهُوَ مَا يُنْصَبُ المَفْعُولُ بِهِ[٤]، مِثْـلُ: «ضَرَبَ»، تَقُولُ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا.

❋ ❋ ❋

ص:

«النَّوْعُ الرَّابِـعُ: اسْمُ الفَاعِلِ[٥]، مِثْـلُ: قَائِمٌ، وَضَارِبٌ».

---

(١) وإنما أخَّره عن المصدر؛ لأنه أصل المشتقات عند البصريين. ولو قدَّمه لكان له مسوغ، وهو أن الفعل أصل في العمل، والكلام هنا في العمل.

(٢) انظر: المصباح للمطرزي ص٦٤، ونتائج الأفكار في شرح الإظهار ص٨٤.

(٣) انظر: حدود النحو للأبـذي ص٥٥، والتوطئة ص١١٣، والتعريفات ص٢١٥، وشـرح المقدمة الجزولية ١/ ٢١٠، وشرح العوامل للشيخ خالد الأزهري ص٢٨٣.

(٤) انظر: المصباح للمطرزي ص٦٤-٦٥.

(٥) قدَّمـه علـى اسـم المفعول مـع أن كل واحد منهما يعمل عمـل الفعل؛ لأن من قام بـه الفعل-وهو الفاعل- أشرف ممن وقع عليه الفعل- وهو اسم المفعول-.

ش:

النَّـوْعُ الرَّابِـعُ مِنَ الأَنْـوَاعِ المَذْكُورَةِ: اِسْـمُ الفَاعِلِ[١]؛ وَهُوَ: الاسْـمُ[٢] المُشْـتَقُّ مِنْ فِعْلِ مَنْ قَامَ بِهِ عَلَى مَعْنَى الحُدُوثِ[٣]، مِثْـلُ: قَائِم وَضَارِب.

وَإِنَّمَا مَثَّلْتُ بِهَذَينِ المِثَالَينِ؛ إِشَارَةً إِلى أَنَّـهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَـكُونَ اسمُ الفَاعِلِ لَازِمًا؛ كـ«قَائِـمٍ»، تَقُـولُ: زَيْدٌ قَائِمٌ[٤]، وَبَيْـنَ أَنْ يَـكُونَ مُتَعَدِّيًا؛ كـ«ضَارِبٍ»، تَقُـولُ: زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا[٥].

***

ص:

«النَّوْعُ الخَامِسُ: اسْمُ المَفْعُولِ، مِثْـلُ: مَقُومٍ فِيهِ، وَمَضْرُوبٍ».

ش:

النَّوْعُ الخَامِسُ مِنَ الأَنْـوَاعِ المَذْكُورَةِ: اسْمُ المَفْعُولِ؛ وَهُوَ: الاسْمُ المُشْتَقُّ مِنْ فِعْلِ

---

(١) قـال ابن إياز: «ويعمل عمل فعله بشـرطين: أن يكون مسـتقبلا أو حـالا.... والآخر: اعتماده على صاحبه، أو على حرفي: الاستفهام والنفي... وأجاز الأخفش إعماله مجردًا عن ذلك... وخالف الكسـائي فأجاز إعمالـه ماضيًا» قواعد المطارحـة ص٧٢-٧٣. وانظر: ثمـار الصناعة ص٣١٥، وشـرح المفصـل لابن يعيـش ٦/ ٧٩، وترشـيح العلـل ص٢٢١، وشـرح الجمل لابـن عصفور ١/ ٥٥٤، والمقـرب لـه١/ ١٢٤، والمحصـول ٢/ ٧٣٣، وشـرح التسـهيل لابن مالـك ٣/ ٧٥، وشرح لب الألباب للبركلي ص٣٠٦، وشرح العوامل للأزهري ص٢٩٤.

(٢) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٣) حـدَّه بهـذا الحدِّ في: شـرح القطر للعصامـي ص٣٢٢-رسـالة. انظر: لباب الإعـراب ص٤٧٧، وأسرار النحو لابن كمال باشا ص٢٢١.

(٤) سقط من (ب) قوله: «تقول زيد قائم».

(٥) انظر: المقرب لابن عصفور ٢/ ١٤٢-١٤٣، والفاخر للبعلي ٢/ ٦٩٧.

مَنْ وَقَعَ عَلَيه[١]، عَلَى مَعْنَى الحُدُوثِ[٢]، مِثْـلُ: مَقُوم فِيهِ، وَمَضْرُوبٍ.

وَإِنَّمَا مَثَّلْتُ بِهَذَينِ المِثَالَين؛ إِشَارَةً إِلى أَنَّـهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ اسْمُ المَفْعُولِ لَازِمًا؛ كـ«مَقُومٍ»، تَقُولُ: هَذَا مَكَانٌ مَقُومٌ فِيهِ، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ [اسمُ المَفْعُولِ][٣] مُتَعَدِّيًا، مِثْـلُ: مَضْرُوبٍ، تَقُولُ: زَيْدٌ مَضْرُوبٌ.

تنبيه:

إِنَّمَا قُلْتُ: مَقُومٌ فِيهِ، وَلَمْ أَقُلْ: مَقُومٌ، كَمَا قُلْتُ: مَضْرُوبٌ؛ لِأَنَّ «القِيَامَ» مَصْدَرٌ لَازِمٌ، وَالمَصْدَرُ اللازِمُ لَا يُشْتَقُّ[٤] مِنْهُ اسمُ المَفْعُولِ حَتَّى يَكُونَ نَائِبُ فَاعِلِه[٥]، نَحْوَ الجَارِّ والمَجْرُورِ؛ كَلَفْظِ «فِيهِ»، بِخِلَافِ: مَضْرُوب، فَهُوَ مَصْدَرٌ مُتَعَدٍّ، فَيُشْتَقُّ مِنْهُ اسمُ المَفْعُولِ مُطْلَقًا.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَائِبَ فَاعِلِهِ غَيْرِ الجَارِّ[٦] وَالمَجْرُورِ، وَهُوَ المَفْعُولُ بِهِ؛ كَالضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ فِي «مَضْرُوبٍ» هُنَا.

---

(١) انظر: المصباح للمطرزي ص٦٨، والكافية ص٤١، وترشيح العلل ص٢٢٤، ولباب الإعراب ص٤٧٩، وشرح الشذور للجوجري ٢/ ٦٩٢، وشرح العوامل للشيخ خالد الأزهري ص٢٩٩، وشرح الأشموني للألفية ٢/ ٢٢٩.

(٢) في (ب): الثبوت، وهو تحريفٌ. والمثبت موافق لما في شرح القطر للمؤلف ص٣٢٩- رسالة. وفي التذييل والتكميل ١١/ ٥: «معنى الثبوت: أنه خلاف الحدوث».

(٣) ما بين المعقوفين زيادة (ب).

(٤) في (ب): يستثنى.

(٥) قال ابن مالك: «عمل اسم المفعول عمل فعل المفعول، أي: عمل الفعل الذي لم يسم فاعله، فيقال: هذا مذهوب به، ومضروب عنده» شرح التسهيل ٣/ ٨٨. وانظر: المنصف لابن جني ١/ ٢٧٠، والفاخر للبعلي ٢/ ٧٠٥، ونتائج الأفكار في شرح الإظهار ص١٠٧، وأسرار النحو لابن كمال باشا ص٢٢٤.

(٦) في (ب): نحو الجار.

ص:

«النَّوْعُ السَّادِسُ: المِثَالُ، مِثْـلَ(١): قَوَّامٍ، وَضَرَّابٍ».

ش:

النَّوْعُ السَّـادِسُ مِنَ الأَنْـوَاعِ المَذْكُورَةِ: المِثَالُ(٢)؛ وَهُوَ: الاسمُ المُحَوَّلُ لِلمُبَالَغَةِ مِنْ «فَاعِـلٍ» إِلَى «فَعَّالٍ» كَـ«ضَرَّابٍ»، أَوْ «مِفْعَالٍ» كِـ«مِضْرَابٍ»، أَوْ «فَعُولٍ» كَـ«ضَرُوبٍ»، أَوْ «فَعِيلٍ» كَـ«ضَرِيبٍ»، أَوْ «فَعْلٍ» كَـ«ضَرْبٍ».

---

(١) في (ب): مثل أمثال.

(٢) أي: أمثلة المبالغة، كما في: شرح القطر للعصامي ص٣٢٧-رسالة.
قال الجوجري: «الثالث مما يعمل عمل الفعل أمثلة المبالغة، وهي ما حوّل عن اسم فاعل الثلاثي لقصد المبالغة، والتكثير إلى (فعّال) بتشديد العين، كغفار. أو (مِفعال) - بكسر الميم، كمِنحار، أو (فَعول) بفتح الفاء، كضَروب، أو (فعيل) كعليم، أو (فعِل) كحذر، والثلاثة الأول أكثر من الأخيرين» شرح الشذور ٢/ ٦٨٨. وانظر: ثمار الصناعة ص٣١٩، وتلقيح الألباب في عوامل الإعراب ص١٥١.
ومذهب الإعمال هو مذهب جمهور البصريين، خلافًا للمازني والمبرد، قال الشاطبي: «وذهب المبرّد وشيخُه المازنيُّ أن (فَعِلاً، وفَعِيلاً) لا يعملان...» المقاصد الشافية ٤/ ٢٨٧، وانظر: المقتضب ٢/ ١١٣، وثمار الصناعة ص٣٢٠.
وذهب الكوفيون إلى عدم إعمالها، وأن ما انْتَصب بعدها فعلى إضمار فعل، فقولك: هذا ضَرُوبٌ زيداً- على تقدير: هذا ضَرُوبٌ يَضْرِبُ زيدًا. قال ناظر الجيش: «... ومنها: أنّ الكوفيين منعوا إعمال أمثلة المبالغة... ومستند الكوفيين في عدم إعمالها أنها ليست جارية على الفعل، وإنما هي جارية مجرى الأسماء التي يمدح بها ويذمّ...» تمهيد القواعد ٦/ ٢٧٤٥.
وعقب الشاطبي على هذا مذهب الكوفيين بقوله: «وما زعموه من الإضمار لا يَثبت مع قاعدة ((الحَمْل على الظاهر)) إذ لا يصح أن يُدَّعى الإضمار إلا لمُوجِب يُضطر إليه، ولا مُوجِب لذلك هنا، فكان القول بإعمالها حقيقةً، وهو الصحيح» المقاصد الشافية ٤/ ٢٨٧. وانظر: الكتاب ١/ ١١٠-١١٥، والمقتضب ٢/ ١١٤، ومجالس ثعلب ١/ ١٢٤، وشرح المفصل ٦/ ٧٠، وقواعد المطارحة ص٧٦، وشرح شذور الذهب ص٥٠٩، وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٥٢، والمساعد ٢/ ١٩٣، والمقاصد الشافية للشاطبي ٤/ ٢٧٧.

وَإِنَّمَا مَثَّلْتُ بِـ«قَوَّام، وَضَرَّاب» إِشَارَةً إِلى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ المِثَالُ لَازِمًا؛ مِثْلُ: قَوَّامٍ، تَقُولُ: زَيْدٌ قَوَّامٌ، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُتَعَدِّيًا؛ مِثْلُ: ضَرَّابٍ[٢٢/ أ]، تَقُولُ: زَيْدٌ ضَرَّابٌ غُلْمَانَهُ.

***

ص:

«النَّوعُ السَّابِعُ: الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ الدَّالَّةُ عَلَى لَوْنٍ، أَوْ عَيْبٍ ظَاهِرٍ، مِثْلَ: أَبْيَض وَأَعْمَشُ[١]».

ش:

النَّوعُ السَّابِعُ مِنَ الأَنْوَاعِ المَذْكُورَةِ: الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ[٢] الَّتِي تَدُلُّ عَلَى لَوْنٍ مُطْلَقًا، أَوْ عَيْبٍ ظَاهِرٍ، فَالأَوَّلُ مِثْلُ: أَبْيَض، وَالثَّانِي مِثْلُ: أَعْمَشُ[٣].

***

(١) في (أ): أو أعمش، والأصح المثبت.

(٢) أي باسم الفاعل، قال سيبويه: «ولم تَقْوَ أن تَعمل عَمَلَ الفاعل؛ لأنّها ليست في معنى الفِعل المضارِع، فإنّما شُبِّهَتْ بالفاعل فيما عَملتْ فيه، وما تَعْمَلُ فيه معلومٌ؛ إنَّما تَعمل فيما كان من سببها مُعَرَّفا بالألف واللام، أو نكرةً لا تُجاوِز هذا؛ لأنَّه ليس بفعلٍ ولا اسم هو في معناه..» الكتاب ١/ ١٩٤.

وقال ابن إياز: «ووجه شبهها باسم الفاعل: أنها تُذكّر وتؤنث، وتثنى وتجمع، كما يفعل ذلك باسم الفاعل...» قواعد المطارحة ص٧٧. وانظر: الأصول ١/ ٧٦، وثمار الصناعة ص٣١١، والمصباح للمطرزي ص٦٨، والمقدمة الجزولية ص١٥١، والبديع لابن الأثير ١/ ٥١٥، وترشيح العلل ص٢٢٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٥٥، وشرح العوامل للأزهري ص٣٠٠، وشرح لب الألباب للبركلي ص٣١١، وشرح القطر للعصامي ص٣٣١-رسالة.

(٣) في مجمل اللغة ١/ ٦٣٠: «العمش في العين: سيلان دمعها أكثر أوقاتها مع ضعف الرؤية فيها». وانظر: شمس العلوم ٧/ ٤٧٦٧.

ص:

«النَّوْعُ الثَّامِنُ: اسمُ التَّفْضِيلِ، مِثْـلُ: أَحْسَنَ، وَأَعْلَمَ».

ش:

النَّوْعُ الثَّامِنُ مِنَ الأَنْـوَاعِ المَذْكُورَةِ: اسْـمُ التَّفْضِيلِ[١]، وَهُوَ الاسْـمُ المُشْتَقُّ مِنْ فِعْلٍ مَوصُـوفٍ بِزِيَادَةٍ عَلَى غَيْرِهِ[٢]، مِثْـلُ: أَحْسَـن وَأَعْلَم، وَإِنَّمَا مَثَّلْتُ بِهَذَينِ المِثَالَينِ؛ إِشَـارَةً إلى أنَّـهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَـكُونَ لَازِمًا، مِثْـلُ: أَحْسَن، وَبَيْنَ أَنْ يَـكُونَ مُتَعَدِّيًا، مِثْـلُ: أَعْلَم.

تَنبِيهٌ:

وَصْفُ اسْمُ التَّفْضِيلِ بِأَنَّـهُ مُتَعَدٍّ لَيْسَ بِالنَّظَرِ إِليهِ نَفْسه، فَإِنَّ المُتَعَدِّي بِالنَّظَرِ إِلى نَفْسِهِ هُوَ الَّذِي يَنْصِبُ المَفْعُولَ بِهِ، وَاسْمُ التَّفْضِيلِ لَا يَنْصبُ المَفْعَولَ بِهِ[٣].

نَعَـمْ، يُوصَفُ بِأَنَّـهُ مُتَعَدٍّ بِالنَّظَرِ إِلى أَصْلِهِ، وَهُوَ المَصْدَرُ الَّذِي اشـتُقَّ هُوَ مِنْهُ -أَعْنِي العلمَ[٤]- مُتَعَدٍّ، تَقُولُ: أَعْجَبَنِي عِلْم زَيْدٍ عَمْرًا مُنْطَلِقًا.

---

(١) وإنّما قال: اسم التفضيل، ولم يقل: أفعل التفضيل؛ ليتناول صيغ التفضيل، مثل: خير وشرّ، وفضلى وفضليان وغيرها من الصيغ، وهو لا يبنى إلّا من فعل ثلاثيّ مجرّد ليس بلونٍ ولا عيبٍ.

(٢) قال ابن الحاجب: «اسم التّفضيل: ما اشتقّ من فعل لموصوف بزيادة على غيره، وهو (أفعل)» الكافية ص٤١، وانظر: الأنموذج ص٢٥، ولباب الإعراب ص٤٨٢، والكناش ١/ ٣٣٩، وأسرار النحو لابن كمال باشا ص٢٢٧، وشرح القطر للعصامي ص٣٣٦.

(٣) قال الجوجري: «بيان ما لا يعمل فيه أفعل التفضيل.. أنه لا ينصب المصدر، ولا المفعول به، ولا المفعول معه، هذا بالنسبة إلى المنصوب» شرح الشذور ٢/ ٧٢٤. وانظر: نتائج الأفكار في شرح الإظهار ص١١٠.
وقرر ذلك أيضا المؤلف في شرح القطر ص٣٣٩- بقوله: «ولا ينصب، أي اسم التفضيل المفعول، أي المفعول به حال كونه مطلقًا...».

(٤) في (ب): منه فاعلم.

ص:

«النَّوْعُ التَّاسِعُ: اسْمُ الفِعْلِ الَّذِي عَلَى وَزْنِ (فَعَالِ)، مِثْلَ: نَـزَالِ، وَكِتَابِ».

ش:

النَّوْعُ التَّاسِـعُ مِنَ الأَنْـوَاعِ المَذْكُورَةِ: اسْـمُ الفِعْلِ(١) الذِي عَلَى وَزْنِ «فَعَالِ» -بِفَتْحِ الفَاءِ، وَكَسْرِ الَّلامِ -(٢).

وَتَحْقِيقُ ذَلِكَ أَنَّـهُ يَجُوزُ قِيَاسًـا مُطَّرِدًا اشتِقَاقُ اسمِ الفِعْلِ مَجْعُولاً عَلَى وَزْنِ (فَعَالِ) المَذْكُـور(٣)، لَكِنْ بِشُـرُوطٍ تُطْلَـبُ مَعْرِفَتُهَا مِنْ غَيْرِ هَـذَا الكِتَابِ المُخْتَصَرِ، وَقَدْ بَسَـطْتُ الكَلامَ عَلَيهَا فِي «شَرْحِ الشُّذُورِ»(٤).

وَإِنَّمَا مَثَّلْتُ بِـ«نَـزَالِ» وَ«كِتَابِ»(٥)؛ إِشَارَةً إِلى أَنَّـهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَـكُونَ اسْمُ الفِعْلِ

---

(١) قال ابن هشام: «يعمل عمل فعله سبعة: اسم الفعل...» شرح القطر ص٢٥٥.
علَّق العصامي عليه بقوله: «.. أحدها: اسم الفعل، قدَّمه؛ لكمال اتصاله بالفعل من جهة أن مسماه لفظ الفعل....» شرح القطر ص٣١١-رسالة. وانظر: لباب الإعراب ص٤٨٧، ونتائج الأفكار في شرح الإظهار ص١٢٦.

(٢) جاءت هذه الجملة في (ب) بعد قوله: وزن (فعال) التي تليها.

(٣) قـال ابـن الحاجب: «و (فَعَـال) بمعنى الأمر من الثّلاثـي قياس، كـ(نزال) بمعنى: انـزل..» الكافية ص٣٥.
وقال البعلي أيضًا: «أسماء الأفعال ضربان: مقيس، ومقصور على السماع؛ فالمقيس وزن (فعال) بمعنـى (افعـل)، فإنه عند سـيبويه والأخفش مقيس مـن الفعل الثلاثي المجرد كـ(نزال) بمعنى: انزل، وتراكِ بمعنى: اترك...» الفاخر ٢/ ٧٢٧. وانظر: ثمار الصناعة ص٣٠٩.
وقـرَّر ذلـك أيضًا تلميـذه ابن علان بقولـه: «جميع ألفاظ اسـم الفعل من العوامل السـماعية ليس كذلـك، بل منها ما هو قياسـي؛ وهو كل مـا كان على وزن (فَعَال)- بفتح أوله وكسـر آخره، نحو: حذار، أي: احذر» شرح قلائد الجمان لوحة (٢٦).

(٤) ص٣٢٠ - رسالة.

(٥) فـي قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ [النسـاء: ٢٤]. قال الملا عصام: «المعنـى: عليكم كتاب =

لَازِمًا، مِثْـلُ: نَـزَالِ -اسْمٌ لِلفْظِ: انْزِلْ، تَقُولُ: نَـزَالِ يَا زَيْد، وَبَيْنَ أَنْ يَـكُونَ مُتَعَدِّيًا، مِثْـلُ: كِتَابِ - اسْمٌ للفظِ: كَتَبَ، تَقُولُ: كِتَاب يَا زَيْد كِتَابًا[1].

❋ ❋ ❋

ص:

«النَّوعُ العَاشِرُ: كُلُّ مُبْتَدَإٍ لَـهُ خَبَـرٌ، مِثْـلُ: زَيْدٌ قَائِمٌ».

ش:

النَّوْعُ العَاشِرُ مِنَ الأَنْـوَاعِ المَذْكُورَةِ: كُـلُّ مُبْتَدَإٍ لَـهُ خَبَـرٌ لَفْظًا [٢٢/ ب] أَوْ تَقْدِيرًا؛ فَالمُبْتَـدَأُ الـذِي هُوَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ يَعْمَلُ الرَّفْعَ فِي خَبَرِهِ[2]، مِثْــلُ: زَيْدٌ قَائِمٌ، فـ«زَيْدٌ» مُبْتَدَأٌ، وَ«قَائِمٌ» خَبَـرُهُ، وَقَدْ عَمِلَ هَذَا المُبْتَدَأُ الرَّفْعَ فِي خَبَـرِهِ[3].

وَإِنَّمَا قَيَّدْتُ المُبْتَدَأَ بِقَولِي: «لَـهُ خَبَـرٌ»؛ احْتِرَازًا عَنِ المُبْتَدَأ الَّذِي لَيْسَ لَـهُ خَبَـرٌ، بَلْ لَــهُ فَاعِلٌ مَثَلاً يُغْنِي عَنِ الخَبَرِ، مِثْـلُ: أَقَـائِمٌ الزَّيْدَانِ، فَـ«قَائِمٌ» مُبْتَـدَأٌ، و«الزَّيْدَانِ» فَاعِلٌ

= الله، أي: الزموه» شرح القطر ص٣١٢.

(١) انظر: ترشيح العلل ص٢٣٢-٢٣٣.

(٢) قال ابن الفخار: «وأما الرافع للخبر فهو الاسـم المبتدأ، هذا أصح ما في هذا الباب» شـرح الجمل ١/ ٢٣٣.

وفصَّـل ابـن بابشـاذ القول فـي ذلك بقولـه: «فأمـا الرافع للخبـر ففيه أقـوال: أصحهـا أن الابتداء والمبتدأ جميعًا رفعا الخبر... والقول الثاني: أن الابتداء وحده رفع المبتدأ والخبر جميعًا. والقول الثالـث: أن الابتـداء رفع المبتدأ وحده، والمبتـدأ وحده رفع الخبر. والقـول الرابع: أن كلا منهما رفـع صاحبه. والأصـح القولان الأولان..» شـرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٤٦. وانظر: الإنصاف في مسـائل الخلاف ١/ ٤٤، والتبيين ص٢٢٩، وشـرح التسـهيل لابن مالـك ١/ ٢٧١، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٥٩، وما بعدها، وتمهيد القواعد ٢/ ٨٥٣، وما بعدها.

(٣) سقط من (ب) قوله: «مثل زيد قائم فزيد مبتدأ.... الرفع في خبره».

لَـهُ مُغْنٍ عَنْ خَبَرِهِ[١].

وَإِنَّمَا احْتَـرَزْتُ عَنْ هَذَا المُبْتَدَأ مَعَ أَنَّـهُ يَعْمَـلُ الرَّفْعَ فِي فَاعِلِهِ، كَمَا أَنَّ المُبْتَدَأ الذي لَـهُ خَبَرٌ يَعْمَلُ الرَّفْعَ فِي خَبَرِهِ؛ لأَنَّ عَمَلَ هَذَا المُبتدَأ فِي فَاعِلِهِ لَيْسَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُبْتَدَأٌ، بَلْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ اسْمُ فَاعِلٍ مَثَلاً أُسْنِدَ إلى اسمٍ هُوَ فَاعِلُهُ، وَعَمَلُ هَذَا المُبْتَدَأ مِنْ هَذِهِ الحَيْثِيَّـةِ قَدْ عُلِمَ مِنْ ذِكْرِ اسْمِ الفَاعِلِ فِيمَا مَرَّ.

وَإِنَّمَا قُلْتُ أَوَّلاً: «بَلْ لَـهُ فَاعِلٌ مَثَلاً يُغْنِي عَنِ الخَبَرِ»-؛ لِأَنَّـهُ لَا يَتَعَيَّنُ فِي الاسمِ الَّذِي يُغْنِي عَنِ الخَبَرِ أَنْ يَـكُونَ فَاعِلاً، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَـكُونَ نَائِبًا عَنِ الفَاعِلِ، كَمَا فِي: أَمَضْرُوبٌ الزَّيدَانِ.

وَإِنَّمَا قُلْتُ ثَانيًا: «مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ هُوَ اسـمُ فَاعِلٍ مَثَلاً»؛ لِأَنَّـهُ لَا يَتَعَيَّنُ فِي المُبْتَدَأ الَّذِي لَيْسَ لَـهُ خَبَـرٌ، بَلْ لَـهُ مَا يُغْنِي عَنِ الخَبَرِ أَنْ يَـكُونَ اسْـمَ فَاعِلٍ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَـكُونَ اسـمَ مَفْعُولٍ[٢]، كَمَا فِي: أَمَضْرُوبٌ الزَّيدَانِ[٣]، وَيَجُوزُ أَنْ يَـكُونَ صِفَةً مُشَبَّهَةً، كَمَا فِي: أَحَسَن الزَّيدَانِ[٤]، وَيَجُوزُ أَنْ يَـكُونَ اسْمَ تَفْضِيلٍ، كَمَا فِي: أَحْسَن مِنْكَ الزَّيْدَانِ، عَلَى لُغَيَّـةٍ[٥].

❊❊❊

---

(١) انظر: أمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٠١، وشرح الكافية الشافية ١/ ٧٤، والمقاصد الشافية للشاطبي ١/ ٦٠١، وشرح الشذور لابن هشام ص٢٣١، وشرح الألفية لابن عقيل ١/ ١٨٩، وشرح الآجرومية للملا عصام ص٦٣.

(٢) قال أبو حيان: «الوصف المغني هو: اسم الفاعل، واسم المفعول، ونحوهما من الأسماء المشتقة التي لها عمل، وما جرى مجراها باطراد...» الارتشاف ٣/ ١٠٨. وانظر: التذييل والتكميل ٣/ ٢٥٢، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك ١/ ١٧٧.

(٣) انظر: شرح قطر الندى لابن هشام ص٤٤.

(٤) انظر: المقاصد الشافية للشاطبي ١/ ٥٩١.

(٥) تصغير للفظ «لغة»، وفي تصغيرها دلالة على قلّة هذه اللغة.

ص:

«النَّوْعُ الحَادِي عَشَر: كُلُّ اسْمٍ أُضِيفَ إلى اسمٍ آخَرَ، مِثْـلُ: غُلامِ زَيدٍ».

ش:

النَّوْعُ الحَادِي عَشَـرَ مِنَ الأَنْـوَاعِ المَذْكُورَةِ: كُلُّ اسْـمٍ وَقَعَ مُضَافًا إلى اسمٍ آخَرَ، فَإِنَّ الاسْـمَ الَّذِي وَقَـعَ مُضَافًا يَعْمَلُ الجَرَّ فِي الاسْـمِ الَّذِي وَقَعَ مُضَافًا إليـه[1]، كَمَا فِي: غُلامِ زَيـدٍ، فَـ«غُلامِ» اسـمٌ مُضَافٌ، وَ«زَيْدٍ» اسْـمٌ مُضَافٌ إليهِ، وَقَدْ عَمِلَ هَذَا الاسـمُ المُضَافُ الجرَّ في الاسمِ الَّذِي أُضِيفَ هُوَ إليهِ[2].

***

ص:

«النَّوعُ الثَّانِي عَشَـر: كُلُّ اسْـمٍ تَمَّ فَاسْـتَغْنَى عَنِ الإِضَافَةِ، مِثْـلُ: رَطْلٌ زَيْتًا، وَمَنَوَانِ[3] سَمْنًا، وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا، وَعَلَى التَّمْرَةِ مِثْـلُهَا زَبَدًا».

---

(١) انظـر: المصباح للمطـرزي ص٦٩، ولباب الإعراب ص٤٩٠، ونتائج الأفكار في شـرح الإظهار ص١١٦، وشرح العوامل للشيخ خالد الأزهري ص٣٠٢.

(٢) هذا مذهب سـيبويه وجمهور البصريين، قال سـيبويه: «.. وإنما عمله فيما بعده كعمل (الغلام) إذا قلت: هذا غلام زيدٍ» الكتاب ٣/ ٣٣٠. وانظر ١/ ٤١٩. ورجح الجوجري مذهب سـيبويه بقوله: «واعلم أنهم قد اختلفوا في الجارِّ للمضاف إليه، ما هو؟ فقيل: هو المضاف، وهو مذهب سيبويه. وهو الراجح لاتصال الضمير به، والضمير لا يتصل إلا بعامله...» شرح الشذور ٢/ ٥٧١-٥٧٢. وقال ابن الحاجب: «اختلف الناس في العامل في المضاف إليه، كقولك: غلام زيد: منهم من زعم أن العامل الحرف المقدر، ومنهم من زعم أن العامل معنوي، ومنهم من زعم أن العامل هو الاسم الأول...» الإيضاح في شـرح المفصـل ١/ ٤٠٠. وانظر: علل النحو ص٢٠٥، والهمع ٤/ ٢٦٥، وفيه فضل تفصيل في ذلك.

(٣) في (ب): ومنوين، والصواب المثبت.

ش[٢٣/ أ]:

النَّوْعُ الثَّانِي عَشَـر مِنَ الأَنْـوَاعِ المَذْكُورَةِ: كُلُّ اسْـمٍ وَقَعَ تَامًّا(١)، فَاسْتَغْنَى بِتَمَامِهِ عَنْ أَنْ يُضَافَ إلى اسـمٍ آخَرَ(٢)، فَيَعْمَلُ هَذَا الاسْـمِ الَّذِي وَقَعَ تَامًّا النَّصْـب فِيمَا يَـكُونُ تَمْيِيزًا لَـهُ(٣)، وَتَمَامُ هَذَا الاسـمِ يَـكُونُ: إِمَّا بِالتَّنْوِيـنِ، أَوْ بِنُونِ التَّثْنِيَـةِ، أَوْ بِنُونِ شِـبْهِ الجَمْعِ، أَوْ بِالإِضَافَةِ(٤).

وَقَدْ أَشَرْتُ إلى هَذِهِ الأَقْسَامِ الأَرْبَعَةِ بِالأَمْثِلَةِ المَذْكُورَةِ، فَـ «رَطْلٌ» مِثَالٌ لِلاسْمِ التَّامِّ بِالتَّنْوِيـنِ، و«مَنَـوانِ» مِثَالٌ لِلاسْـمِ التَّامِّ بِنُونِ التَّثْنِيَـةِ، فَـإِنَّ «مَنَوانِ» تَثْنِيَـةُ «مَنَا» عَلَى وَزْنِ «عَصَـا»(٥)، وَهُوَ بِمَعْنَى «المَنِّ»، لَكِنَّهُ أَفْصَحُ مِنْهُ(٦)، وَ«عِشْـرُونَ» مِثَالٌ لِلاسْـمِ التَّامِّ بِنُونِ شِـبهِ(٧) الجَمْعِ، فَإِنَّ «عِشْـرُونَ» لَيْسَ بِجَمْعٍ، لَكِنَّهُ شَـبِيهٌ بِجَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ فِي الصُّورَةِ وَالإِعْرَابِ(٨)، وَمَثَّـلَ فِي قَوْلِهِ مِثْلِهَا مِثَالٌ لِلاسمِ التَّامِّ بِالإِضَافَةِ.

---

(١) انظر: المصباح للمطرزي ص٧٠، وشرح العوامل للشيخ خالد الأزهري ص٣٠٦.

(٢) وعليه فمعنى تمام الاسم: أن يكون على حالة لا يُمكن إضافته معها.

(٣) انظر: لباب الإعراب للإسفراييني ص٤٩٠.

(٤) لأن المضاف لا يضاف ثانيًا. وقرَّر ذلك المطرزي بقوله: «... وهو يقتضي تمييزًا؛ لإبهامه، وتمامه بأحد أربعة أشياء: بالتنوين.. وبنون التثنية.. وبنون الجمع... وبالإضافة..» المصباح ص٧٠. وانظر: شرح قلائد الجمان في نظم عوامل جرجان لوحة (٣١).

(٥) قال القالي: «المَنَا: الذي يُوزن به، يكتب بالألف؛ لأنه يقال في تثنيته: منوان... وأما لغة بني تميم، فيقولون: هذا مَنٌّ -بتشديد النون» المقصور والممدود ص١١٤. وانظر: المحكم «م ن و»، وتهذيب الأسماء للنووي ٣/ ٣٢٢، والقاموس ص١٧٢٢.

(٦) في الصحاح «م ن ا»: «.. التثنية: منوان، والجمع: أمناء، وهو أفصح من المَنِّ». وانظر: اللسان «م ن ي».

(٧) في (ب): بشبه نون.

(٨) قال ابن عقيل: «.. فعشرون وبابه وهو ثلاثون إلى تسعين ملحق بجمع المذكر السالم؛ لأنه لا واحد له من لفظه، إذ لا يقال: عشر» شرح الألفية ١/ ٦٣. وانظر: اللمحة في شرح =

ص:

«النَّوْعُ الثَّالِثَ عَشَـر: كُلُّ ضَمِيرٍ مُبْهَمٍ هُوَ فَاعِلٌ لِنَحْوِ: (نِعْمَ) أَوْ (بِئْسَ)، مِثْل: نِعْمَ[١] رَجُلاً زَيْدٌ، وَبِئْسَ رَجُلاً عَمْرٌو، وَظَرُفَ رَجُلاً خَالِدٌ[٢]، وَسَاءَ رَجُلًا بَـكْرٌ».

ش:

النَّـوْعُ الثَّالِثَ عَشَـر مِنَ الأَنْـوَاعِ المَذْكُـورَةِ: **كُلُّ ضَمِيرٍ مُبْهَمٍ وَهُوَ فَاعِـلٌ لِنَحْوِ: نِعْمَ وَبِئْسَ**[٣]، فَيَعْمَلُ المَوصُوفُ بِمَا ذكـرَ النَّصْبَ فِي الاسمِ الوَاقِـعِ تَمْيِيزًا لَـهُ، وَالمُرَادُ بِنَحْوِ: نِعْـمَ وَبِئْسَ[٤]: كُلُّ مَا صِيغَ مِنْ فِعْلٍ ثُلاثِيٍّ مُجَرَّدٍ تَامٍّ لِإِفَادَةِ المَدْحِ وَالذَّمِّ[٥].

فَمِثَالُ الضَّمِيرِ المَوصُوفِ بِمَا ذكـرَ فَاعِلاً لِـ«نِعْمَ»: **نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ**، فَـ«نِعْمَ»: فِعْلٌ مَاضٍ[٦]، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ وُجُوبًا؛ تَقْدِيرُهُ: هُوَ عَائِدٌ..........................

= الملحة ١/ ١٩٧، وشـرح التسـهيل لابن مالك ١/ ٨٩، والمقاصد الشـافية للشـاطبي ١/ ١٨٢، وشرح الشذور للجوجري ١/ ٢٠٣.

(١) في (ب): نحو.

(٢) جاء هذا المثال في (ب) بعد قوله: «وساء...».

(٣) قـال ابن عصفـور: «وأما: نِعمَ رجـلًا زيدٌ، فكأنَّ الأصل: نعـمَ الرجلُ، ثم أَضمـرت الرجل وصار تمييـزًا بعـد أن كان فاعـلاً» شـرح الجمـل ٢/ ٢٨٢. وانظر: توضيـح المقاصد ٢/ ٩١٣، وشـرح الشذور للجوجري ١/ ٢٨٥.

(٤) سقط هذا اللفظ من (ب) قوله: «مثل زيد قائم فزيد مبتدأ.... الرفع في خبره».

(٥) انظر: سرائر النحو ص١١٤.

(٦) المؤلـف علـى المحجة البصرية، والكوفيون على أنها اسـم ، قال ابن الأنبـاري: «ذهب الكوفيون إلـى أن (نعـم، وبئس) اسـمان مبتـدآن. وذهب البصريون إلـى أنهما فعلان ماضيـان لا يتصرفان» الإنصـاف ١/ ٩٧. وانظـر: مختصـر النحـو لابـن سـعدان ص٧٧، والمخترع للأعلـم ص١١٤، وأمالـي ابن الشـجري ٢/ ٤٠٤، ٤٢٢، والتبصـرة والتذكرة ١/ ٢٧٤، والتبييـن ٢٧٤، والمتبع في شـرح اللمـع ٢/ ٥٤٦، والفاخر للبعلـي ١/ ٢٨٠، والتعليقة على المقرب ١/ ٢٤٣، والإرشـاد =

عَلَى رَجُلاً[١]، وَ«رَجُلًا» تَمْيِيزٌ لِهَذَا الضَّمِيرِ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِهِ، وَيُقَاسُ بِهِ مَا يَأْتِي[٢].

وَمِثَالُ الضَّمِيرِ المَوصُوفِ بِمَا ذكَرَ فَاعِلاً لِـ«بِئْسَ»: بِئْسَ رَجُلاً زَيْدٌ، وَمِثَالُهُ فَاعِلاً لِـ«نِعْمَ»، نَحْوُ: ظَرُفَ رَجُلاً خَالِدٌ، وَمِثَالُهُ فَاعِلاً لِنَحْوِ «بِئْسَ»: سَاءَ رَجُلاً بَكْرٌ[٣].

وَأَصْلُ: سَاءَ: سُوُءَ - بِضَمِّ الوَاوِ، فَقُلِبَتْ أَلِفًا؛ لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا.

***

ص:

«النَّوْعُ الرَّابِعَ عَشَر: كُلُّ ضَمِيرٍ مُبْهَمٍ مَجْرُورٍ[٤] بِـ«رُبَّ»، مِثْلُ: رُبَّهُ رَجُلًا».

= إلى علم الإعراب ص١٣٦، واللؤلؤة ص ١٩٠، وائتلاف النصرة ص ١١٥، ومعاني القرآن وإعرابه لثعلب ١/ ٤٩١، وقد حرَّرت فيه نسبة هذا الرأي للكوفيين.

(١) هذا مذهب سيبويه والبصريين، خلافًا للفراء والكسائي، قال ابن هشام: «وَعَن الْفراء وَالْكسَائِيّ أَن الْمَخْصُوص هُوَ الْفَاعِل، وَلَا ضمير فِي الْفِعْل، وَيَردهُ: نعم رجلا كَانَ زيد، وَلَا يدْخل النَّاسِخ على الْفَاعِل، وَأَنه قد يحذف نَحْو: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ۝٥٠﴾...» مغني اللبيب ص٦٣٥.
وقال أبو حيان: «.... وعلى أنَّ في (نِعمَ وبئسَ) مضمرًا هو فاعلٌ بهما في نحو: (نِعمَ رجلاً زيدٌ) معظم البصريين: يس وغيره. وذهب الكسائي والفراء إلى أنَّ الفاعل هو زيد، والنكرة المنصوبة بعد (نعمَ وبئسَ) حالٌ عند الكسائي، وتمييز عند الفراء، وهو عنده من التمييز الذي هو من قبيل المنقول، والأصل عنده: رجلٌ نعمَ الرجلُ زيدُ فحُذف رجل، وقامت صفته مقامه، ثم نُقل الفعل إلى اسم الممدوح، فقيل نعمَ رجلاً زيدٌ..... والصحيح مذهب يس ومعظم البصريين...» التذييل والتكميل ١٠/ ١٠٦-١٠٧. وانظر: الارتشاف ٤/ ٢٠٤٨.

(٢) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٣٧٤، والبديع لابن الأثير ١/ ٤٨٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٢، والمقاصد الشافية للشاطبي ٤/ ٥٢١، والكناش ٢/ ٥٣، وشرح الشذور لابن هشام ص١٧٧، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٥٣٩.

(٣) قال ابن هشام: «.. ويلتحق بهما فعل الَّذِي يُرَاد بِهِ الْمَدْح والذم، نَحْو: ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ﴾...، وظرف رجلا زيدٌ...» مغني اللبيب ص٦٣٥.

(٤) في (ب): مخفوض.

ش:

النَّوْعُ الرَّابِـعَ عَشَر مِنَ الأَنْـوَاعِ المَذْكُورَةِ: كُلُّ ضَمِيرٍ مُبْهَمٍ هُوَ مَجْرُورٌ مَحَلًّا بِـ«رُبَّ» السَّـابِقِ ذِكْرِهَا فِي حُـروفِ الجَرِّ، فَيَعْمَلُ هَذَا الضَّمِيرُ النَّصْبَ فِي الاسـمِ الَّذِي يَقَعُ تَمْيِيزًا لَـهُ(١)، مِثْل: رُبَّهُ رَجُلًا، وَهَذَا الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الاسْـمِ الَّذِي يَقَعُ تَمْيِيزًا لَـهُ، مِثْـلُ(٢) لَفْظِ «رَجُلاً» فِي هَذَا المِثَالِ(٣).

❋ ❋ ❋

ص:

«النَّـوعُ الخَامِسَ عَشَـر: كُلُّ ضَمِيرٍ مُبْهَمٍ مَذْكُـورٍ [٢٣/ ب] لِلتَّعَجُّـبِ، مِثْـلُ: مَا لَهَا قِصَّة».

ش:

النَّوْعُ الخَامِسَ عَشَر مِنَ الأَنْـوَاعِ المَذْكُورَةِ: كُلُّ ضَمِيرٍ مُبْهَمٍ مَذْكُورٍ لِلتَّعَجُّبِ.

وَالتَّعَجُّبُ: اسْتِعْظَامُ أَمْرٍ خَفِيٍّ سَبَبُهُ(٤). فَيَعْمَلُ المُضْمَرُ المَوصُوفُ بِمَا ذَكَـرَ النَّصْبَ فِي الاسمِ الَّذِي يَقَعُ تَمْيِيزًا لَـهُ، مِثْـلُ: يَا لَهَا قِصَّة، هَذَا الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الاسمِ الَّذِي يَقَعُ تَمْيِيزًا لَـهُ(٥)، كَلَفْظِ «قِصَّة» فِي هَذَا المِثَالِ.

---

(١) انظر: التعليقة للفارسـي ١/ ٣١٩، والحلبيات ص٢٣٣، والمفصل ص١٧٤، والبديع لابن الأثير ١/ ٢٤٩، والمقاصـد الشـافية للشـاطبي ٣/ ٥٨٠، والتذييـل والتكميـل ١١/ ٣٠٤، والارتشـاف ٤/ ١٧٤٨.

(٢) سقط من (ب) قوله: «مثل يا.... تمييزًا له».

(٣) انظر: شرح الشذور لابن هشام ص١٧٧.

(٤) انظر: التعريفات ص٨٥.

(٥) سـقط هذا اللفظ من (ب). وانظر: شـرح الكافية للرضي ٢/ ٥٩، وحاشية الصبان على الأشموني ١/ ٢٩٣.

ص:

«النَّوعُ السَّادِسَ عَشَر: اسْمُ الإِشَارَةِ [فِي][1] نَحْوِ: حَبَّذَا رَجُلًا زَيْدٌ».

ش:

النَّوْعُ السَّادِسَ عَشَر مِنَ الأَنْوَاعِ المَذْكُورَةِ، [وَهُوَ خَاتِمَتُهَا][2] -: اسْمُ الإِشَارَةِ الوَاقِع فِي نَحْوِ: حَبَّذَا رَجُلاً زَيْدٌ، فَـ«حَبَّ» فِعْلٌ مَاضٍ[3]، وَ«ذَا» فَاعِلُهُ، وَ«رَجُلًا» تَمْيِيزٌ لِـ«ذَا»[4].

---

(١) زيادة من (ب).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٣) أصله «حَبُبَ». انظر: تلقيح الألباب في عوامل الإعراب ص٩٣، والفاخر للبعلي ٢/ ٧٣٢.

(٤) اختلف النُّحاة في المنصوب بعد (حبّذا)، ولخص أبو حيان هذه المذاهب بقوله: «اختلف النحويون في هذا المنصوب بعد حَبَّذا: فذهب الأخفش، والفارسي، والرَّبعيّ، وخَطَّاب المارِدِيّ، وجماعة من البصريين إلى أنه منصوب على الحال لا غير؛ وسواء أكان جامدًا أم مشتقًّا. وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أنه منصوب على التمييز لا غير، وسواء أكان جامدًا أم مشتقًّا. وأجاز نصبَه على التمييز الكوفيون وبعض والبصريين. وفَصَّل بعضهم، فزعم أنه حال إن كان مشتقًّا، وتمييز إن كان جامدًا. وقبول الجامد والمشتقّ دخول مِن عليهما يرجِّح أن ينتصبا على التمييز؛ لأنَّ الحال لا تدخل عليها مِنْ..... وفي «البسيط» جواز نصب هذا المنصوب بإضمار «أعني». فلا يكون إذ ذاك لا تمييزًا ولا حالاً، بل هو مفعول بهذا الفعل المضمر، وهو قول غريب» التذييل والتكميل ١٠/ ١٦٩-١٧٠. **وتحرَّ تفصيل ذلك في:** البصريات ٢/ ٨٤٥، وكتاب الشعر ١/ ٩٧، وتلقيح الألباب في عوامل الإعراب ص٩٤، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢/ ٣٧٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١١، والملخص لابن أبي الربيع ١/ ٤٤٩، واللمحة في شرح الملحة ١/ ٤١٩، وتذكرة النحاة ص٢٨٥، والارتشاف ٤/ ٢٠٦١، والمقاصد الشافية للشاطبي ٤/ ٥٥٨، وشرح الألفية لابن الناظم ص٣٣٩، والمساعد ٢/ ١٤٤، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٣٧٧، ونتائج الأفكار في شرح الإظهار ص٨٦، وشرح لب الألباب للبركلي ص٣٤٨، والهمع ٥/ ٤٩-٥٠.

وَالمُـرَادُ بِنَحْـوِ: حَبَّذَا رَجُـلاً زَيْدٌ، [وَ] حَبَّذَا المَـرْأَةَ[١] هِنْدٌ، وَحَبَّـذَا رَجُلَيْنِ الزَّيدَانِ، وَحَبَّذَا امْرَأَتَـينِ[٢] الهِنْدَاتُ، وَنَحْوُ[٣]: حَبَّذَا رِجَالًا الزَّيْدُونَ[٤]، وَحَبَّذَا نِسَاءً الهِنْدَاتُ، إِلى غَيْـرِ ذَلِكَ مِنَ الأَمْثِلَةِ[٥].

وَعَمَـلُ اسْـمِ الإِشَـارَةِ فِي نَحْـوِ: حَبَّذَا رَجُـلاً زَيْدٌ، نَصْبُ الاسـمِ الوَاقِعِ تَمْيِيـزًا لَـهُ، كَـ«رَجُلاً» فِي الأَوَّلِ، وَ«امْرَأَة» فِي الثَّانِي، وَهَلُمَّ جرًّا.

❊❊❊

ص:

«وَأَمَّـا العَامِلُ المَعْنَوِيّ، فَهُوَ اثْنَانِ لَا غَيْر[٦]:

---

(١) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٢) في (ب): امرأتان.

(٣) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٤) في (ب): الزايدان.

(٥) القصـد: أن «حبذا» تسـتعمل بلفظ واحد مع المفـرد وغيره، وقرَّر ذلك ابن جنـي بقوله: «وَتقول: (حبـذا رجـلا زيدٌ)، أي: من رجل، تنصبه علـى التَّمْيِيز، و (حبذَا) مَعَ الْوَاحِـد والواحدة، والاثنين والاثنتيـن وَالْجَمَاعَـة بِلَفْظ وَاحِد؛ لِأَنَّـهُ يجْـرِي مجْرى الْمثل، تَقول: حبذا زيـد، وحبذا هِنْد، وَلَا تَقول: حبَّـذِه، وَكَذَلِكَ: حبذا الزيدان، وحبذا الهندان، وحبذا الزيدون، وحبذا الهندات كُله بِصُورَة وَاحِدَة» اللمع ص١٤٣. وانظر: البديع لابن الأثير ١/ ٤٩٥، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٦٦.

(٦) هـذا علـى مذهـب سـيبويه خلافًـا للأخفش. قـال المطـرزي: «... بقـي الضرب المعنـوي، وهو شـيئان عند سـيبويه، وثلاثة عند أبي الحسـن الأخفش. الأول: الابتـداء.... والمعنى الثاني: رافع الفعـل المضـارع.... والمعنى الثالث: عامل الصفة: وهو أن تُرفـع لكونها صفة لمرفوع، وتنصب وتجـر لكونها صفـة منصوب ومجرور. وهذا معنى وليس بلفظ. وعند سـيبويه: العامل في الصفة هـو العامـل في الموصوف، فإذا قلـت: مررتُ برجلٍ كريمٍ، فالجار لكريم هـو الجار لرجل، وكذا الرافـع والناصب» المصباح ص٩٠-٩١. وانظر: الكتاب ١/ ٢٢٨، والمرتجل ص١١٥، ولباب الإعراب للإسفراييني ص٤٩٤، ومنهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية ص٢١٤.

الأَوَّلُ: الابتِدَاءُ، مِثْـلُ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَأَقَـائمٌ[(١)] الزَّيْدَانِ.

وَالثَّانِي: التَّجَرُّدُ عَنِ النَّاصِبِ وَالجَازِمِ، مِثْـلُ: أَخْتِمُ».

ش:

لَمَّا أَنْـهَيْتُ الكَلَامَ عَلَى العَامِلِ اللفظِيِّ: سَمَاعَيًّا[(٢)] وَقِيَاسيًّا، أَخَذْتُ فِي الكَلَامِ عَلَى العَامِلِ المَعْنَوِيِّ[(٣)]، فَذَكَرْتُ لَـهُ قِسْمَينِ فَقَطْ:

الأَوَّلُ[مِنْهُمَـا][(٤)]: الابتِـدَاءُ؛ وَهُوَ تَجَرُّدُ الاسـمِ عَنْ كُلِّ عَامِلٍ لَفْظِيٍّ؛ لِأَنَّ يُسْـنَدَ إِليهِ شَيءٌ، أَوْ لِأَنْ يُسْنَدَ هُوَ إِلى شَيءٍ، فَالابتِدَاءُ المُفَسَّرُ بِمَا ذَكَـرَ يَعْمَلُ الرَّفْعَ فِي المُبْتَدَأ[(٥)].

---

(١) في (أ): وقام، والصواب المثبت.

(٢) في (ب): سماعًا.

(٣) انظر: العوامـل المائة ص٦٤، وشـرح المقدمـة المحسـبة ٢/ ٣٤٥، وتلقيح الألبـاب في عوامل الإعراب ص٥٦.

(٤) زيادة من (ب).

(٥) نسب ابن بابشاذ هذا المذهب للمبرد بقوله: «قال أبو العباس المبرد: الرافع للمبتدأ هو التجرد من العوامـل، فجعـل التجرد هو الرافع، وهذا فيه بعض مـا فيه؛ لأن التجرد من العوامل عدم العوامل، ولا يكون عدم الشيء موجبًا لعمله» شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٤٥. وانظر المقتضب ٤/ ١٢٦، واللباب للعكبري ١/ ١٢٦.
ونسبه أبو حيان لمجمع بقوله: «أو بتجردهما للإسناد، يعني بتجردها للإسناد: تعريهما من العوامل اللفظية، وهذا مذهب الجرمي والسيرافي وكثير من البصريين» التذييل والتكميل ٣/ ٢٦١-٢٦٢، وتابعه على ذلك ناظر الجيش في تمهيد القواعد ٢/ ٨٥٦.
وتحـرَّ تفصيـل الخلاف بيـن النحويين فـي رافع المبتـدأ في: الإنصـاف ١/ ٤٤، وثمـار الصناعة ص٢٤٩، والتبيين ص٢٢٤، واللباب للعكبري ١/ ١٢٥، والمتبع ١/ ٢٢٢، والمرتجل ص١١٤، وشـرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨٣، وشـرح الجزولية للشـلوبين ٢/ ٧٤٢، وشـرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥٦، ولابن الفخار ١/ ٢٣٣، وائتلاف النصرة ص٣٠.

وَإِنَّمَا قُلْنَا[(١)]: لِأَنْ يُسْنَدَ إِلَيهِ شَيءٌ، أَوْ لِأَنْ يُسْنَدَ هُوَ إِلى[(٢)] شَيءٍ؛ لِأَنَّ المُبْتَدَأَ عَلَى قِسْمَين:

مُبْتَدَأٌ أُسْنِدَ إِلَيهِ شَيءٌ؛ وَهُوَ الَّذِي لَـهُ خَبَرٌ، مِثْلُ: زَيْدٌ قَائِمٌ.

وَمُبتدأٌ بِنَفْسِهِ أُسْنِدَ إِلى شَيءٍ، كَمَا فِي: أَقَائِمٌ الزَّيدَانِ، فَعَامِلُ الرَّفْعِ فِي الأَوَّل: الابتِدَاءُ، بِمَعْنَى تَجَرُّدِهِ عَنْ كُلِّ عَامِلٍ لَفْظِيّ؛ لِأَنْ يُسْنَدَ إِلَيهِ شَيءٌ، وَهُوَ الخَبَرُ.

وَعَامِلُ الرَّفْعِ فِي الثَّانِي: تَجَرُّدُهُ عَنْ كُلِّ اسْمِ عَامِلٍ لَفْظِيّ؛ لِأَنْ يُسْنَدَ إِلى شَيءٍ، وَهُوَ الفَاعِلُ مَثَلاً، وَالذِي يُغْنِي عَنْ خَبَرِهِ[(٣)].

[وَمِنْ هُنَا ظَهَرَ لَكَ وَجْهُ التَّمْثِيلِ بِهَذَيْنِ المِثَالَينِ، وَإِنَّمَا قُلْتُ مِثْل: أَقَائِمٌ الزَّيدَانِ، وَلَمْ أَقُلْ مِثْل: أَقَائِمٌ زَيْدٌ؛ لِأَنَّ «قَائِمٌ» فِي« أَقَائِمٌ الزَّيدَانِ» مُتَعَيِّنٌ بِأَنْ يَكُونَ مُبتدأً، وَ«الزَّيْدَانِ» فَاعِلاً لَـهُ مُغْنِيًا لَـهُ عَنْ خَبَرِهِ][(٤)]، بِخِلافِ «قَائِمٌ» فِي«أَقَائِمٌ زَيْدٌ»، فَإِنَّهُ مُحتمِلٌ؛ لِأَنْ يَكُونَ مُبْتَدأً، فَيَكُونُ «زَيْدٌ» فَاعِلاً مُغْنِيًا عَنْ خَبَرِهِ، وَمُحْتَمِلٌ لِأَنْ يَكُونَ خَبَرًا مُقَدَّمًا، وَ«زَيْدًا» مُبتدأً [٢٤/ أ] مُؤَخَّرًا[(٥)]، وَكَوْنُ المِثَالِ أَيضًا فِي المَقْصُودِ خَيْرًا[(٦)] مِنْ كَوْنِهِ مُحْتَمِلًا لَـهُ.

---

(١) في (ب): قلت.

(٢) في (ب): ولأن يسند إليه.

(٣) انظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٤٥، وترشيح العلل ص ٨٠-٨١.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من (ب). قال ابن عقيل: «وإن لم يتطابقا وهو قسمان: ممتنع وجائز، كما تقدم.... ومثال الجائز: أقائم الزيدان، وأقائم الزيدون، وحينئذ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر» شرح الألفية ١/ ١٩٩. وانظر: المقاصد الشافية للشاطبي ١/ ٦٠٨.

(٥) قال ابن عقيل: «فإن تطابقا إفرادًا، نحو: أقائم زيد، جاز فيه وجهان: أحدهما: أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر. والثاني: أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخرًا، ويكون الوصف خبرًا مقدَّمًا» شرح الألفية ١/ ١٩٧-١٩٨. وانظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٧٤، والمقاصد الشافية للشاطبي ١/ ٦٠٩.

(٦) في (ب): خير، والأصح المثبت لكونه خبرا للفظ «الكَوْن»، ويصح الرفع على كونه خبرا =

وَالقِسْمُ الثَّانِي مِنْهُمَا: التَّجَرُّدُ عَنِ النَّاصِبِ وَالجَازِمِ، أَيْ: عَنْ كُلِّ نَاصِبٍ وَكُلِّ جَازِمٍ، وَهَذَا المَعْنَى يَعْمَلُ الرَّفْعَ فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ(١)، مِثْلُ: أَخْتِمُ- بِفَتْحِ الهَمْزَةِ، وَكَسْرِ التَّاءِ- مِنَ الخَتْمِ.

وَفِي خَتْمِ الرِّسَالَةِ بِهَذِهِ الكَلِمَةِ لَطَافَةٌ لَا تَخْفَى، وَاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى(٢) أَعْلَمُ.

تَمَّ، وَقَدِ اسْتَرَحَ القَلَمُ مِنْ تَحْرِيرِهِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ فِي المَدِينَةِ المُنَوَّرَةِ سَنَةَ ١٠٣٢(٣).

= لمبتدأ محذوف، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى.

(١) انظر: ثمار الصناعة ص٢٤٢، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢/ ٣٤٦، وأسرار النحو لابن كمال باشا ص٢٣١، ونتائج الأفكار في شرح الإظهار ص١٣٣، وشرح لب الألباب للبركلي ص٣١٨.
وتحرَّ تفصيل الخلاف بين النحويين في رافع المضارع في: الكتاب ٣/ ٩-١٢، ومعاني الفراء ١/ ٥٣، والأخفش ١/ ١٣٣، والمقتضب ٢/ ١، وكتاب في النحو للكذة ص٥٥، والأصول ١/ ١٤٦، والجمل في النحو ص٧، والإيضاح في علل النحو ص٨٠، والإيضاح العضدي ص٥٩، والمسائل المنثورة ص١٣٧، وعلل النحو ص١٨٧، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٣٣٩، والمقتصد ١/ ١٢٠، وإصلاح الخلل ص٥٥، والبيان في شرح اللمع ص٤١٦، وشرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٦٨٣، والفصول ص٥١، وشرح الدروس في النحو ص٣٢٦، والإنصاف ٢/ ٥٥٠، ونتائج الفكر ص١١٩، وشرح الجمل لابن خروف ١/ ٢٧٣، وشرح الملحة للحريري ص١٢٦، وشرح اللمع للواسطي ص١٥٦، وتوجيه اللمع ص٢٥١، وشرح الألفية لابن القواس ١/ ٣١٣، والمستوفي ١/ ٤٧، وشرح عمدة الحافظ ١/ ١٠٩، وسبك المنظوم ص٢١٣، والصفوة الصفية ق١-١/ ١٧٩، والمغني لابن فلاح ١/ ١٥١، والكافي في الإفصاح ٢/ ٢٣١، والتعليقة لابن النحاس ٢/ ٨٢٥، والفاخر للبعلي ١/ ٥٠، واللؤلؤة ص٣٥١، وشرح اللمحة البدرية ٢/ ٣٣٤، والجامع الصغير ص١٦٩، وشرح الفريد للعصام ص١٧١، والفضة المضية ص٣٤، وشرح الكافية للجامي ٢/ ٢٣٨، والوافية في شرح الكافية ص٢٥٧، وائتلاف النصرة ص١٢٧.

(٢) سقط من (ب) قوله: سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

(٣) جاء في ختام النسخة (ب): «تمت الرسالة بحمد الله وعونه وحسن.... صبح يوم الجمعة سلخ رجب الفرد سنة..... وصل الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم».

متن كتاب
الإعراب عن عوامل الإعراب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمْدُ للهِ، وَسلامٌ على عبَادِهِ الذينَ اصْطَفَى: هَذِهِ كَلِمَاتٌ يَسِيرَةٌ، قَصَدْتُ بِهَا ضَبْطَ العَوَامِلِ النَّحْوِيَّةِ عَلَى الرَّأْيِ المَأْثُورِ، وَالمَذْهَبِ المَنْصُورِ، وَسَمَّيْتُهَا بِـ: «**الإِعْرَابِ عَنْ عَوَامِلِ الإِعْرَابِ**»، وَبِاللهِ أَعْتَضِدُ، وَعَلَيهِ أَعْتَمِدُ.

العَامِلُ: مَا أَوْجَبَ كَونَ آخِرِ الكَلِمَةِ عَلَى وَجْهٍ مَخْصُوصٍ، وَهُوَ لَفْظِيٌّ، وَمَعْنَوِيٌّ؛ فَاللفظِيُّ: سَمَاعِيٌّ، وَقِيَاسِيٌّ.

فَالسَّمَاعِيُّ: عِشْرُونَ نَوْعًا:

النَّوْعُ الأَوَّلُ: حُرُوفٌ تَجُرُّ الاسْمَ، وَهِيَ أَحَدٌ وعشرون حَرْفًا: مِنْ، وَإِلى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَرُبَّ، وَالكَافُ، والـلامُ، وَمُذْ، وَمُنْذُ، وَالبَاءُ، وَوَاوُ القَسَمِ، وَتَاؤُهُ، وَحَتَّى، وَحَاشَا، وَعَدَا، وَخَلَا، وَكَي، وَلَوْلَا - بِقِلَّةٍ، وَلَعَلَّ فِي لُغَةِ عقيلٍ، وَمَتَى فِي لُغَةِ هُذَيْلٍ.

النَّوْعُ الثَّانِي: حُرُوفٌ تَنْصِبُ الاسمَ وَتَرْفَعُ الخَبَرَ؛ وَهِيَ سَبْعَةُ أَحْرُفٍ: (إِنَّ، وَأَنَّ،

وَكَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَ(لَا) الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ.

النَّوْعُ الثَّالِثُ: حُرُوفٌ تَرْفَعُ الاسْمَ وَتَنْصِبُ الخَبَرَ، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ: لَا، وَ(مَا) فِي لُغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ، وَ(إِنْ) فِي لُغَةِ أَهْلِ العَالِيَةِ، وَلَاتَ.

النَّوْعُ الرَّابِعُ: حُرُوفٌ تَنْصِبُ الفِعْلَ المُضَارِعَ، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ: أَنْ، وَلَنْ، وَكَي، وَإِذًا.

النَّوْعُ الخَامِسُ: حُرُوفٌ تَجْزِمُ الفِعْلَ المُضَارِعَ، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ: (لَمْ، وَلَمَّا، وَلَامُ الأَمْرِ، وَ(لَا) فِي النَّهْيِ.

النَّوْعُ السَّادِسُ: حَرْفَانِ يَجْزِمَانِ فِعْلَينِ مُضَارِعَيْنِ، وَهُمَا: (إِنْ، وَإِذْمَا).

النَّوْعُ السَّابِعُ: أَسْمَاءٌ تَجْزِمُ فِعْلَينِ كَذَلِكَ عَلَى مَعْنَى (إِنْ)، وَهِيَ عَشَرَةُ أَسْمَاءٍ: مَنْ، وَمَا، وَمَهْمَا، وَمَتَى، وَأَيَّانَ، وَحَيْثُمَا، وَأَيْن، وَأَنَّى، وَأَي، وَ(إِذَا) فِي الشِّعْرِ.

النَّوْعُ الثَّامِنُ: أَسْمَاء تَنْصِبُ أَسْمَاءً نَكِرَاتٍ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَهِيَ: إِحْدَى [١٦/ ب] عَشْرَة وَمَا فَوقَهَا إِلى المَائَةِ، وَ(كَمْ) الاستِفْهَامِيَّة، وَكَأَينٍ، وَكَذَا.

النَّوْعُ التَّاسِعُ: مَصْدَرُ الثُّلاثِيّ المُجَرَّدِ إِذَا كَانَ غَيْـرَ مِيمِيّ، مِثْـلُ: ضَرْبٍ وَقُعُودٍ.

النَّوْعُ العَاشِـرُ: الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ الَّتِي لَمْ تَدُلّ عَلَى لَوْنٍ، وَلَا عَيْبٍ ظَاهِرٍ، مِثْـلُ: طَاهِرٍ وَجَمِيلٍ.

النَّوْعُ الحَادِي عَشَـر: اسْـمُ الفِعْلِ، سِـوَى مَـا كَانَ عَلَـى وَزْنِ (فَعَالِ)، مِثْـلُ: رُوَيْدَ، وَهَيهَاتَ.

النَّوْعُ الثَّانِي عَشَـر: أَفْعَالٌ تَتَعَدَّى إِلى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ تَارَةً بِنَفْسِـهَا، وَتَارَةً بِحَرْفِ الجَرِّ، مِثْـلُ: نَصَحَ، وَشَكَـرَ، وَقَصَدَ.

النَّوْعُ الثَّالِثَ عَشَـر: أَفْعَالٌ تَارَةً تَتَعَدَّى بِنَفْسِـهَا إِلَى مَفْعُولَينِ، وَتَارَةً لَا تَتَعَدَّى أَصْلاً،

مِثْلُ: زَادَ، وَنَقَصَ.

النَّوْعُ الرَّابِعَ عَشَر: أَفْعَالٌ تَتَعَدَّى إلى مَفْعُولَيْنِ؛ إِلَى أَوَّلِهِمَا بِنَفْسِهَا، وَإِلَى ثَانِيهِمَا تَارَةً كَذَلِكَ، وَتَارَةً بِحَرْفِ جَرٍّ، وَهِيَ عَشَرَةُ أَفْعَالٍ: (أَمَرَ، وَاخْتَارَ، وَهَدَى، وَدَعَا، وَاسْتَغْفَرَ، وَسَمَّى، وَكَنَى، وَزَوَّجَ، وَصَدَقَ، وَعَيَّرَ).

النَّوْعُ الخَامِسَ عَشَرَ: أَفْعَالُ القُلُوبِ، تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ؛ ثَانِيهِمَا عِبَارَة عن الأَوَّلِ، وَهِيَ خَمْسَةَ عَشَرَ فِعْلاً: (ظَنَّ، وَعَلِمَ، وَحَسِبَ، وَخَالَ، وَزَعَمَ، وَرَأَى، وَوَجَدَ، وَأَلْفَى، وَدَرَى، وَعَدَّ، وَحَجَا، وَجَعَلَ، وَهَبَّ، وَتَعَلَّمَ، وَقَالَ).

النَّوْعُ السَّادِسَ عَشَر: أَفْعَالُ التَّصْيِيرِ تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ، ثَانِيهِمَا كَذَلِكَ، وَهِيَ ثَمَانِيَةُ أَفْعَالٍ: (صَيَّرَ، وَأَصَارَ، وَجَعَلَ، وَرَدَّ، وَتَرَكَ، وَاتَّخَذَ، وَتَخِذَ، ووَهَبَ).

النَّوْعُ السَّابِعَ عَشَر: أَفْعَالٌ تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ، ثَانِيهِمَا غَيْر الأَوَّلِ، مِثْلُ: (أَعْطَى، وَكَسَى، وَاسْتَكْتَبَ).

النَّوْعُ الثَّامِنَ عَشَر: أَفْعَالٌ تَنْصِبُ ثَلاثَة مَفَاعِيل؛ وَهِيَ سَبْعَةُ أَفْعَالٍ: (أَعْلَمُ، وَأَرَى، وَأَنْبَأَ، وَنَبَّأَ، وَأَخْبَرَ، وَخَبَّرَ، وَحَدَّثَ).

النَّوْعُ التَّاسِعَ عَشَر: الأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ تَرْفَعُ الاسْمَ وَتَنْصِبُ الخَبَرَ، وَهِيَ ثَلاثَةَ عَشَرَ فِعْلاً: (كَانَ، وَصَارَ، وَأَصْبَحَ، وَأَمْسَى، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَلَيْسَ، وَزَالَ، وَبَرِحَ، وَفَتِئَ، وَانْفَكَّ، وَدَامَ).

النَّوْعُ المُتَمِّمُ عِشْرِينَ: أَفْعَالُ المُقَارَبَةِ، تَعْمَلُ كَالتِي قَبْلَهَا، وَهِيَ سِتَّةَ عَشَرَ فِعْلاً: (عَسَى، وَحَرَى، وَاخْلَوْلَقَ، وَكَادَ، وَكَرِبَ، وَأَوْشَكَ، وَهَلْهَلَ، وَأَلَمَّ، وَأَوْلَى، وَطَفِقَ، وَعَلِقَ، وَأَنْشَأَ، وَأَخَذَ، وَجَعَلَ، وَهَبَّ، وَقَامَ).

وَأَمَّا العَامِلُ القِيَاسِيُّ، فَهُوَ سِتَّةَ عَشَرَ نَوْعًا:

النَّوْعُ الأَوَّلُ: مَصْدَرُ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ إِذَا كَانَ مِيمِيًّا، مِثْلُ: مَضْرَب، وَمَوْعِد.

النَّوْعُ الثَّانِي: مَصْدَرُ غَيْرِ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّد مُطْلَقًا، مِثْلُ: مُكْرَمٍ، وَمُزَلْزَلٍ، وَمُتَدَحْرِجٍ، وَإِكْرَامٍ، وَزِلْزَالٍ، وَتَدَحْرُجٍ.

النَّوْعُ الثَّالِثُ: الفِعْلُ سِوَى مَا مَرَّ، مِثْلُ: قَامَ، وَضَرَبَ.

النَّوْعُ الرَّابِعُ: اسْمُ الفَاعِلِ، مِثْلُ: قَائِمٌ، وَضَارِبٌ.

النَّوْعُ الخَامِسُ: اسْمُ المَفْعُولِ، مِثْلُ: مَقُومٍ فِيهِ، وَمَضْرُوبٍ.

النَّوْعُ السَّادِسُ: المِثَالُ، مِثْلَ: قَوَّام، وَضَرَّابٍ.

النَّوْعُ السَّابِعُ: الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ الدَّالَّةُ عَلَى لَوْنٍ، أَوْ عَيْبٍ ظَاهِرٍ، مِثْلَ: أَبْيَض وَأَعْمَش.

النَّوْعُ الثَّامِنُ: اسمُ التَّفْضِيلِ، مِثْلُ: أَحْسَنَ، وَأَعْلَمَ.

النَّوْعُ التَّاسِعُ: اسْمُ الفِعْلِ الَّذِي عَلَى وَزْنِ (فَعَالِ)، مِثْلَ: نَزَالِ، وَكِتَابِ.

النَّوْعُ العَاشِرُ: كُلُّ مُبْتَدَإٍ لَهُ خَبَرٌ، مِثْلُ: زَيْدٌ قَائِمٌ.

النَّوْعُ الحَادِي عَشَر: كُلُّ اسْمٍ أُضِيفَ إلى اسمٍ آخَرَ، مِثْلُ: غُلامِ زَيْدٍ.

النَّوْعُ الثَّانِي عَشَر: كُلُّ اسْمٍ تَمَّ فَاسْتَغْنَى عَنِ الإِضَافَةِ، مِثْلُ: رَطْلٌ زَيْتًا، وَمَنَوَانِ سَمْنًا، وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا، وَعَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زَبَدًا.

النَّوْعُ الثَّالِثَ عَشَر: كُلُّ ضَمِيرٍ مُبْهَمٍ هُوَ فَاعِلٌ لِنَحْوِ: (نِعْمَ) أَوْ (بِئْسَ)، مِثْل: نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ، وَبِئْسَ رَجُلاً عَمْرٌو، وَظَرُفَ رَجُلاً خَالِدٌ، وَسَاءَ رَجُلاً بَكْرٌ.

النَّوْعُ الرَّابِعَ عَشَر: كُلُّ ضَمِيرٍ مُبْهَمٍ مَجْرُورٍ بِـ«رُبَّ»، مِثْلُ: رُبَّهُ رَجُلاً.

النَّوْعُ الخَامِسَ عَشَر: كُلُّ ضَمِيرٍ مُبْهَمٍ مَذْكُورٍ لِلتَّعَجُّبِ، مِثْلُ: مَا لَهَا قِصَّة.

النَّوعُ السَّادِسَ عَشَرَ: اسْمُ الإِشَارَةِ فِي نَحْوِ: حَبَّذَا رَجُلاً زَيْدٌ.

وَأَمَّـا العَامِلُ المَعْنَوِيّ، فَهُوَ اثْنَانِ لَا غَيْر:

الأَوَّلُ: الابتِدَاءُ، مِثْـلُ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَأَقَـائمٌ الزَّيْدَانِ.

وَالثَّانِي: التَّجَرُّدُ عَنِ النَّاصِبِ وَالجَازِمِ، مِثْـلُ: أَخْتِمُ.

تَمَّ، وَقَدِ اسْتَـرَحَ القَلَمُ مِنْ تَحْرِيرِهِ هَذِه الرِّسَالَةِ فِي المَدِينَـةِ المُنَوَّرَةِ سَنَـةَ ١٠٣٢.

الفهارس العامة

١- فهرس الآيات القرآنية

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾	٩٦	١٠٩
﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾	١٢٣	٨٢
﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾	١٢٥	١٠٤
﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾	١٣٣	٨١

سورة المائدة

﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾	٣٩	٧٢
﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾	٥٢	٧٧

سورة هود

﴿ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾	٤٨	٦٦

سورة يوسف

﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾	٨٠	٧٧

سورة النحل

﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾	٣٢	٦٦

سورة الإسراء

﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾	١	٥٩، ٦٠

❁ ❁ ❁

سورة لقمان

﴿لَا تُشْرِكْ﴾	١٣	٨٠
﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾	٣٠	٧٢

سورة فاطر

﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾	٣	٥٩

سورة يس

﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾	٢	٦٧

سورة ص

﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾	٣	٧٦
﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾	٢٣	٨٦
﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ﴾	٨٢	٦٦

سورة غافر

﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾	٨٠	٦١

سورة الشورى

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾	١١	٦٢

***

سورة الأحقاف

﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾	١١	٦٣

سورة الرحمن

﴿فَكَانَتْ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ﴾	٣٧	٦٢

سورة الحديد

﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ﴾	٢٣	٧٨

سورة الصف

﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾	١٤	٦٠

سورة المنافقون

﴿حَتَّىٰ يَنفَضُّواْ﴾	٧	٦٧

سورة الطلاق

﴿لِيُنفِقْ﴾	٧	٨٠

سورة عبس

﴿لَمَّا يَقْضِ﴾	٢٣	٧٩

سورة القدر

﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾	٥	٦٧

سورة قريش

﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴾	١	٦٣

سورة الإخلاص

﴿لَمْ يَلِدْ ﴾	٣	٧٩

٢- فهرس الأشعار والأرجاز

صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	رقم الصفحة
فَقُلْتُ ادْعُ	قريب	الطويل	كعب بن سعد الغنوي	٧٠
شَرِبْنَ	نئيجُ	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	٧١
وَمَلَّكْتَ	ومعاهِدِ	الكامل	ابن ميادة	٦٤
يا من	انصرفْ	الرجز	أبـو منصور عبد القاهر التميمي البغدادي	٥٣
إِذَا تَـرُم	تملا	البسيط	للملا عصام	٨٥
قَالَتْ وَكُنْتُ	إسرائينا	الرجز	بلا نسبة	١٠٣
أَلَا رُبَّ	أبوانِ	الطويل	لرجل من أزد السَّراة ، أو لعمرو الجنبي	٦٢
عُمْدَةُ	البريةْ	الخفيف	الإمام الشافعي	٥٣
هَيْهَاتَ	تحاولهْ	الطويل	جريـر بـن الخطفـي، أو لقيس مجنون بني عامر	٩٣

٣- فهرس الطوائف والقبائل

٤- فهرس الكتب الواردة في المتن

اسم الكتاب	رقم الصفحة
الإعراب عن عوامل الإعراب	٥١
«شرح الشذور» للمؤلف	١٢٧

٥- فهرس بأهم المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات

١. خبايا الزوايا فيما في الرجال من البقايا لشهاب الدين الخفاجي - مخطوط مكتبة كيرل وميتودي - بلغاريا، رقم (١٣٠١).

٢. رفع الالتباس عن منكر الاقتباس، لشمس الدين محمد بن أبي اللطف، مخطوط المسجد النبوي رقم ٥٥/ ٨٠.

٣. شرح قلائد الجمان في نظم عوامل جرجان لابن علان، مخطوط المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة رقم (٢٦٨٠).

ثانيا: الرسائل الجامعية

٤. البستان في إعراب مشكلات القرآن، لأحمد بن أبي بكر بن عمر الجِبلي (ت ٧١٧هـ)، من أول سورة الأنبياء إلى آخر القرآن الكريم دراسة وتحقيقا، إعداد الزميل د/ أحمد محمد عبد الرحمن الجندي، إشراف أ.د/ أحمد محمد عبد الله، و أ.د/ السيد محمد عبد المقصود درويش - ٢٠٠٧م، رسالة دكتوراه مودعة بمكتبة كلية اللغة العربية بالمنوفية.

٥. شرح القطر المسمى: «بلوغ المرام من حل قطر ابن هشام»، للملا عصام، تحقيق ودراسة. محمد سعيد صالح، رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى - ١٩٩٦م.

٦. شفاء الصدور بشرح الشذور، للعلامة عبد الملك بن جمال الدين العصامي، تحقيق ودراسة / محمد سيد أحمد محمد، إشراف أ.د/ أحمد حسن كحيل، و أ.د/ فايز دياب- ١٩٨٥ م، رسالة دكتورة مودعة بالمكتبة المركزية تحت رقم(٤٣١٧).

ثالثًا : المطبوعات

(أ)

٧. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي - ت د/ طارق الجنابي - ط/ عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - بيروت - الأولى - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٨. الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، تحقيق: سعيد المندوب، ط/ دار الفكر - لبنان - ط١ - ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٩. أحكام القرآن للجصاص، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، ط/ دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٤٠٥هـ.

١٠. أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق د/ محمد الدالي، ط/ مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١١. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ رجب عثمان محمد - مكتبة الخانجي - القاهرة - ط ١ - ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٢. الإرشاد إلى علم الإعراب لشمس الدين القرشي الكيشي، تحقيق د/ عبد الله علي الحسيني البركاتي، د/ محسن سالم العميري - ط/ جامعة أم القرى - مكة المكرمة - الأولى - ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

١٣. الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق/ عبد المعين الملوحي - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٤. أسرار النحو، لابن كمال باشا، تحقيق د/ أحمد حسن حامد - منشورات دار الفكر - عمان - بدون.

١٥. إسفار الفصيح، لأبي سهل الهروي، دراسة وتحقيق د/ أحمد بن سعيد قشاش، ط/ الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - ١٤٢٠هـ.

١٦. أسلوب الشرط بين النحويين والأصوليين، تأليف د/ ناصر بن محمد كريري، ط/ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

١٧. الإصباح في شرح الاقتراح، تأليف د/ محمود فجال، ط/ دار القلم - دمشق، ط١، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

١٨. إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، لابن السيد البطليوسي، تحقيق وتعليق د/ حمزة عبد الله النشرتي، ط/ دار الكتب العلمية بيروت - ط١، ٢٠٠٣م.

١٩. إصلاح المنطق، لابن السكيت، شرح وتحقيق/ أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون - دار المعارف - القاهرة - ط ٤ - ١٩٨٧م.

٢٠. الأصول فِي النحو، لابن السراج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت - ط٢ - ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٢١. إعانة الإنسان على إحكام اللسان، لابن جماعة، تحقيق د/ رياض منسي العيسي، هدية مجلة الوعي الإسلامي بالكويت - ٢٠١٧م.

٢٢. إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق د/ محمد السيد عزوز - عالم الكتب - بيروت - ط ١ - ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٢٣. الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين - تأليف خير الدين الزركلي - دار العلم للملايين - بيروت - ط ٧ - ١٩٨٦م.

٢٤. الأغانـي، لأبـي الفرج الأصفهاني، تحقيق: علي مهنا، وسـمير جابر ط/ دار الفكر للطباعة والنشر - لبنان.

٢٥. الإغـراب في جدل الإعراب، لأبي البركات الأنباري، تحقيق/ سـعيد الأفغاني - ط/ المطبعة الجامعة السورية - ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

٢٦. الاقتـراح في علم أصول النحو، للسـيوطي، تحقيق وتعليـق د/ حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل - الطابعة الثالثة - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٢٧. الإقليـد شـرح المفصـل لمحمود بـن عمر الجنـدي، تحقيـق د/ محمود أبـو كتة، ط/ جامعـة الإمـام محمد بن سـعود الإسـلامية -الإدارة العامة للثقافة والنشـر - الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٢٨. أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن محمد الحسني العلوي، تحقيق د/ محمود محمد الطناحي - مكتبة الخانجي - القاهرة - ط ١ - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٢٩. أمالـي ابن الحاجب، لابن الحاجب النحوي، تحقيق الدكتور فخر سـليمان قدارة، ط/ دار الجيل - بيروت، و دار عمار - عَمَّان - ط ١ - ١٤٠٩هـ =١٩٨٩م.

٣٠. إمتـاع الفضـلاء بتراجـم القراء فيما بعد القـرن الثامن الهجـري، تأليف: إلياس بن أحمد الحسـين وآخرين، ط/ دار الندوة العالمية للطباعة والنشـر والتوزيع، ط١ - ٢٠٠٠م.

٣١. الأنسـاب، لأبي سـعيد عبد الكريـم السـمعاني، تحقيق: عبـد الله عمـر البارودي، ط/ دار الفكر - بيروت - ط١ - ١٩٩٨م.

٣٢. الإنصـاف في مسـائل الخلاف بين النحويين البصريـن والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بـن محمـد الأنباري، ومعـه كتاب الانتصاف من الإنصاف، للشـيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد - ط/ دار الفكر - بيروت.

٣٣. الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة «بسم الله الرحمن الرحيم» في فاتحة الكتاب من الاختلاف لابن عبد البر، دراسة وتحقيق: عبد اللطيف بن محمد المغربي، ط/ أضواء السلف، ط١ - ١٩٩٧م.

٣٤. الأنموذج في النحو، للزمخشري، اعتنى به: سامي بن حمد المنصور، ط١ - ١٩٩٩م.

٣٥. أنوار الربيع في أنواع البديع، للمعصومي، حققه وترجم لشعرائه: شاكر هادي شكر، ط/ مطبعة النعمان، ط١ - ١٩٦٨م.

٣٦. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/ دار الجيل- ط٥- ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

٣٧. إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي القيسي، تحقيق د/ محمد بن حمود الدعجاني، ط/ دار الغرب الإسلامي - بيروت - ط١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٣٨. الإيضاح العضدي، لأبِي علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط/ دار العلوم، ط٢ - ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

٣٩. الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب -، تحقيق د/ موسى بناي العليلي - ط/ الجمهورية العراقية - وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - إحياء التراث الإسلامي.

٤٠. الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د/ مازن المبارك، ط/ دار النفائس - بيروت - السادسة - ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٤١. الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، تحقيق: الشيخ بهيج غزاوي، ط/ دار إحياء العلوم - بيروت ط٤ - ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

٤٢. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لإسماعيل باشا البغدادي، ط/ دار الكتب العلمية - ١٩٩٢م.

(ب)

٤٣. البحر المحيط، لأبي حيان، تحقيق: الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ، ط/ دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ط١ - ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.

٤٤. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، ط/ دار المعرفة، بيروت.

٤٥. البديع في علم العربية، لابن الأثير، تحقيق: د. صالح حسين العايد، ط/ جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الأولى، ١٤٢١هـ.

٤٦. البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/ المكتبة العصرية - بيروت، بدون تاريخ.

٤٧. البسيط في شرح جمل الزجاجي - لابن أبي الربيع - تحقيق د/ عياد بن عيد الثبيتي - دار الغرب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٤٨. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق أ/ محمد علي النجار، أ/ عبد الحليم الطحاوي، ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة.

٤٩. بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، تأليف/ عبد المتعال الصعيدي، ط/ مكتبة الآداب، ١٩٩٧م.

(ت)

٥٠. تاج العروس من جواهر القاموس - للإمام اللغوي محب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الزبيدي - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت، وط/ الكويت.

٥١. تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، للحافظ ابن عساكر، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، ط/ دار الفكر - بيروت - ١٩٩٥.

٥٢. التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى على الدين، ط/ جامعة أم القرى - مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ط١ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٥٣. تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، تأليف: علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، ط/ دار الكتاب العربي - بيروت - ط٣- ١٤٠٤هـ.

٥٤. التبيين عن مذاهب النحويين، للعكبري، تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين - ط/ العبيكان - الرياض - ط١ - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٥٥. تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، لأبي جعفر أحمد بن يوسف الفهري اللبلي، تحقيق د.عبد الملك بن عيضة الثبيتي، ط/ مكتبة الآداب، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٥٦. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام، تحقيق وتعليق/ عباس مصطفى الصالحي، ط/ المكتبة العربية - بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

٥٧. التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب)، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، ت د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - ط/ دار الغرب الإسلامي، ط١ - ١٩٩٠م.

٥٨. تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، ت د/ عفيف عبد الرحمن - ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت - الأولى - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٥٩. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان - ت د/ حسن هنداوي - ط/ دار القلم - دمشق - ط١ الأولى، وط/ كنوز إشبيليا.

٦٠. ترشيح العلل في شرح الجمل، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، ت/ عادل محسن سالم العميري - ط/ جامعة أم القرى - مكة المكرمة - الأولى- ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٦١. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق د/ محمد كامل بركات – ط/ دار الكتاب العربي للطباعة والنشر – الجمهورية العربية المتحدة – وزارة الثقافة – ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.

٦٢. تصحيح الفصيح وشرحه، لابن درستويه، تحقيق د/ محمد بدوى المختون، مراجعة د/ رمضان عبد التواب، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية -١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٦٣. التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق أ.د/ عبد الفتاح بحيرى إبراهيم، ط/ الزهراء للإعلام العربي، ط١ – ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

٦٤. التعريفات، للجرجانِيِّ، حققه وقدم له ووضع فهارسه / إبراهيم الإبياري – دار الريان للتراث – بدون.

٦٥. التعليقة شرح المقرب، للعلامة بهاء الدين بن النحاس الحلبي، تحقيق د/ خيري عبد الراضى عبد اللطيف، ط/ مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، ط١ – ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

٦٦. التفسير البسيط، للواحدي، تحقيق نخبة من الأساتذة ط/ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١ – ١٤٣٠هـ.

٦٧. التقفية في اللغة، للبندنجي، تحقيق د. خليل العطية، ط/ مطبعة العاني ببغداد، ط١ – ١٩٧٦م.

٦٨. تلقيح الألباب في عوامل الإعراب، لأبي بكر محمد بن عبد الملك الشنتريني، دراسة تحقيق د/ معيض بن مساعد العوفي، ط/ دار المدني – جدة، ط١ – ١٩٨٩م.

٦٩. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، دراسة وتحقيق د. علي محمد فاخر وآخرين، ط/ دار السلام للطباعة، ط١ – ١٤٢٨هـ.

٧٠. تهذيب الأسـماء واللغات، للحافظ النـووي، ط/ إدارة الطباعة المنيرية دار الكتب العلمية بيروت · لبنان بدون تاريخ.

٧١. توجيـه اللمـع لابن الخبـاز، تحقيق د/ فايز ديـاب - ط/ دار السـلام - القاهرة - ط١ - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٧٢. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان - ط/ دار الفكر العربي - ط١ - ٢٠٠٨م.

٧٣. التوقيـف على مهمات التعاريـف، للمناوي، ت د/ محمد رضوان الداية، ط/ دار الفكر - دمشق، ط١، ١٤١٠هـ.

٧٤. تيسير التحرير، لمحمد أمين المعروف بأمير بادشاه، ط/ دار الفكر - بيروت.

(ث)

٧٥. ثمار الصناعة في علم العربية، لأبي عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري، الملقـب بالجليس مـن علماء القرن الخامس، دراسـة وتحقيـق د/ محمد بن خالد الفاضـل - ط/ جامعـة الإمـام محمد بـن سـعود الإسـلامية - المدينـة المنورة - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

(ج)

٧٦. الجامـع الصغيـر فـي النحـو، لابـن هشـام الأنصـاري، تحقيق د/ أحمـد محمود الهرميل، سلسلة روائع التراث(٣)، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٧٧. الجمل في النحو، صنفه أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، حققه وقدم لـه د/ علي توفيق الحمد - ط/ مؤسسـة الرسـالة - بيـروت - ط ٥ - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٧٨. جمهـرة أنسـاب العـرب، لابـن حـزم، ط/ دار الكتـب العلميـة - بيـروت، ط١ - ١٩٨٣م.

٧٩. جمهـرة اللغة، لابن دريد، تحقيق د. رمزى منير البعلبكى، ط/ دار العلم للملايين، ط١ - ١٩٨٧م.

٨٠. الجنى الدانِي فِي حروف المعانِي، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د.فخر الدين قبـاوة، تحقيق أ/ محمد نديم فاضل - منشـورات دار الآفـاق الجديدة - بيروت - ط ٢ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٨١. جواهـر الأدب فـي معرفـة كلام العرب، لعلاء الدين الإربلـي -، تحقيق د. حامد نيل - ط/ مكتبة النهضة المصرية - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(ح)

٨٢. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، للدسوقي، ط/ دار السلام، ط١ - ٢٠٠٢م.

٨٣. حاشـية الصبان على شـرح الأشـمونى لألفية ابـن مالك، للصبـان، ط/ دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط١ - ١٩٩٧م.

٨٤. حاشـية يـس العليمـى بهامـش التصريح علـى التوضيح للشـيخ خالـد الأزهري، ط/ دار إحياء الكتب العربية.

٨٥. الحجة في القراءات السـبعة، لابن خالويه، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم - دار الشروق - بيروت، والقاهرة - ط ٤ - ١٩٨١م =١٤٠١هـ.

٨٦. الحجـة للقراء السـبعة، للفارسـي، تحقيق / بدر الدين قهوجـي، وآخرين، ط/ دار المأمون للتراث، ط١ - ١٩٩٢م.

٨٧. الحـدود الأنيقة والتعريفـات الدقيقة، لأبي زكريا بن محمد بـن زكريا الأنصاري، تحقيق: د/ مازن المبارك، ط/ دار الفكر المعاصر - بيروت - ط١ - ١٤١١هـ.

٨٨. حدود النحو، للأبذي، تحقيق د/ خالد فهمي، ط/ مكتبة الآداب، ط١ - ٢٠٠٧م.

٨٩. حروف المعاني، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د.علي توفيق الحمد، ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت - ودار الأمل - الأردن، ط ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٩٠. الحفاية بتوضيح الكفاية، للبتوشـي، تحقيق د/ طه صالح أمين أغا، ط/ دار الكتب العلمية، ط١ - ٢٠١٢م.

(خ)

٩١. الخصائص-، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق/ محمد علي النجار - ط/ الهيئة العامة لقصور الثقافة - سلسلة الذخائر - عدد(١٤٦ - ١٤٨).

٩٢. خزانـة الأدب ولـب لبـاب لسـان العـرب، لعبد القادر بن عمـر البغـدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط/ الخانجي، ١٩٩٧م.

٩٣. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي، للمحبي، ط/ دار صادر - بيروت.

٩٤. الخـلاف بيـن النحويـيـن، د/ السـيد رزق الطويـل، ط/ المكتبـة الفيصليـة، ط١، ١٤٠٥هـ١٩٨٥م.

(د)

٩٥. درج الدررفـي تفسـير الآي والسـور، لعبد القاهـر الجرجاني، ط/ مجلـة الحكمة، بريطانيا، ط١ - ٢٠٠٨م.

٩٦. الـدر المصون في علـوم الكتاب المكنون للسـمين الحلبـي - ت د/ أحمد محمد الخراط - ط/ دار القلم - دمشق - الأولى - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٩٧. دقائـق التصريـف، لأبـي القاسـم بن محمد بن سـعيد المـؤدب، تحقيـق د/ حاتم الضامن، ط/ دار البشائر، ط١ - ٢٠٠٤م.

٩٨. دليل الطالبين لكلام النحويين، لمرعي الكرمي / ط/ دارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية - الكويت، ط١- ٢٠٠٩م.

٩٩. ديوان الإسلام لشمس الدين ، للغزي، تحقيق. سيد كسروي حسن، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١- ١٩٩٠م.

١٠٠. ديوان الشافعي، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، ط/ دار المعرفة، ط٣ - ٢٠٠٥م.

١٠١. ديوان كعب بن سعد الغنوي، تأليف د. عبد الرحمن محمد الوصيفي، ط/ مكتبة الآداب، ط١ - ١٩٩٨م.

(ر)

١٠٢. رصف المباني في شرح حروف المعاني - لأحمد بن عبد النور المالقي - تحقيق/ أحمد محمد الخراط - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - ط ١ - ١٩٧٥م.

١٠٣. ريحانة الألبَّا وزهرة الحياة الدنيا، لشهاب الدين الخفاجي، تحقيق.عبد الفتاح محمد الحلو، ط/ مطبعة عيسى البابى الحلبى، ط١ - ١٩٦٧م.

(ز)

١٠٤. الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق د/ حاتم صالح الضامن - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ١ - ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

١٠٥. الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، لأبي منصور الأزهري، تحقيق: د. محمد جبر الألفي، ط/ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت - ط١- ١٣٩٩هـ.

(س)

١٠٦. سبك المنظوم وفك المختوم، لابن مالك الأندلسي، تحقيق: د. عدنان محمد سلمان، وفاخر جبر مطر، ط/ دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث - الإمارات العربية المتحدة، ط/ الأولى ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

١٠٧. سفر السعادة وسفير الإفادة، للسخاوي، تحقيق د. محمد أحمد الدالي - ط/ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٠٨. سلم الوصول إلى طبقات الفحول، لحاجي خليفة، تحقيق. محمود عبد القادر الأرناؤوط، ط/ مكتبة إرسيكا، إستانبول - تركيا، ط١ - ٢٠١٠م.

١٠٩. سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، لعبد الملك بن حسين بن عبد الملك الشافعي العاصمي المكي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - وعلي محمد معوض، ط/ دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

(ش)

١١٠. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، للشيخ محمد مخلوف، علق عليه: عبد المجيد خيالي، ط/ دار الكتب العلمية، لبنان، ط١ - ٢٠٠٣م.

١١١. شذا العرف في فن الصرف، للحملاوى، تقديم د/ عبد العظيم المطعني، شرح وتحقيق د/ يحيي محمد عبد المجيد، ط/ دار الرسالة للنشر والتوزيع.

١١٢. شرح الأجرومية ، للملا عصام، تحقيق وتعليق. أسامة بن مسلم الحازمي، ط/ دار ابن جزم، ط١ - ٢٠١٤م.

١١٣. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لنور الدين الأشموني، ط دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط١ - ١٩٩٨م.

١١٤. شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/ دار الفكر - سوريا - ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

١١٥. شرح الألفية، لابن الناظم، تحقيق. محمد باسل عيون السود، ط/ دار الكتب العلمية، ط١ - ٢٠٠٠م.

١١٦. شرح ألفية ابن معط، لابن القواس عبد العزيز بن جمعة الموصلي، تحقيق: د/ علي موسى الشوملي، ط/ مكتبة الخريجي - الرياض، ط/ الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١١٧. شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون - ط/ دار هجر - القاهرة - ط ١ - ١٤١٠ هـ =١٩٩٠ م.

١١٨. شرح التصريف للثمانيني، تحقيق د/ إبراهيم بن سليمان البعيمي، ط/ مكتبة الرشد - الرياض - الأولى - ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

١١٩. شرح جمل الزجاجي لابن خروف، ت د/ سلوى محمد عمر عرب - ط/ جامعة أم القرى - مكة المكرمة - ط١ - ١٤١٨هـ.

١٢٠. شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د/ صاحب أبو جناح، ط/ بغداد.

١٢١. شرح الجمل، لابن الفخار، تحقيق د. روعة محمد ناجي، ط/ دار الكتب العلمية، ط١ - ٢٠١٣م.

١٢٢. شرح الدروس في النحو، لابن الدهان، تحقيق د/ إبراهيم محمد الإدكاوي - ط/ مطبعة الأمانة - القاهرة - ط١ - ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

١٢٣. شرح شافية ابن الحاجب للرضي مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي - ت/ محمد محيي الدين وآخرين - ط/ دار الكتب العلمية - بيروت.

١٢٤. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، للجوجري، تحقيق. نواف بن جزاء الحارثي، ط/ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١ - ٢٠٠٤م.

١٢٥. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، ط/ الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا - ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

١٢٦. شبرح شواهد المغني، لجلال الدين السيوطي، تحقيق/ لجنة التراث العربي - منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان، بدون ط و ت.

١٢٧. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق. عدنان الدوري - ط/ العاني - بغداد - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

١٢٨. شرح عوامل البركوي، لعصام الدين الإسفراييني - ضمن شروح العوامل، تحقيق.إلياس قبلان، ط/ دار الكتب العلمية بيروت، ط١ - ٢٠١٠م.

١٢٩. شرح العوامل المائة، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق د. البدراوي زهران - ط/ دار المعارف - ط١ - ١٩٨٣م.

١٣٠. شرح عيون الإعراب، لأبي الحسن علي بن فضال المجاشعي، تحقيق د. عبد الفتاح سليم، ط/ مكتبة الآداب - القاهرة.

١٣١. شرح الفريد، لعصام الدين الإسفراييني، تحقيق. نورى ياسين حسين، ط/ المكتبة الفيصلية، الطبعة الأولى- ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٣٢. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، ط/ دار المعارف - القاهرة - ط ٤ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١٣٣. شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١١ - القاهرة - ١٣٨٣هـ.

١٣٤. شـرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، تصحيح وتعليق د/ يوسف حسن عمر، بدون.

١٣٥. شـرح كافية ابن الحاجب، لابن القوَّاس عبد العزيز بن جمعة الموصلي، تحقيق: د/ علي الشوملي، ط/ دار الأمل - الأردن، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

١٣٦. شـرح الكافية، لنور الدين الجامي، دراسة وتحقيق د. أسامة طه الرفاعي، ط/ دار الآفاق العربية، ط١ - ٢٠٠٣م.

١٣٧. شـرح الكافيـة الشـافية، لابـن مالـك، تحقيـق د. عبد المنعـم أحمـد هريـدي، ط/ جامعـة أم القـرى -مركـز البحـث العلمـي وإحياء التـراث الإسـلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١.

١٣٨. شـرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق. أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط/ دار الكتب العلمية، ط١ - ٢٠٠٨م.

١٣٩. شـرح لب الألباب في علم الإعراب، للبركلي، تحقيق د. حمدي الجبالي، ط/ دار المأمون، ط١ - ٢٠١٢م.

١٤٠. شـرح اللمع، لابن برهان - تحقيق د.فائز فارس - ط/ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت - ط١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٤١. شـرح اللمـع، للأصفهانـي الباقولـي، تحقيـق د/ إبراهيم بن محمد أبـو عبادة، ط/ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٤٢. شـرح اللمـع، لابن برهـان - تحقيق د/ فائـز فارس - ط/ الكويـت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - ط١- ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٤٣. شرح اللمع في النحو، للخطيب التبريزي، تحقيق د/ السيد تقي عبد السيد،ط١- ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

١٤٤. شرح اللمع في النحو، للواسطي الضرير، تحقيق د/ رجب عثمان محمد - ط/ مكتبة الخانجي - القاهرة - ط١- ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٤٥. شرح المفصل - لابن يعيش، ط/ مكتبة المتنبي، بدون.

١٤٦. شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي الشلوبين - تحقيق د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي - ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت - ط٢ - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١٤٧. شرح المقدمة المُحْسِبَةِ، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق/ خالد عبد الكريم - ط ١-الكويت - ١٩٧٦، ١٩٧٧م.

١٤٨. شرح ملحة الإعراب، للحريري، تحقيق. كامل مصطفى الهنداوي، ط/ دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى- ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١٤٩. شرح منظومة العوامل، المسمى (هداية الفحام)، لخليل أفندي الأنغدي، ملحق بالعوامل المائة، ط/ دار المنهاج، ط١ - ٢٠٠٩م.

١٥٠. شعر ابن ميادة، تحقيق د. حنا جميل حداد - مراجعة قدري الحكيم - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٥١. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي - تحقيق د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي - ط/ المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة - ط١- ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٥٢. شمس العلوم وشفاء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميري، تحقيق د. حسين عبد الله العمري، أ/ مطهر بن علي الإدياني، د/ يوسف محمد عبد الله، ط/ دار الفكر المعاصر ببيروت، دار الفكر بدمشق - ط ١ - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

(ص)

١٥٣. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن

زكريا، شرح وتحقيق/ السيد أحمد صقر - الهيئة العامة لقصور الثقافة - سلسلة الذخائر، العدد رقم(٩٩).

١٥٤. الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين - بيروت - ط ٤ - ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

١٥٥. الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، لتقي الدين النيلي، تحقيق د/ محسن سالم العميري - ط/ جامعة أم القرى - مكة المكرمة - ١٤١٩هـ.

(ض)

١٥٦. ضرائر الشعر لابن عصفور، وضع حواشيه/ خليل عمران المنصور، ط/ دار الكتب العلمية، ط/ ١، ١٩٩٩م.

(ط)

١٥٧. طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي، تحقيق د.محمود الطناحي، د.عبد الفتاح الحلو - هجر للطباعة والنشر - القاهرة - ط ٢ - ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.

(ع)

١٥٨. العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، لابن الملقن، تحقيق أيمن نصر الأزهري - سيد مهني، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - ١٩٩٧م.

١٥٩. عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي، لجلال الدين السيوطي، تحقيق د. سلمان القضاة، ط/ دار الجيل - بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

١٦٠. علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق د/ محمود جاسم

محمـد الدرويـش، ط/ مكتبـة الرشـد الريـاض - الطبعـة الأولـى- ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٦١. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، تأليف: بدر الدين محمود بن أحمد العيني، ط/ دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٦٢. العوامـل المائـة، لعبد القاهر الجرجاني، عُني به: أنور بن أبي بكر الشيخي، ط/ دار المنهاج، ط١ - ٢٠٠٩م.

١٦٣. العوامل، للشـريف الجرجاني، ضمن شروح العوامل، تحقيق.إلياس قبلان، ط/ دار الكتب العلمية بيروت، ط١ - ٢٠١٠م.

١٦٤. العيـن، للخليل بـن أحمد الفراهيـدي، تحقيق د/ مهدي المخزومـي، د/ إبراهيم السامرائي - ط/ دار الرشيد - بغداد - ١٩٨٠هـ - ١٩٨٢م.

(غ)

١٦٥. غرائـب التفسـير وعجائـب التأويـل، لمحمود بـن حمـزة الكرمانـي، تحقيـق: د/ شـمران سـركال يونـس العجلـي، ط/ دار القبلـة للثقافة الإسـلامية - جدة، ط/ الأولى، - ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٦٦. الغـرة المخفية في شـرح الدرة الألفيـة لابن معط، لابن الخبـاز، تحقيق / حامد محمد العبدلي، ط/ دار الأنبار -بغداد- ١٩٩٠م.

١٦٧. الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض، للقاضي عياض، تحقيق. ماهر زهير جرار، ط/ دار الغرب الإسلامي، ط١ - ١٩٨٢م.

(ف)

١٦٨. الفاخـر فـي شـرح جمـل عبد القاهـر، لمحمد بـن أبـي الفتـح البعلـي، تحقيـق

د. ممدوح محمد خسارة، ط/ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، ط١- ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

١٦٩. الفصول في العربية، لابن الدهان، حققه د/ فائز فارس، ط/ مؤسسة الرسالة، ودار الأمل- ط١- ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

١٧٠. الفصول المفيدة في الواو المزيدة، للعلائي، تحقيق د/ حسن موسى - ط/ دار البشير - الأردن - ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

١٧١. الفصيح، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق ودراسة د/ عاطف مدكور - ط دار المعارف - القاهرة - ١٩٨٤م.

١٧٢. الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة، لابن عابدين الدمشقي الحنفي، تحقيق د.حاتم صالح الضامن، ط/ دار الرائد العربي - بيروت - ط١ - ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

١٧٣. الفوائد والقواعد، للثمانيني، تحقيق د. عبد الوهاب محمود الكحلة مؤسسة الرسالة ط١ - ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣.

١٧٤. في أصول النحو، تأليف/ سعيد الأفغاني، ط/ المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

١٧٥. في التعريب والمعرب، وهو المعروف بحاشية ابن بري على كتاب المعرب، للجواليقي، تحقيق د.إبراهيم السامرائي، ط/ مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى- ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

١٧٦. فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، لأبي عبد الله الفاسي، تحقيق د/ محمود يوسف فجال - ط/ دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث - دبي - الثانية - ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

(ق)

١٧٧. القاموس المحيط، للعلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٧٨. قراضة الذهب في علمي النحو والأدب، لأحمد التائب عثمان زاده، تحقيق د/ محمد التنوخي، ط/ دار صادر بيروت - ط١ - ١٩٩٨م.

١٧٩. قواعد المطارحة في النحو، لابن إياز البغدادي، تحقيق د. يسين أبو الهيجاء وآخرين، ط/ دار الأمل - الأردن، ط١ - ٢٠١١م.

١٨٠. القول البديع في علم البديع، لمرعي الكرمي، تحقيق د. محمد بن علي الصامل، ط/ كنوز إشبيليا، ط١ - ٢٠٠٤م.

(ك)

١٨١. الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، لابن أبي الربيع، تحقيق د/ فيصل الحفيان - ط/ مكتبة الرشد - الرياض - ط١ - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٨٢. الكافية في النحو، لابن الحاجب، تحقيق د. صالح عبد العظيم الشاعر، ط/ مكتبة الآداب - القاهرة، ط١ - ٢٠١٠م.

١٨٣. كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق الشيخ/ عبد السلام محمد هارون - ط/ دار الجيل - بيروت - ط١.

١٨٤. كتاب الشعر، أو شرح الأبيات المُشْكِلَةِ الإعراب، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ محمود محمد الطناحي - ط/ مكتبة الخانجي - القاهرة - ط ١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٨٥. كتاب النحو، لأبي علي لكذة الأصبهاني، تحقيق د/ محمد إبراهيم محمد عبد الله - بدون تاريخ.

١٨٦. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط/ دار إحياء التراث العربي، ط٢، ٢٠٠١م.

١٨٧. الكشف والبيان المعروف بتفسير الثعلبي، للإمام أبي إسحاق الثعلبي - دراسة وتحقيق الإمام: أبي محمد بن عاشور - ط/ دار إحياء التراث العربي - بيروت - ط١ - ١٤٢٢هـ=٢٠٠٣م.

١٨٨. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، ط/ دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٨٩. الكليات، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٩٠. الكناش في فني النحو والصرف، للملك المؤيد عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل على الأيوبي، تحقيق د. رياض بن حسن الخوام، ط/ المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط١ - ٢٠٠٠م.

(ل)

١٩١. اللؤلؤة في علم العربية وشرحها للسرمري، تحقيق أستاذي أ.د. أمين عبد الله سالم، ط/ مطبعة الأمانة - ط١- ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١٩٢. اللامات، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق د/ مازن المبارك - ط/ دار صادر - بيروت - ط ٢ - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١٩٣. اللامات، لأبي جعفر النحاس، تحقيق / طه محسن، ضمن نصوص في اللغة، بقلم مجموعة من الأساتذة، ط/ دار الشؤون الثقافية العامة بالعراق، ط١ - ١٩٨٧.

١٩٤. اللامـات، للهـروي، تحقيـق د. أحمـد عبد المنعـم الرصد، ط/ مطبعة حسـان، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٩٥. لبـاب الإعـراب، لتاج الديـن الإسـفراييني، دراسـة وتحقيق: بهـاء عبد الوهاب عبد الرحمن، ط/ دار الرفاعي، ط١ - ١٩٨٤م.

١٩٦. اللبـاب في علـل البناء والإعراب، لأبـي البقاء العكبري، تحقيـق د.غازي مختار طليمـات، ود/ عبد الإلـه نبهـان - ط/ دار الفكـر - بيـروت - ط١ - ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

١٩٧. لسان العرب، لابن منظور، ط/ دار المعارف بالقاهرة.

١٩٨. اللمحة في شـرح الملحة، لابن الصائغ، تحقيق د. إبراهيم بن سـالم الصاعدي، ط/ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسـلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١ - ٢٠٠٤م.

١٩٩. لمع الأدلة، لأبي البركات الأنباري، تحقيق. سعيد الأفغاني - ط/ مطبعة الجامعة السورية - ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

(م)

٢٠٠. ما تلحن فيه العامة، للكسائي، حققه وقدم له وعلق عليه د/ رمضان عبد التواب - ط/ مكتبـة الخانجـي بالقاهـرة - ودار الرفاعـي بالريـاض - ط ١ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.

٢٠١. ما يجوز للشـاعر فـي الضرورة، للقزاز القيرواني، حققه وقدم له ووضع فهارسـه د.رمضان عبد التواب، ود. صلاح الدين الهادي - القاهرة - ١٩٩٢م.

٢٠٢. المتبع في شـرح اللمـع، للعكبري، تحقيـق د. عبد الحميد حمـد محمد محمود الزويّ، منشورات جامعة قار يونس - بنغازي - الطبعة الأولى - ١٩٩٤م.

٢٠٣. مجاز القرآن، لأبي عبيدة، تحقيق د. محمد فؤاد سزكين - مكتبة الخانجي - القاهرة - ١٩٨٨م.

٢٠٤. مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق.عبد السلام محمد هارون - دار المعارف - القاهرة - الجزء الأول ط ٤ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، والجزء الثاني ط ٥ - ١٩٨٧م.

٢٠٥. مجالس العلماء، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون - ط/ مكتبة الخانجي - القاهرة - ط ٣ - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.

٢٠٦. مجمل اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق/ زهير عبد المحسن سلطان - ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ٢ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٠٧. المجيد في إعراب القرآن المجيد ، للسفاقسي (الفاتحة وجزء عمّ)، تحقيق د. حاتم بن صالح الضامن، ط/ دار ابن الجوزي، ط١ - ١٤٣٠هـ.

٢٠٨. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني - تحقيق. علي النجدي ناصف، وزميليه - ط/ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢٠٩. المحرر في النحو، لعمرو بن عيسى الهرمي، دراسة وتحقيق أستاذي أ.د/ أمين عبد الله سالم - ط/ مؤسسة العليا - ط١ - ٢٠١٠م.

٢١٠. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق. عبد السلام عبد الشافي محمد، ط/ دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٢١١. المحصول في شرح الفصول، لابن إياز البغدادي، تحقيق د/ شريف عبد الكريم النجار، ط/ دار عمار بالأردن، ط١ - ٢٠١٠م.

٢١٢. المحكم في نقط المصاحف، لأبي عمرو الداني، تحقيق د. عزة حسن، دار الفكر، ط/ الثانية، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٢١٣. المخترع في إذاعة سرائر النحو، للأعلم الشنتمري، حققه د. حسن هنداوي، ط/ كنوز إشبيليا، ط١، ٢٠٠٦م.

٢١٤. المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة، للشيخ عبد الله أبو الخير، ط/ عالم المعرفة، ط١ - ١٩٨٦م.

٢١٥. مختصر النحو، لابن سعدان الكوفي، دراسة وتحقيق د. حسين أحمد بو عباس، ط/ مجلس النشر العلمي بالكويت، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٢١٦. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، تأليف د/ مهدي المخزومي، ط/ المجمع الثقافي - أبو ظبي - ٢٠٠٢م.

٢١٧. المرتجل، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب، تحقيق/ علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٢١٨. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، لعلي بن سلطان القاري، تحقيق. جمال عيتاني، ط/ دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٢١٩. المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد - ط/ مطبعة المدني - القاهرة - ط١ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٢٠. المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د.حسن هنداوي - ط/ دار القلم بدمشق، ودار المنارة ببيروت - ط ١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢٢١. المسائل السفرية، لابن هشام، ضمن من رسائل ابن هشام النحوية، تحقيق د. حسن إسماعيل مروة، الناشر: مكتبة سعد الدين دمشق، ط١، ١٩٨٨م.

٢٢٢. المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق. مصطفى الحدري - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - بدون.

٢٢٣. المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل - ت د. محمد كامل بركات - ط/ جامعة أم القرى - مكة المكرمة - الثانية - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٢٢٤. المستوفى في النحو لابن الحكم الفرخان، ت د. محمد بدوي المختون - ط/ دار الثقافة العربية - القاهرة - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢٢٥. مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. حاتم صالح الضامن - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٢٢٦. مشيخة أبو المواهب الحنبلي، لمحمد بن عبد الباقي الحنبلي، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، ط/ دار الفكر دمشق - ط١ - ١٩٩٠م.

٢٢٧. مصابيح المغاني في حروف المعاني، لابن نور الدين، تحقيق د. جمال طلبة، ط/ دار زاهد القدسي، الطبعة الأولى- ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٢٢٨. المصباح في النحو، للمطرزي، تحقيق. مقبول على النعمة، قدم له د. عماد الدين خليل، ط/ دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٩٩٣م.

٢٢٩. المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، د. عوض محمد القوزي - الناشر: عمارة شؤون المكتبات - جامعة الرياض، ط١ - ١٩٨١م.

٢٣٠. مصطلحات النحو الكوفي، تأليف د. عبد الله الخثران، ط/ هجر - ط١ - ١٩٩٠م.

٢٣١. مطالع الأنوار على صحاح الآثار، لابن قرقول، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، ط/ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - دولة قطر، ط١ - ٢٠١٢م.

٢٣٢. معاني الحروف، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي ، حققه د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط/ دار نهضة مصر.

٢٣٣. معاني القرآن، للأخفش الأوسط، تحقيق د/ هدى قراعة، ط/ الخانجي، ط١، ١٩٩٠م.

٢٣٤. معاني القرآن للفراء ، - تحقيق. عبد الفتاح شلبي، وآخرين - ط/ دار الكتب والوثائق القومية - الثالثة - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٢٣٥. معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي - ط/ دار الحديث - ٢٠٠٤م، وط/ عالم الكتب -بيروت.

٢٣٦. معاني القرآن وإعرابه، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، جمع وتحقيق ودراسة د. أحمد رجب أبو سالم، ط/ أضواء السلف، ط١ - ٢٠١٢م.

٢٣٧. معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحموي، ط/ دار الكتب العلمية - بيروت - ط١- ١٤١١ هـ - ١٩٩١م.

٢٣٨. معجم المؤلفين، تأليف أ/ عمر رضا كحالة ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت، بدون.

٢٣٩. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ط/ دار الفكر - دمشق - ط٦ - ١٩٨٥م.

٢٤٠. المغني في النحو ؛ للإمام الشيخ تقي الدين أبي الخير منصور بن فلاح اليمني، تقديم وتحقيق وتعليق د/ عبد الرازق عبد الرحمن أسعد السعدي - طباعة ونشر: دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد، ط١ - ١٩٩٩م.

٢٤١. المفضل في شرح المفصل - باب الحروف -، لعلم الدين السخاوي، حققه وعلق عليه د/ يوسف الحكشي، ط/ وزارة الثقافة - عمان - ٢٠٠٢م.

٢٤٢. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، ط/ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١ - ٢٠٠٧م.

٢٤٣. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، ط/ دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط١ - ٢٠١٠م.

٢٤٤. مقاييس اللغة ، لابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، ط١ - ١٩٧٩م.

٢٤٥. المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، ت د/ كاظم بحر المرجان - ط/ وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية - ١٩٨٢م.

٢٤٦. المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق د/ محمد عبد الخالق عضيمة - ط/ عالم الكتب - بيروت، وط/ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

٢٤٧. المقدمة الجزولية في النحو، للجزولي، تحقيق د/ شعبان عبد الوهاب محمد - القاهرة - ١٩٨٨م.

٢٤٨. المقرب، لابن عصفور، تحقيق: أحمد الجواري، وعبد الله الجبوري، ط/ العاني بغداد - ١٩٨٦م.

٢٤٩. المقصور والممدود، لأبي علي القالي، تحقيق د. أحمد عبد المجيد هريدي، ط/ الخانجي، ط١ - ١٩٩٩م.

٢٥٠. الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع - تحقيق د.علي بن سلطان الحكمي - ط١ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٥١. المنتخب من غريب كلام العرب، لكراع النمل، تحقيق د. محمد بن أحمد العمري، ط/ جامعة أم القرى - ط١ - ١٩٨٩م.

٢٥٢. المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق. أ/ إبراهيم مصطفى، أ/ عبد الله أمين، ط/ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة - ط ١ - ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٢٥٣. منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية، لعبد الأمير الورد، ط/ مؤسسة الأعلمي - بيروت - ١٩٧٥م.

٢٥٤. موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقراء، تأليف د/ يوخنا مرزا الخامس، ط/ دار الكتب العلمية، ط١ - ٢٠١٢م.

٢٥٥. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت - ط١ - ١٤١٥هـ ١٩٩٦م.

(ن)

٢٥٦. نتائج الأفكار في شرح الإظهار، لمصطفى بن حمزة بن إبراهيم، ط/ دار الكتب العلمية، ط١ - ٢٠١٢م.

٢٥٧. نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا، ط/ دار الاعتصام - الطبعة الثانية.

٢٥٨. النحو الوافي، تأليف. عباس حسن، ط/ دار المعارف، ط١٥.

٢٥٩. نظم الفرائد وحصر الشرائد، للمهلبي، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - ط/ مكتبة العبيكان - الرياض - ط١ - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢٦٠. نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة، للمحبي، تحقيق. أحمد عناية، ط/ دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان - ط١ - ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥ م.

٢٦١. النكت على الألفية والكافية والشافية، والشذور والنزهة، دراسة وتحقيق د. فاخر جبر مطر، ط/ دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.

٢٦٢. النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، تحقيق.طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي - ط/ المكتبة العلمية - بيروت.

٢٦٣. النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق د.محمد عبد القادر أحمد - ط/ دار الشروق - بيروت - ط ١ - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٢٦٤. النور السافر عن أخبار القرن العاشر، للعيدروسي، ط/ دار الكتب العلمية - بيروت، ط١ - ١٤٠٥م.

(هـ)

٢٦٥. الهداية إلى بلوغ النهاية في تفسير القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسيّ - مجموعة رسائل جامعية - ط/ كلية الدراسات العليا بجامعة الشارقة بالإمارات العربية - ط١- ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

٢٦٦. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل البغدادي، ط/ دار إحياء التراث العربي بيروت.

٢٦٧. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي، شرح وتحقيق د. عبد العال سالم مكرم، ط/ عالم الكتب - ٢٠٠١م.

(و)

٢٦٨. الوافية في شرح الكافية، تأليف العلامة: ركن الدين الحسن بن محمد الأستراباذي، تحقيق: عبد الحفيظ شلبي، ط/ وزارة الثقافة عمان- ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

رابعًا: الدوريات والمجلات

٢٦٩. أسـلوب (إذن) في ضوء الدراسـات النحوية والقرآنيـة، تأليف د. محمد عزوز - مجله كلية آداب المنوفية ع ١٧.

٢٧٠. الموفقي في النحو لأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، وهاشم طه شلاش، نُشر في مجلة المورد ببغداد - م٤،ع٢ - ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٢٧١. نحو أبي عبيدة ضمن مجلة الدراسات اللغوية : م٦، عدد ٣.

٦- فهرس الموضوعات

الإعراب عن عوامل الإعراب وشرحه

إن للعامل في النحو العربي مكانة مرموقة بين النحاة، ولهذا احتفى العلماء به من لدن الخليل بن أحمد إلى النحويين في عصرنا هذا، وقد ظهر أثر هذا الاحتفاء بالعوامل عن النحاة، فجاءت مؤلفاتهم تترى فيها، وأوّل المؤلفات وصولًا إلينا في هذا الميدان كتاب العوامل المائة للإمام عبد القاهر الجرجاني، ثم وَلِيَهُ العوامل للشريف الجرجاني، ثم عوامل البركوي، وكلٌّ قد سار في ركاب الإمام عبد القاهر في تأليفه.

وكان ممن ألّف في هذا الميدان أيضًا، وضرب فيه بسهمٍ وافرٍ، العلامة الملا عصام الإسفراييني (المتوفى سنة 1037هـ)، فألف عوامله المسماة: "الإعراب عن عوامل الإعراب"، ثم شرحها شرحًا وافيًا، وهذا لم يتوفر لمن ألّف قبله في هذا الباب أن يشرح كتابه، وقد ظهرت شخصيته العلمية بارزة خلال شرحه، فكان أوسع تقسيمًا للعوامل من الكتب الثلاثة التي سبقته.

ISBN-13: 978-2-7451-9004-8
ISBN-10: 2-7451-9004-0

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban
هاتف 12/ 11/ 804810 5 961+ ص.ب 9424 - 11 بيروت - لبنان
فاكس 804813 5 961+ رياض الصلح - بيروت 2290 1107
info@al-ilmiyah.com e-mail: sales@al-ilmiyah.com
دار الكتب العلمية
DKI www.al-ilmiyah.com Dar Al-Kotob Al-ilmiyah